مصر
النهضة

دار الكتب والوثائق القومية
الادارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

معركة بناء السد العالى

وتأثيره الاقتصادى

١٩٥٢ - ١٩٨٧



إلهام محمد السيد عفيفى

٧٤

معركة بناء السد العالى

وتأثيره الاقتصادى

١٩٥٢ ـ ١٩٨٧

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

معركة بناء السد العالى
وتأثيره الاقتصادى
١٩٥٢ ـ ١٩٨٧

تأليف
إلهام محمد السيد عفيفي

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية
رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

عفيفي، إلهام محمد السيد.
معركة بناء السد العالي وتأثيره الاقتصادي، ١٩٥٢ - ١٩٨٧/ تأليف إلهام محمد السيد عفيفي. ـ القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية، الإدارة المركزية للمراكز العلمية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2009.
248 ص ، 24 سم.
تدمك 5 - 0616 - 18 - 977
١ - مصر - تاريخ - العصر الحديث.
٢ - السد العالي.
أ - العنوان
٩٦٢,٠٣

www.darelkotob.gov.eg
رقم الإيداع بدار الكتب ٤٤٣٦ / ٢٠٠٩
I. S. B. N. 977 - 18 - 0616 - 5

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

سلسلة دراسات علمية فى تاريخ
مصر الحديث والمعاصر

أسس هذه السلسلة
أ.د. يونان لبيب رزق
عام / ١٩٨٣

للمراسلات / مركز تاريخ مصر المعاصر / دار الكتب والوثائق القومية / كورنيش النيل - رملة بولاق.

تقديم

أخذت "مصر النهضة" على عاتقها تشجيع شباب الباحثين والباحثات بنشر أعمالهم العلمية، وهو ما يبدو واضحاً في قائمة إصداراتها ، ورأت في ذلك عملاً مهماً يقدم للقراء ثقافة تاريخية علمية وموثقة ، كذلك تقديم ثمار البحث العلمي بالجامعات من خلال نشره بين دائرة جمهور المثقفين الأوسع ، الذين تعنيهم المعرفة التاريخية العلمية بقضايانا الوطنية .

ولهذا نقدم لقرائنا في هذا العدد دراسة علمية جادة للباحثة إلهام محمد عفيفي ، نالت بها درجة الماجستير من كليةالآداب جامعة عين شمس تحت إشراف أستاذنا الدكتور عبدالخالق لاشين منذ أعوام قليلة ، وهي تعد الآن دراستها للدكتوراه في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر المعاصرة .

وتكمن أهمية هذا الكتاب في أنه يعالج موضوعاً مهماً من موضوعات حركتنا الوطنية، بل من معاركنا الوطنية الكبرى ، وهي معركة بناء السد العالى ، تلك التى تفتحت عيون ووعي جيلنا على أبعادها وتداعياتها ، حين خاضت قيادة ثورة يوليو ١٩٥٢ معركتها مع الغرب الرأسمالي الذى أراد إخضاع الإرادة الوطنية لسياسته ، سواء من خلال الضغط على القيادة الوطنية للصلح مع إسرائيل ، أو فرض بعض أشكال الرقابة المالية على مصر . وقد استطاعت القيادة الوطنية آنذاك أن تواجه ذلك بإرادة حرة وبسياسة وحنكة بالغين ، واستطاعت تمويل بناء هذا المشروع الكبير ، حتى تم بناء السد العالى بنجاح وصار ذلك أغنية تغنت بها أجيالنا ، ذلك النجاح الذى لم تقتصر أهميته على مجرد الإنشاء ، ولكن للإهمية الاقتصادية الخطيرة التى يدركها الجميع ، وليس آخرها ما عرفه الناس أخيراً من أن السد حمى مصر من موجة جفاف ومجاعة عانت منها القارة الإفريقية منذ سنوات ، فضلاً عن فتح أبواب الرزق لملايين من المصريين . وكان السد كما وصفه شاعرنا الكبير عزيز أباظة :

يفتـح الـــرزق وهـــو سـد   فينساب جنوبياً في أرضنا وشمالاً

لقد كان السد مدرسة لتدريب مئات الآلاف من العمال الفنيين والبناءيين

المصريين الذين انطلقوا بعدها يخضون معارك البناء الوطني في سائر أنحاء مصر، فضلاً عن توفيره "بنكاً مائياً" سخياً وكريماً، يضخ مياه النيل في شرايين الوطن وأوردته ... لقد كان بناء السد العالي - بحق - ملحمة وطنية رائعة ينبغي أن تقدم قصتها لهذا الجيل والأجيال القادمة لتعرف قوة الإرادة الوطنية على التحدى والإنجاز .

لقد استطاعت إلهام عفيفي عرض المعركة بكل أبعادها وتداعياتها حتى تم بناء السد، فقدمت خلفية تاريخية عن التفكير في إنشاء السد سواء قبل الثورة أو في أعقابها، والظروف والأسباب التى أدت إلى ضرورة إقامته، كما درست مشكلة التمويل، ومعركتها مع الغرب حتى تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي على تمويل المشروع وبنائه، كذلك تناولت التنفيذ في مراحله الأولى التى اقتضت تهجير قطاع عزيز من أبناء الوطن، هم سكان النوبة، ونقل الآثار التاريخية من المكان الذي سيقام فيه السد ... وأتبعت الباحثة ذلك كله بمعالجة النتائج الاقتصادية والاجتماعية لإنشاء السد ،ولم تتجاهل مناقشة الجدل الذى أثير - من منظور سياسي - حول الآثار السلبية للسد ، لتخلص إلى أنه إذا كان ثمة آثار سلبية نتجت عن هذا المشروع الكبير فإنها لم تكن عيباً في إقامته بقدر ما كانت قصوراً في السياسات وفي إدارة المشروع ورفع كفاءته على المدى الأبعد ...

وإننا إذا نحى الباحثة على هذا الكتاب، فإننا نرجو لها مزيداً من التوفيق في البحث العلمي، كما نتمنى أن يكون هذا العمل مفيداً للقراء والمثقفين جميعاً، وخاصة للأجيال الجديدة، التى ينبغي أن تعرف معارك بلادها الوطنية حق المعرفة من خلال الدراسات التاريخية العلمية الجادة، وليس من خلال الرؤى السياسية والإعلامية، لكى تزداد وعياً وإيماناً بإمكانيات وضرورة تقدم مصر ونهضتها ورقيها ...

والله المستعان،،،

رئيس التحرير

أ.د. أحمد زكريا الشلق

أكتوبر ٢٠٠٨

المقدمة

يزخر تاريخ مصر الحديث والمعاصر بالعديد من الأحداث الكبرى التي تستحق الدراسة والبحث، وفي إطار ذلك قمت باختيار موضوع هذه الدراسة معركة بناء السد العالى وتأثيره الاقتصادى منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٧ ، وتكمن أهمية هذا الموضوع فى أن هذه الفترة تمثل مرحلة جديدة من مراحل كفاح الشعب المصرى حيث خاضت مصر فى سبيل بنائه معركة ضخمة منذ أن كان فكرة حتى أكتمل بناؤه فقد مثلت ملحمة كبرى لمصر والمصريين، كما تأثرت علاقات مصر الخارجية - على المستوى العالمى- بشكل كبير بسبب بناء السد العالى، هذا فضلاً عن تأثيره الاقتصادى والاجتماعى على مصر حيث امتدت وتنوعت أثاره على الشعب المصرى، وكذلك نظرًا لما أثاره بناء السد من جدل ولغط واسع بعد إتمام بنائه ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ومن هنا وقع اختيارى على هذا الموضوع لاستجلاء غوامضه وبيان الحقيقة المجردة من الوثائق الرسمية.

وقد قمت بتقسيم الدراسة إلى تمهيد بعنوان الرى قبل بناء السد العالى وهو يحتوى على نبذة تاريخية عن التخزين قبل بناء السد العالى، وتطور الرى منذ عهد محمد على وخلفائه، ثم إنشاء خزان أسوان وتعليته مرتين بالإضافة إلى العلاقة بين الزيادة السكانية والأرض الزراعية التى كانت سبباً مباشراً فى البحث عن مشروع يكفل الحماية ضد خطر الفيضانات وفى نفس الوقت يتيح التوسع الزراعى لمواجهة الزيادة السكانية.

والفصل الأول جاء بعنوان التفكير فى إنشاء السد العالى ويتناول سلسلة المشروعات المقترحة من أجل حل مشكلة التوسع الزراعى ثم فكرة إنشاء السد العالى وتوصية مجلس قيادة الثورة بدراسة المشروع، وتطلب الأمر استدعاء لجنة من

الخبراء العالميين لتقييم المشروع، وأقرت اللجنة صلاحية المشروع من الناحية الفنية والاقتصادية، وكذلك تعرضت لبعض الآثار المتوقعة للسد العالى مع توضيح الحلول المناسبة لها.

وأما الفصل الثانى فهو بعنوان معركة التمويل ويناقش محاولات مصر لتمويل السد فلجأت للبنك الدولى من أجل تمويل ذلك المشروع وكذلك اتجهت للشركات الأجنبية دون التوصل لنتيجة، فتعود مصر للبنك الدولى بطلب رسمى لتمويل المشروع فى عام ١٩٥٤، بالإضافة إلى ذلك فقد مرت بمفاوضات طويلة مع الغرب من أجل التمويل والتى أكد فيها الغرب خلالها على تمويل المشروع ولكن بعد أن تطبق مصر السياسة التى يفرضها الغرب كالصلح مع إسرائيل، والرقابة المالية على مصر وغيرها من الشروط، وفى ظل هذه الظروف أبدى الاتحاد السوفيتى رغبته فى الاشتراك فى تمويل السد فى حين أكد الغرب على الوفاء بوعده فى التمويل، وتنتهى المفاوضات مع البنك الدولى بزيارة بلاك لمصر التى كان من آثارها الأتفاق على أشياء عديدة كانت مثار للجدل بين مصر والبنك الدولى.

وجاء الفصل الثالث بعنوان الغرب وسحب التمويل وتوقيع الاتفاقية مع الاتحاد السوفيتى وهو يمثل بعض الأحداث التى كانت بمثابة إنذار من الغرب لسحب التمويل وقد شعرت مصر بذلك فتوجهت لألمانيا الاتحادية تطلب مساهمتها فى تمويل المشروع ولكن باءت هذه المحاولة بالفشل وسحب الغرب التمويل فى ١٩ يوليو ١٩٥٦، وعلى أثر ذلك ظهر رد الفعل العالمى بين مؤيد ومعارض تجاه موقف الغرب من السد العالى، وفى ذلك الحين تأزمت مشكلة المياه فى مصر حتى تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى لتمويل مرحلتى السد العالى.

والفصل الرابع جاء بعنوان مصر ودول حوض النيل وتوقيع اتفاقية مياه النيل مع السودان فى نوفمبر ١٩٥٩ وهو يحتوى على نبذة عن دول حوض النيل وجهود مصر

الكشفية منذ القدم للوصول إلى منابع النيل، ثم اتفاقية مصر وأثيوبيا فى عام ١٩٠٢ التى تقضى بعدم إقامة مشروعات تعيق وصول المياه إلى مصر، وكذلك المحادثات بين مصر والسودان حول مياه النيل، فى ظل محاولات الغرب التدخل بشكل مباشر وغير مباشر لعرقلة الاتفاق بين البلدين، ثم يظهر اعتراض أثيوبيا على إنشاء السد العالى ومطالبتها بالاشتراك فى المناقشات التى تدور حول مياه النيل بين مصر والسودان، وتتصاعد الخلافات بين مصر والسودان التى انتهت بتغيير الحكومة السودانية فى عام ١٩٥٨ وتحسن العلاقات بين البلدين حتى تم الاتفاق حول تقسيم مياه النيل فى ١٩٥٩ .

أما الفصل الخامس هو بعنوان تهجير سكان النوبة وبناء السد العالى ويتناول دراسة تهجير أهل النوبة وإعطائهم التعويضات المناسبة ثم إنقاذ آثار النوبة بالتعاون بين هيئة الآثار ووزارة الثقافة المصرية مع منظمة اليونسكو العالمية، وتظهر مجهودات ثروت عكاشة – وزير الثقافة فى ذلك الوقت – ودوره البارز الفعال فى جذب الانتباه العالمى لأهمية آثار النوبة ؛ ثم تنفيذ المشروع على مرحلتين ويتم تناول طريقة سير العمل والتعاون بين العاملين المصريين والسوفيت مما أكسب المصريين خبرات فنية جديدة وهامة وينتهى العمل فى قطاع السد فى سبتمبر ١٩٧٠ وهو نفس الشهر الذى توفى فيه جمال عبد الناصر.

أما الفصل السادس والأخير فهو بعنوان الآثار الاقتصادية للسد العالى يشمل الحملات الداخلية والخارجية الموجهة ضد السد العالى وكذلك بعض الآثار الجانبية ومدى تأثيرها على السد العالى ثم الآثار الاقتصادية للسد العالى على القطاع الزراعى والصناعى وكذلك الدخل القومى وما ترتب عليها من آثار اجتماعية هامة نجمت عن هذا المشروع القومى الخطير.

أما عن الصعوبات التى واجهت الباحثة فى مجال دراسة البحث تكمن فى صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بالموضوع ربما لحداثة الفترة التى يتم فيها البحث وربما لأسباب أخرى، كذلك عدم السماح للإطلاع على وثائق رئاسة الجمهورية الموجودة بقصر عابدين، بالإضافة لإحجام بعض الهيئات عن التعاون ونخص بها السفارة السودانية وهيئة السد العالى بأسوان، كذلك كان موضوع الرسالة يتطلب السفر إلى أسوان مراراً.

أما عن أهم المصادر التى اعتمدت عليها فتشمل المصادر العربية وهى وثائق وزارة الخارجية المصرية ومجلس الوزراء الموجود بدار الوثائق القومية، والوثائق البريطانية Foreign Office ، وكذلك الوثائق الأمريكية Relation Of U.S.A. Decuments Of International ,Foreign Affirs 1955 ، بالإضافة إلى بعض المراجع والمؤلفات والدراسات العربية مثل موسى عرفة عن السد العالى، حسن زكى فى سياسة ضبط النيل، فطين أحمد فريد عن العلاقات المصرية الأمريكية، ثم أمين سعيد عن المملكة العربية المتحدة، وبعض المراجع الأجنبية مثل :-

Wheelock Kith, Nasser New Egypt هذا بالإضافة إلى العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية التى ذكرت فى ثنايا البحث .

وبعد فأتقدم بخالص شكرى وامتنانى للعالم الجليل المعلم الفاضل الأستاذ الدكتور/ عبد الخالق لاشين الذى أعطى من وقته ومجهوده الكثير لمتابعة هذا العمل أثناء إعداده كرسالة لنيل درجة الماچيستير ، وقد أثرت ملاحظاته وتوجيهاته على رسالتى بل ونظرتى للعديد من الأمور، كما إنه لولا صبره معى وصبره على لما أنجز البحث بهذه الصورة، و أتقدم بخالص شكرى للأستاذ الدكتور/ السيد فيلفل لما قدمة لى من ملاحظات و توجيهات ، كما أتقدم بالشكر للأساتذة الأفاضل د / حمدنا الله مصطفى حسن، د / محمد الديب، د / هدى جمال عبد الناصر لما قدموه لى من

مساعدات علمية ساعدتني كثيراً في تخطى بعض العقبات، وأتوجه بخالص شكرى لوزارة الرى وأخص المهندس/ حسين العطفى لما بذله من مجهود معى ومساعدتى فى الحصول على بعض الوثائق، كما أتقدم بالشكر لجميع العاملين بدار الوثائق القومية والجمعية الجغرافية ومكتبة القاهرة الكبرى ومكتبه السفارة الأمريكية لتيسير سبل البحث، وأتقدم بخالص شكرى لوالدتى العزيزة التى تحملت معى مشقة هذا البحث ثم زملائى الذين قدموا لى المساعدة، وأخيراً أتوجه بشكرى لكل من قدم إلى كلمة أو معلومة ساعدتنى فى الوصول لهدفى جزاهم الله عنى كل خير.

وفى النهاية هذا ما أعاننى الله عليه، فإن وفقت فمن الله - عز وجل - أولاً ثم أستاذى ثانيًا، وإن أخطأت فمن نفسى.

والله الموفق إلى سواء السبيل وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

تمهيد
الرى قبل بناء السد العالى

قال هيرودوت عن النيل " إن مصر هبة النيل " وقال قدماء المصريين من قبله بكثير أن الدلتا هبة النيل وهدية النهر، ونجد أن مصر هى هبة النيل حقًا، فبدون النيل لا كيان ولا وجود للإنسان . ليس من مائه فقط بل من حيث تربته أيضاً، والحقيقة أن النيل نهر غير عادى بجميع المقاييس سواء جيولوجياً، وجغرافياً، وتاريخياً وحضارياً[١].

فيذكر إنه فى عهد أمنحتب الثالث تم وضع مشروع لتخزين مياه الفيضان فى بحيرة موريس وقد أحاطوا البحيرة بجسر طويل يبلغ طوله ٧٠ ميلاً وأوصلوا بين النيل والبحيرة بترعتين، وتم إنشاء قنطرة على كل منهما تستخدم احداهما لإختزان المياه والأخرى لصرفها منها [٢]، وبذلك كانت بحيرة موريس أول خزان فى تاريخ النيل وكان يهدف إلى مواجهة مشكلة الفيضان ؛ ولكن امتدت إليه يد الإهمال حتى طمرته الرواسب وظل الفيضان شبحاً قائماً يهدد البلاد [٣] .

بالإضافة إلى ذلك قام القدماء بتسجيل مقاييس النيل[٤] المختلفة عن طريق مقياس الروضة الذى يعود إنشائه إلى ٦٤١ ق.م [٥]، وبذلك نجد أن الإنسان المصرى حاول ترويض النهر منذ القدم مما يوفر الأمن والرخاء للبلاد .كما كان شمال الصحراء الليبية الغربية ما بين الإسكندرية وبرقة مزروعاً وتعددت به المدن المزدحمة بالسكان، كما كان قسم كبير من سيناء تتم زراعته، والدليل على ذلك إن المؤرخين ذكروا أنه عند مجئ الفتح العربى على مصر كانت منطقة بنتا بولس غرب الإسكندرية أهلة بالسكان والزراعة[٦]، وكان نظام " الرى الحوضى" [٧] هو السائد فى مصر . وهكذا نجد إن الاعتماد الكلى كان على مياه الفيضان المرتفعة ولم تتخذ الإجراءات لمواجهة الفيضانات المنخفضة [٨]. وقد حدثت مجاعة فى أوائل القرن الخامس

الهجرى بسبب إنخفاض مياه النيل، وعهد الخليفة الحاكم بأمر الله إلى الحسن بن الهيثم بضبط وتجديد تخزين مياه النيل (٩)، وقد ساءت أحوال الزراعة فى أواخر العصر المملوكى بسبب إهمال مشروعات الرى وكذلك الحال فى العصر العثمانى(١٠).

وبحلول القرن التاسع عشر ظهرت نهضة زراعية واسعة، قامت على أساس تطوير جهاز الرى، وإقامة المشروعات لحماية البلاد من الفيضانات كحفر الترع الجديدة، وكذلك تطوير وتطهير الترع والقنوات بالإضافة إلى إقامة القناطر مما أدى إلى نهضة زراعية واسعة على يد محمد على(١١)، وكانت الدلتا هى مجال التجربة الأولى حيث شرع فى تحويل أراضيها من الرى الحوضى إلى الرى الدائم وكانت ترعة المحمودية من أهم الترع، ثم تنفيذ القناطر الخيرية (١٨٣٣-١٨٦١)، وارتبط بها حفر ثلاث ترع كبرى هى رياح البحيرة لرى أراضى غرب الدلتا، رياح المنوفى لرى أراضى وسط الدلتا، والرياح التوفيقى لرى الأراضى الواقعة شرق فرع دمياط ولكن عجزت القناطر عن تأدية الغرض الذى أنشئت من أجله فتم الاحتفاظ بطريقة الرى القديمة (١٢)،ولكن زاد الإشراف المركزى على نظام الرى القديم وكذلك تشكل مجلس من مهندسى الأقاليم برئاسة لينان دى بلفون للنظر فى حاجة الأقاليم للترع والجسور، و ظهرت مشكلة انخفاض المياه فى فصل الصيف عن الأراضى الزراعية (١٣).

وفى٢٩ مايو ١٨٨٨ قام وزير الأشغال العمومية مكريف Moucrieff بتوضيح أن :- إنشاء الخزانات تتكلف نفقات باهظة، وأن الأحوال المالية لا تسمح ببنائها، بالإضافة إلى تقارير و. ويلكوكس W.Willcocks التى عرضها على وزارة الأشغال يقترح فيها بعض المشروعات لزيادة المياه (١٤).

وظهرت الفكرة الأولى لتخزين جزء من مياه الفيضان فى منخفض بالصحراء تخزن فيه المياه وتستخدم عند الحاجة وكانت فكرة قديمة وبعثت من جديد فى أواخر عام ١٨٩٢ بإستخدام وادى الريان وحالت الظروف المالية دون تنفيذه و نجحت القناطر

الخيرية[١٥] فى عملية الرى بعد تقويتها مما شجع على استخدام النهر نفسه كخزان بإقامة سد يحجز المياه أمامه لاستخدامها عند الحاجة [١٦] .

وقد قام و . ويلكوكس ببعض الدراسات وكانت نتائجها أن كل مليار متر مكعب من المياه يتم تخزينه فى خزان يكون داخل حدود مصر يكفى لأن يحول نصف مليون من الأفدنه التى كانت تروى بطريقة الرى الحوضى إلى أرض تروى ريًا صيفيًا وأن مصر فى حاجة إلى خزان يكفى لتخزين ٤ مليار م٣ من المياه، وقام و. ويلكوكس بتقديم تقرير للحكومة المصرية فى عام ١٨٩٤ بعد تعيينه مدير عام لدراسة الخزانات وقام بوضع الرسومات وقام بقياس الإرتفاع فيما بين وادى حلفا والفيوم واقترح إنشاء خزان وهويس فى أسوان على أن يكون منسوب خزان أسوان[١٧] نحو مليار متر مكعب، وبذلك يكفى لرى نصف مليون فدان ريًا صيفيًا مما يزيد من ثروة مصر بنحو ١٥ مليون جنيه وتمت الموافقة على المشروع وتم بناؤه فى عام ١٩٠٢ [١٨]. وعلى الفور أصدر ناظر المالية أحمد فهيم قرار لتعويض أهالى الشلال عن مساكنهم ومبانيهم وكل ما يتعلق بالنخيل والأشجار [١٩] . وقد كان أقصى منسوب للخزان ١٠٦ م لتخزين مليار م٣ تقريبًا من المياه وملئ لأول مرة عام ١٩٠٣، ونظرًا لإتساع نطاق الزراعة الصيفية بمصر زادت الحاجة للمياه فتمت التعلية الأولى (١٩٠٨ ــ ١٩١٢) لتزيد سعة التخزين وتصل إلى ٢,٤مليارم٣ تقريباً من المياه [٢٠].

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت أهمية الخزانات ذات الأغراض المتعددة للرى وتوليد الكهرباء وللوقاية من غوائل الفيضانات، والملاحة والسياحة وخلافه وهى عبارة عن خزانات محتوياتها هائلة وسدودها مبان فائقة العلو،وأقترح أحد الخبراء الإيطاليون إنشاء سد عال خلف أسوان للرى وتوليد الكهرباء والوقاية من أخطار الفيضانات . ولم يقبل هذا الاقتراح للخشية من علو المياه وتأثر معبد أبو سمبل [٢١] .

وعرض وليم ويلكوكس فى عام ١٩١٩ مشروع بناء خزان بأسوان بدلاً من القائم فعلاً على لجنة مشروعات النيل، ليكون صافى الانتفاع بمياه النيل ٤ مليار م٣،ولكن رفضته اللجنة ورأت أن الفوائد المالية العائدة من بناء سد جبل الأولياء على مصر تربو كثيراً عما يعود به مشروع توسيع الخزان (٢٢).

وقد كانت التعلية الثانية لخزان أسوان مثار جدل، لذلك تم الاستناد إلى رأى لجنة دولية لحسم هذا الجدل وأوصت اللجنة بإمكان التعلية الثانية على أن تكون فى حدود ٩م دون أن تتأثر سلامة جسم السد (٢٣) . وبذلك تبلغ سعة التخزين نحو ٥,٥ مليار م٣ وأستمر العمل فيما بين عامى(١٩٢٩ ـ١٩٣٣) وبلغت التكاليف مع التعويضات ٤,٥ مليون جنيه (٢٤)، كما تم نقل مساكن النوبة إلى أماكن أعلى من سطح مياه التخزين مع تحسين سبل المعيشة (٢٥) .

ولكن ظهر رشح فى المبانى بكامل طول السد بين التعلية الأولى والثانية كما كان يترسب نحو ١,٥ مليون طن من الطمى فى الخزان، وبعد تعليته كان يتم ملؤه بعد هبوط الفيضان لمنسوب ٩١ م . وهو عادة يقع بين منتصف أكتوبر إلى آخر ديسمبر ويظل الخزان مملوء لمدة أربعة أشهر من يناير حتى إبريل ويتم التفريغ من مايو حتى منتصف يوليو، تطلق فيها مياه التخزين فور هبوط الإيراد الطبيعى للنهر دون حاجة الزراعة، ويظل الخزان فارغًا لمدة ثلاثة شهور وذلك خلال موسم الفيضان (٢٦). وهكذا نجد أن الخزان ما كان ليفى بالمتطلبات بالإضافة لظهور مشكلة الإطماء التى تترسب فى الخزان مما يؤثر على سعة تخزين المياه،فلم يكن يستوعب مياة الفيضان كلها خاصة إذا كان الفيضان عاليًا مما كان يؤدى إلى غمر عديد من الأراضى الأمر الذى أدى إلى قلة إنتاجية الأرض وانتشار الأوبئة والأمراض وغرق الحيوانات، كل ذلك أدى إلى خسارة فى الدخل القومى تصل إلى ملايين الجنيهات، بالإضافة لضياع كميات هائلة من مياه النيل فى البحر دون الاستفادة منها، وقد أثبتت البحوث أن وقاية مصر وقاية كاملة يتطلب مشروعًا أو مشروعات للتخزين السنوى تبلغ سعتها الكلية نحو ١٣,٦ مليار م٣(٢٧).

وبتتبع إيراد النيل سنويًا نجده يختلف اختلافًا بينًا من سنة لأخرى فمن الممكن أن يصل من القلة لدرجة تهدد بالجدب كما حدث عامى (١٩١٣-١٩١٤) حيث بلغ إيراد النهر٤٢ مليارم٣ فقط، ومن الجائز أن يأتى هذا الإيراد من الكثرة لدرجة تهدد بالغرق كما حدث عامى (١٨٧٨-١٨٧٩) بلغ إيراد النهر١٥١مليار م٣ مما يصعب التوفيق بين إيراد النهر المتذبذب ومطالب البلاد ويستوجب وضع حل لهذه المشكلة، ولا يقتصر الأمر على مشروعات التخزين السنوى التى تقتصر فائدتها على استغلال المياه فى نفس السنة المائية [٢٨].وقد تم إنشاء سد عند جبل الأولياء وملئ لأول مرة عام ١٩٣٧مما أتاح لمصر الحصول على ٢,٥مليار م٣،وبذلك أصبحت حصيلة مصر من مياه النيل ٧,٥ م٣ إضافة للإيراد الصيفى للنيل وقت التحاريق [٢٩].

وبالرغم من هذه الإنشاءات التى كانت تهدف لتخفيف آثار الفيضانات العالية، فقد دهم مصر فيضان عام ١٩٣٨ الذى كان عاليًا رغم مساهمة خزان أسوان فى الحد من خطورته، كما ساهمت الحياض فى وقاية البلاد منه، لذلك تم التريث فى تعديل السياسة المائية لتحويل الحياض حتى يتم تنفيذ مشروعات كبرى للحماية من الفيضانات العالية [٣٠] . وفى عام ١٩٣٩ تم إنشاء قناطر الدلتا الجديدة لتقوم بنفس الأعباء التى فشلت القناطر الخيرية فى القيام بها، كما كانت محاولة للتخفيف من آثار الفيضانات العالية [٣١] . وبرغم ذلك نجد أن فيضان عام ١٩٤٦ هدد بإلحاق خسائر فادحه فقد إجتازت المياه خزان أسوان ووصلت للقاهرة والدلتا مما كان حافزاً للبحث عن وسيلة تقى البلاد من أخطار الفيضانات العالية [٣٢]، بالإضافة إلى أن مصدر العملة الأجنبية بمصر هو القطن ونجده مصدرًا غير ثابت نظرًا لتذبذب كمية المياه [٣٣].

■ **الزيادة السكانية**

كما واجهت مصر مشـــكلات أخرى كالنموالسكانى السريع ومحدودية الأرض الزراعـية، والجـدول التالى يوضـح الزيادة السـكانية فيما بين (١٩٠٧ـ ١٩٤٧) .(٣٤)

جدول رقم (١)

سنة التعداد	عدد السكان بالمليون	معامل الزيادة كل عشر سنوات	النسبة المئوية للزيادة
١٩٠٧	١١,٢٩	١,١٦٣	٪١,٥
١٩١٧	١٢,٧٥	١,١٢٩	٪١,٢
١٩٢٧	١٤,٢٢	١,١١٥	٪١,٢
١٩٣٧	١٥,٩٣	١,١٢٠	٪١,٢
١٩٤٧	١٩,٠٩	١,٢٠٠	٪١,٨

وبذلك نجد أن معدل الزيادة حوالى ٧٠٠ ألف نسمة سنويًا، أى ما يعادل ٢,٦٪ من عدد سكان مصر و هى بلا شك نسبة مروعة فقد بلغ عدد السكان عام ١٩٦٠ حوالى ٢٦ مليون نسمة (٣٥)، وكان من المتوقع أن يصل عدد السكان فى عام ١٩٧٠ أكثر من ٣٠ مليون نسمة (٣٦)، وكان يجب أن تقابل هذه الزيادة السكانية أتساعًا فى مساحة الأراضى الزراعية ليتم التوازن بين عدد السكان ومساحة الأرض الزراعية .

ونتيجة لمحدوديه الأرض الزراعية وقلة الإيراد المائى قامت الدولة بمحاولات جديدة فى الرى فلجأت مصلحة الرى إلى عدة وسائل منها ضغط مقننات الرى وكلنا يعرف أن ضـغـط الـمقـننات من الضرورى أن يترتب عليه انخفاض الإنتاج لبعض المحاصيل على الأقل، كما لجأت كذلك إلى استعمال مياه المصارف فى رى بعض الأراضى وهو أمر لابد وأن يؤثر على خصوبة التربة، كما لجأت إلى حفر بعض الآبار لسد حاجة بعض الأراضى من المياه الجوفية . فضلا عن أن المياه المستخرجة بهذه

الطريقة محـدودة وكثيرة التكاليف فإنها تعمل على إفساد التربة نظراً لوجود أملاح بها وذلك لعدم وجود مصادر جديدة من المياه للتوسع الزراعى (٣٧) .

ومما يؤكد عجز معدل الإنتاج الزراعى فى التناسب مع معدل النمو السكانى أن الفترة ما بين (١٨٩٧ ـ ١٩٦٧) كان معدل النمو السكانى يمثل ٢١٨ ٪ بينما معدل نمو المساحة المزروعة يمثل ٢٢ ٪ فقط (٣٨)، بالإضافة إلى ذلك نجد ظهور مشكلات أخرى نتجت عن تفاقم الأزمة السكانية وهى مشكلة البطالة، فمن الملفت للنظر أن الذين تم تسجيلهم فى تعداد ١٩٤٧ بوصفهم من المشتغلين بالزراعة لا يجدون عملاً زراعياً إلا خلال فترة تتراوح ما بين ٣٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ من أيام السنة فى معظم جهات القطر المصرى، وكذلك وجد فائضاً كبيراً من العمال الزراعيين عن حاجة الأرض الزراعية وفى فترة العشر سنوات(١٩٣٧ ــ ١٩٤٧) كان معدل الزيادة السنوية للأيدى العاملة القابلة للعمل نحو ٩٠,٠٠٠ شخص تقريباً، دخل منهم ميدان الصناعة نحو ١٨,٠٠٠ شخص سنوياً وأضيف ١٩,٠٠٠شخص آخر لميدان الزراعة، وامتصت ميادين التجارة والنقل والخدمات العامة أغلب الزيادة السكانية نظراً للنشاط فى مجال الخدمات خلال فترة الحرب العالمية الثانية . غير أنه يلاحظ أن ميادين العمل المختلفة لم تتسع ولم تثبت على أتساعها بعد الحرب بحيث تمتص الزيادة السنوية للأيدى العاملة وترتب عليه وجود نحو ٣٦٧,٠٠٠ شخص عام ١٩٤٧ عاطلين لا يؤدون عمـلاً (٣٩)، هكذا وبعد استعراض المشروعات التى كانت تهدف لضبط مياه نهر النيل للاستفادة منه نجد أنها لم تستطع تحقيق الغرض الذى أنشئت من أجله .

فالخزانات السنوية محدودة السعة، لا يمكن ملؤها بمياه الفيضان كاملة نظراً لاحتوائها على كميات كبيرة من الطمى، فيحدث عجزًا مزدوجًا فى السنوات منخفضة الإيراد نتيجة لانخفاض الفيضان وعدم كفاية الماء المخزون فى الفترة السابقة لذا كان يلزم تعزيز الخزانات السنوية باحتياطى ثابت لتخزين كمية كبيرة من السنوات مرتفعة الإيراد لتعزيز الموارد فى السنوات منخفضة الإيراد (٤٠) .

■ **الخـــلاصـــــة**

هكذا يمكن أن نجمل المشكلات التى ظهرت فى الأربعينيات بسبب الفيضانات العالية وعدم استطاعة خزان أسوان مواجهتها، و غرق بعض الأرض مما أدى لقلة إنتاجها وظهور مشكلة الزيادة السكانية بالإضافة لعدم توازن زيادة السكان مع نفس المساحة المزروعة، مما أدى بدوره لظهور مشكلة البطالة وكان لزاماً على الدولة تعديل السياسة المائية بالقدر الذى يوفر الأمن والأمان للمواطنين، فقامت بإعداد الخطط والمشروعات لمجابهة هذا الخطر .

هوامش التمهيد

(١) جمال حمدان، شخصية مصر، ح٢، عالم الكتب، ١٩٨١، ص٨٧٦.

(٢) وثائق وزارة الدفاع، محاضرة سمير حلمى، مشروع السد العالى، نادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك، مايو ١٩٥٥، ص ٢١.

(٣) يوسف أبوالحجاج،السد العالى والتنمية الاقتصادية،ب- ط،١٩٦٤، ص ١-٢.

(٤) كان يتم تعيين موظف لقياس النيل وأطلق عليه شيخ مقياس النيل، وكان من أهم الوظائف وأقدمها فى إدارة نظام الرى، وكثيراً ما كانت تورث هذه المهنة. وأهمية قياس النيل هى إنه المعيار الصادق للرى والزراعة وتحديد الضرائب كل عام .عبد العظيم محمد سعودى، تاريخ تطور الرى فى مصر (١٨٨٢ ـ ١٩١٤)، تاريخ المصريين، ٢٠٠١، ص ٢٤ ٢٥ .

(٥) وثائق وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص٢ .

(٦) محمد صبيح، النيل، الطبعة الأولى، دار الثقافة، ١٩٤٥، ص ١٨٤.

(٧) كانت تقسم الأراضى إلى أحواض وتغطى وقت الفيضان بعمق ١,٥ متر فى المتوسط لمدة ٤٥ يوم حتى ينخفض النهر فتكون الأرض رويت ووصل الطمى للأرض محمد محمود الصياد، سيد الأنهار، بيروت، ب – ت، ص ١٤٩ ـ ١٥٤ .

(٨) نفسه، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٩) عبد العظيم محمد سعودى، المرجع السابق، ص ٢١٣ – ٢١٤.

(١٠) محمد محمود الصياد، المرجع السابق، ص ١٥٧ .

(11) B.Rivlin Helen Anne, The Agricul Tural Policy of Muhammed Ali in Egypt, Cambridge, 1961 , p 213 - 214 .

(١٢) محمد محمود الصياد، النيل الخالد، وزارة الثقافة، ١٩٦٢، ص ١٠٨ـ ١١١ .

(١٣) عبد العظيم سعودى، المرجع السابق، ص ٢٥،٥٧ .

(١٤) وثائق مجلس الوزراء، رقم المحفظة ٢ / ٤ / ب، ص ١ - ٢، الأرشيف نظارة الأشغال مصلحة الرى منذ ٢٢ / ١ / ١٨٨١ حتى ٣١ / ٨ / ١٩٢٠ .

(١٥) حيث تشكلت لجنة لإزالة الرمال من جوانب القناطر ولجان أخرى لعمل ترميمات لما حدث من تصدع فى العيون (١٨٩٠ - ١٨٨٦) وإقامة سدين فى القرعين خلف القناطر . (١٩٠١ - ١٨٩٨) أمين سامى، ملحق تقويم النيل، دار الكتب المصرية، ١٩٣٦، ص ١٠٥ .

(١٦) محمد محمود الصياد، سيد الأنهار، ص ١٥٩ - ١٦٠.

(١٧) رغم الموافقة على المشروع لكن لم يتم إنشاءه على الفور لعدم توفر المال اللازم، ويليم ويلكوكس، خزان أسوان وبحيرة موريس، ت أحمد حافظ عوض، المطبعة الأميرية، ١٩٠٢، ص ٧-٨ .

(١٨) نفسه، ٥ - ٦ .

(١٩) وثائق مجلس الوزراء، المصدر السابق .

(٢٠) تقارير، إدارة الخدمات،المحاضرة التى ألقاها ميشيل يلدى١٣ يونية١٩٤٧، ص ٥ ؛ أمين سامى، المرجع السابق، ص ٩٧ - ٩٨ .

(٢١) حسن زكى، السد العالى وسياسة ضبط نهر النيل،المطابع الأميرية،١٩٦٧،ص٣٣.

(٢٢) إبراهيم زكى، تقارير، ب - ط، ١٩٢٦، ص ١٤ .

(٢٣) حسن الشربينى، تطور الرى فى مصر، القاهرة، ب.ت، ص ٩٢-٩٣.

(٢٤) أمين سامى، المرجع السابق، ص ٩٨ .

(٢٥) تقارير، المصدر السابق، ص ٥ .

(٢٦) جمال حمدان، المرجع السابق، ص ٩٦ .

(٢٧) حسن الشربينى، المرجع السابق، ص ١١٧ .

(٢٨)المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، مشروع السد العالى، القاهرة، ١٩٥٤، ص٨-٩ .

(٢٩)محمد أيهاب رفعت، تطور الرى فى مصر قبل وبعد السد العالى، مجلة المهندسين، العدد الرابع،

مايو ١٩٧١، ص٨٦ .

(٣٠)حسن زكى، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٣١)محمد أيهاب رفعت، المقال السابق، ص ٨٦ .

(٣٢)عبد المنعم بليغ، الأرض والماء والتنمية فى الوطن العربى،الإسكندرية، ١٩٩٩، ص١٠٨-١٠٩ .

(33) The Middle East Journal,Vol 9,No 4, U.S.A.,Autumn,1955, P 382.

(٣٤) يوسف سميكة، مشروعات استغلال مياه النيل، رئاسة الجمهورية، ١٩٥٧، ص ٩ .

(٣٥) موسى عرفة، السد العالى، دار المعارف، ١٩٦٥، ص ٩٥.

(36)Greener Leslie,Haigh dam over Nubia, NewYork,1962,p5.

(٣٧)الكلمة التى ألقاها أحمد الزرقانى بالمتحف الزراعى يوم السبت ١٩ مارس ١٩٦٦، النتائج المبكرة لمشروع السد العالى، ص ١ .

(38) Ashibl Yusuf,TheAswan haighdam, Beirut,1971,p19-21.

(٣٩)وثائق وزارة الدفاع، محاضرة سمير حلمى بنادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك ١٩ إبريل ١٩٥٥، ص ٨ - ٩.

(٤٠) طاهر محمد أبو الوفا، النتائج الاجتماعية والاقتصادية لإنشاء السد العالى، مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الأول، يناير - مارس ١٩٦٨، ص ٧٤ -٧٥.

الفصـــــل الأول
التفكير فى إنشاء السد العالى

" إن النصر عمل، والعمل والحركة فكر، والفكر فهم وإيمان ، وهكذا فكل شئ يبدأ بالإنسان "

جمال عبد الناصر

منذ الأربعينيات اتجهت الجهود نحو التخلص من جميع المشكلات المتعلقة بمياه التخزين، وبرز عدد من المشروعات المختلفة كان أولها تعلية خزان أسوان للمرة الثالثة حيث تشكلت لجنة بتعليمات من وزير الأشغال فى ١٢أكتوبر ١٩٤٣مهمتها القيام بإعداد مشروع لتعلية خزان أسوان لحماية مصر من غوائل الفيضانات وقامت اللجنة بعمل دراسة مستفيضة انتهت بوضع مذكرة[(١)] أيدت فيها البحوث التى أجريت وتضمنها التقرير المبدئى، وأقرت إمكان تعلية خزان أسوان واستخدامه لتخزين الجزء الأكبر من المياه الزائدة بالفيضانات العالية على أن يكون وادى الريان [(٢)] بمثابة خزان احتياطى لتخزين المتبقى من هذه الزيادة، كما رأت ألا يتعدى منسوب التخزين ١٣٣م وهو الحد الأقصى الذى يمكن أن تصل إليه التعلية، نظراً للتكوين الإنشائى للسد والخواص الطبوغرافية للوادى ليتكفل هذا السد بتخزين ٩ مليار م٣ أثناء موسم الفيضان، كما أوضحت إنه يمكن تعلية السد بواسطة إزالة الدعامات الحالية التى أنشئت أثناء التعلية الثانية، ثم زيادة سمك مبانى السد الحالية وأفادت أنه يمكن إزالة هذه الدعامات دون أن يترتب على ذلك أية أحمال جديدة على مبانى السد طالما أن منسوب التخزين لن يتجاوز الحد الأقصى المسموح به وهو ١٢١ م، كما أكدت

المذكرة ضرورة إغلاق وادى الشلال ويقصد به المنخفضات الصغيرة الواقعة فى محيط حوض الخزان بالقرب من الشلال بواسطة سدود فرعية مستقلة، وهى سدود بسيطة لن يعترض تصميمها أو إنشاءها أية صعوبات هندسية، وأقرت اللجنة أن استخدام سد أسوان بعد تعليته بالإضافة لاستخدام وادى الريان يعتبرمن أفضل المشروعات لدرء خطر الفيضانات [٣] .

ووادى الريان منخفض طبيعى يقع فى الصحراء الغربية، ويمكن استخدامه للتخزين وتوليد الكهرباء بتكاليف ضئيلة نسبياً، ولكنه ينطوى على تكاليف تشغيل ضخمه [٤]، ورغم أن مشروع وادى الريان مقترح منذ فترة إلا انه تم استبعاده من مشروعات ضبط النيل- ربما لأسباب اقتصادية وفنية ـ ولكن عدلت الحكومة عن رأيها فيه عام ١٩٤٣ وأمرت بشق قناة تجريبية فى النهر فى المنطقة الفاصلة بين إقليم بنى سويف ووادى الريان كخطوة أولى فى سبيل تنفيذ المشروع . وتبين من شق هذه القناة أن معظم الطبقات التى ينتظر حفر القناة فيها رخوة يسهل حفرها باليد بعد توجيه المياه نحوها لتفتتها وتحولها لمسحوق ناعم، بالإضافة لما سبق فقد كان يُخشى من حدوث فيضان يجمع بين أسوأ فيضانين معروفين وهما فيضان ١٨٧٤ فى مدته، فيضان ١٨٧٨ فى ارتفاع منسوبة [٥] .

أما بالنسبة للمشروع الأساسى وهو التعلية الثالثة لخزان أسوان، فقد صدر قرار من لجنة خبراء تخصصت فى دراسة المشروعات الكبرى فى ١٠ مايو ١٩٤٩ (إنه نظراً لتعلية الخزان مرتين لا يؤمن معه التعلية الثالثة للحرص على سلامة السد، حيث إنه يلعب دوراً رئيسياً حتى ذلك التاريخ فى التخزين بمصر فضلًا عن وجوده داخل حدود مصر). وهو لا يثير من المشاكل ما تثيره الأعمال الأخرى [٦]، ورغم مميزات هذه التعلية نجد أن ارتفاع منسوب التخزين أمام أسوان إلى (١٣٣م) يترتب عليه غرق النوبة، ووادى حلفا والأكثر من ذلك القضاء على المستعمرات الجديدة التى أنشأتها الحكومة التى كانت تروى بالطلمبات العائمة على النهر [٧] .

وتوالت بعد ذلك المشروعات حيث قامت الحكومة بطرح مشروع كهربة خزان أسوان فى مناقصة عامة (٨)، وكـان من بين المقاوليـن الذين فضلوا الدخول فى هذه المناقصة أدريان دانينـوس (Adrian Daninos) ومن خلال إطلاعه على الخرائط الكنتورية للمنطقة الواقعة قبلى خزان أسوان، فكر فى إنشاء سد كبير السعة جنوب خزان أسوان بحوالى ٧ كم لتخـزين ميـاه الفيضـان الـتى تضيع فى البحر كل عام والانتفاع بها فى الزراعة . وفى نفس الوقت يتم الانتفاع بسقوط المياه من هذا الارتفاع الكبير فى توليد الكهرباء بحيث تستخـدم فى الصنـاعة (٩) .

ويثور تساؤل حول كيف يمكن أن يتقدم مهندس زراعى لمناقصة لإقامة مثل هذا المشروع الهندسى الضخم؟ ونجد إنه من الممكن أن يكون قام بالفعل بالدراسة ولكن ربما بعد الإستعانه بأحد المتخصصين مثل لويجى جاليولى Gallioli وهو مهندس إيطالى أو غيره .

وقام التفتيش العام لضبط النيل التابع لوزارة الأشغال بإصدار الجزء السابع من موسوعة حوض النيل وأبرز فيها مختلف المشروعات الكبرى للتحكم فى مياه النيل للاستفادة من المياه فى التوسع الزراعى، كما شمل كافة التفاصيل المدعمة بالبيانات الإحصائية الدقيقة عن نظرية التخزين القرنى وعلاقتها بهذه المشروعات المرتبطة ببعضها أوثق الارتباط وكان من بين هذه المشروعات إقامة خزان على النيل الرئيسى جنوب أسوان لوقاية البلاد من الفيضانات (١٠) .

وفى ٢٣أكتوبر ١٩٤٦ تقدم أدريان دانينوس باقتراحه لإقامة خزان جديد عند الشلال الرابع، وذكر أنه يمكن تخزين ضعف الكمية الحالية مع إنشاء محطة توليد كهرباء قدرتها ٦٣٠,٠٠٠ ك وات/ ساعة سنوياً، وفى ٢٤ إبريل ١٩٤٧ أرسل دانينوس إلى كل من وزير الأشغال ورئيس الوزراء المصرى خطاباً يرجو فيه تكليف خبراء متخصصين لدراسة مشروعه وأشار لوجود أخطاء فى تقرير اللجنة الخاصة بتوليد

الكهرباء التابعة لوزارة الأشغال، وفى ١٠ مايو ١٩٤٧ أرسل خطاباً آخر لرئيس الوزراء أشار فيه إلى العطاء الموجود لدى الحكومة والمقدم من شركات متشل الهندسية ويشمل إنشاء خزان جديد عند أسوان يخزن لمنسوب ١٣٤ م بسعة ١٠ مليار م٣ بما فى ذلك جميع المشتملات (١١) .

وفى عام ١٩٤٨ تقدم محمد صبرى الكردى (١٢) بمشروع تخزين على النيل الرئيسى وهو أكبر قليلاً من خزان أسوان - بسعة تبلغ ١٠ مليار م٣ ويقع عند الشلال الرابع ويعتبر تطويراً لفكرة التخزين عند مروى وذلك بالاعتماد على دراسات حكومية منذ ١٩٤٦ (١٣) . وربما يكون سبب إهمال هذه المشروعات سوء الأحوال الاقتصادية لمصر آنذاك .

وتحرك المشروع من جديد عام ١٩٤٩ عندما عقد فى بلجيكا مؤتمر للسدود والقناطر شاركت فيه مصر، وتم عرضه على اللجنة الفنية للدراسات المصرية ونتيجة لذلك أمكن التغلب على العقبات التى كانت تعترض طريق الخبراء المصريين، وبذلك قدم للحكومة مشروع لبناء سد كبير فى أسوان ولكنه ظل حبراً على ورق (١٤)، كذلك تقدم دانينوس لهيئة الأمم المتحدة فى نفس العام بمشروعه ووصفه بأنه يبلغ ارتفاعه درجة تساعد على تكوين خزان للتخزين القرنى على النيل الرئيسى، ويتكفل بتوليد قوة كهربائية هائل ولكنه أخطأ عندما ذكر أن مشروعه ينسخ ما عداه من مشروعات أخرى ولم يستطع أن يقطع بصحة هذا الاحتمال بسبب ما كان يعوزه من معلومات (١٥) بل لم يستند هذا الاقتراح لدراسة علمية وإنما كان نتيجة لتأمل ذهن "عبقرى " واسع الخيال مثل أول فكرة عن السد أطلقها العالم العربى الحسن بن الهيثم لذا لم تلق الاهتمام والعناية الكافية من الحكومة المصرية(١٦).

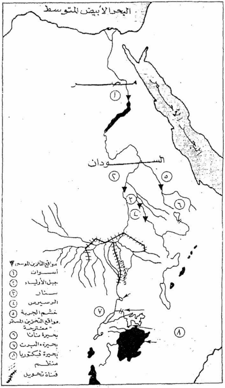
وقد كانت هناك عقبة هندسية لتنفيذ مشروعات التخزين المستمر لمياه النيل وهى تقدير سعة الخزان لضمان تصريف ثابت فى كل السنوات، وبمرور الوقت أكتسب

المهندسون خبرة فى شأن تغيرات النهر، ووفق هيرست Hurst[١٧] لحل هذه المسألة على أساس علمى، وانبثقت منه نظرية التخزين المستمر وعلى أساسها أعدت وزارة الأشغال سلسلة من المشروعات الكبرى التى تقوم على أساس التخزين المستمر لمياه النهر فى البحيرات الكبرى عند منابعه، مع شق قناة لتقليل المياه الفاقدة فى المستنقعات بمنطقة السدود وتقدر بنصف إيراد النيل من البحيرات الاستوائية واتجهت فكرة التخزين المستمر أول الأمر إلى التحكم فى الماء الرائق الذى ينحدر إلى النيل الأبيض ويمثل الجانب الأكبر من موارد النيل الأزرق وغضت الطرف عن المياه العكرة التى تتدفق إلى النيل الأزرق وروافده عطبره والتى تمثل الجانب الأكبر من موارد النيل وتم وضع برنامج شامل عام ١٩٤٩ تنقسم حلقاته إلى قسمين :-

أولا: خزانات البحيرات الاستوائية وما يتبعها من أعمال صناعية وتنحصر فى خـــزانات بحيرة فيكتوريا-قنطرة موازنة على بحيرة كيـوجا-خزان البرت- قناة جو نجلى- خزان بحيرة تانا[١٨] ، وقـدرت صافى الفائدة المنتظر الحصول عليها من هذه المشروعات بنحو٥ مليارم٣مقدرةعند أسوان [١٩] .

ثانياً: خزان مروى عند الشلال الرابع وهو من أجل الحماية من الفيضانات العالية بالإضافة إلى تعزيز الإيراد الصيفى [٢٠] ، أنظر خريطـة رقم (١) عن المشروعات التى تضمنها برنامج ١٩٤٩ [٢١] .

ونجد أن هذا البرنامج قد أقتصر على تخزين المياه الرائقة فقط، والتى لا يتجاوز مجموعها فى المتوسط عن الإيراد الكلى للنهر. ولم يشمل البرنامج استغلال مياه الفيضان القادمة من النيل الأزرق والتى تكون الجزء الأكبر من إيراد النهر وتحدث أعظم التفاوت فى مناسيبه وتصرفاته - وهكذا ستظل المياه على أساس هذا البرنامج تنساب هباء إلى البحر - والواقع أن مشروعات التخزين بالبحيرات الاستوائية كانت من قبيل مشروعات للمحافظة على مياه النهر فى هذه المناطق وعدم ضياعها يضيف إلى إجمالى النهر ولكنها قليلة[٢٢]، وبهذه الطريقة نجد أن مياه الفيضان المحملة بالطمى



خريطة رقم (١)

مواقع الخزانات القائمة والمقترحة طبقا لبرنامج ١٩٤٩

تذهب للبحر سدى، وأن الانتفاع الكامل بمياه النيل يقتضى المحافظة على كل قطرة منها رائقة أو محملة بالطمى [٢٣]. بالإضافة لما سبق كانت هذه المشروعات مجموعة متكاملة ولا يمكن تجزئتها مما ينطوى عليه التعقيد فى عمليات البحث والتنفيذ، كما كان يوجد مشروع عظيم وهو تحسين مجرى السوباط للحصول على كل مائه، وقيل من وزارة الأشغال ومن غيرها أن بعض الهيئات الاستعمارية تتذرع بوجود سلطات مؤقتة فى منطقة البحيرات لكى توجب استشارتها فى عمل مشروعات النيل وتضع أمامها العراقيل [٢٤]، كذلك كان هناك مشروع وادى النطرون [٢٥] الذى يحقق الحماية من الفيضانات ويسمح بالتوسع الزراعى والانتفاع من المياه التى تذهب للبحر سُدى بالإضافة إلى أن تكاليفه ستكون زهيدة . وتشكلت لجنه للبحث فى دراسة إمكانية تنفيذ هذا المشروع وأتضح أن المشروع درس على أساسين هما الأول: إنشاء قناة تأخذ من أمام قناطر الدلتا التغذية، والثانية : بإنشاء قنطرة على فرع رشيد عند الخطاطبة تأخذ من أمامها الترع المغذية للوادى . والمشروع الأول يمكن الاستفادة منه بمقدار ٣,٨مليار م٣، وهى تكفى لاستصلاح ٤٨٠,٠٠٠ فدان، والمشروع الثانى تكون الاستفادة بحوالى ٣مليار م٣، تكفى لاستصلاح ٣٨٠,٠٠٠ فدان وفى كلتا الحالتين يتطلب الأمر رفع المياه بالطلمبات بتكاليف كبيرة، كما إنه لن يحل المشاكل القائمة فهو لا يساعد على ملء الحياض ولا على تدبير مياه إضافية لتحويلها للرى الصيفى إذ أن المياه المخزونة بهذا الوادى لا يمكن الانتفاع بها إلا فى نفس المنطقة . فضلا عن ذلك فإن البوار سيصيب بعض الأراضى، بسبب عدم فائدة هذا المشروع لتوفير مياه الرى اللازمة لها، بالإضافة إلى ما سبق فإن المشروع لا يتمشى مع سلسلة مشروعات الرى الكبرى [٢٦].

كل ما سبق كان مجرد عرض سريع للمشروعات المقترحة من قبل الهيئات والمهتمين بالانتفاع بمياه النيل وسوف نعرض فيما يلى للمشروعات التى تمت الموافقة عليها وبدأت فى عملية التنفيذ .

فقد تقدمت حكومة أوغندا باقتراح لاستعمال سد شلالات أوين للتخزين فى بحيرة فيكتوريا لصالح مصر وتوليد الكهرباء لصالح أوغندا، وفى المقابل تدفع مصر تعويضات الأراضى الواقعة حول البحيرة والتى ستغمر نتيجة لرفع مناسيب المياه، بالإضافة لرفع تكاليف تعلية السد البنائى نفسه لهذا الغرض، وكذلك التعويض عن أى نقص فى القوى الكهربائية ينتج عن موازنات التخزين بالبحيرة، وبذلك يصبح التخزين فى بحيرة ألبرت تخزيناً مساعداً يمكن تحديده بمناسيب أكثر انخفاضاً من المنسوب المقترح بالمشروع المصرى، كما اتفقت الحكومتان على إنشاء قنطرة موازية عند بحيرة كيوجا ووافقت مصر على التخزين ببحيرة فيكتوريا وعقدت اتفاقيتين : إحداهما بتاريخ ٣٠ مايو ١٩٤٩ خاصة باشتراك مصر فى مشروع التخزين بالبحيرة طبقاً للنظام الموضح سابقاً، و الأخرى بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٣ خاصة بالتزامات مصر بالتعويضات لغرق الأراضى حول البحيرة وتعويضات تخفيض القوى الكهربائية مع ترك التفصيلات الخاصة بتقدير ودفع التعويضات للأراضى الواقعة حول البحيرة ليجرى الاتفاق بشأنها بين كل من مصر، وأوغندا، وكينيا، وتنجانيقا، أما بخصوص تفاصيل دفع التعويضات للأراضى الواقعة حول بحيرة فيكتوريا فقد وافقت مصر مبدئياً على مقترحات حكومة أوغندا فى أغسطس ١٩٥٣ ورغم ذلك لم يتم دفع التعويضات حتى هذا التاريخ نتيجة للمفاوضات الجارية بهذا الخصوص بين أوغندا، وكينيا، وتنجانيقا [٢٧]، أما بخصوص بحيرة ألبرت فقد تم الاتفاق على التخزين بها لمنسوب قابل للتعديل مع استمرار المفاوضات بين مصر والسودان للتوفيق بين رغبات كلا من البلدين ، أما بالنسبة لقناطر كيوجا فكان من المنتظر بدء المباحثات لإنشائها وكذلك كيفية استعمال البحيرة [٢٨] .

وفى ٥ نوفمبر قامت حكومة أوغندا بدعوة الحكومة المصرية لحفل افتتاح محطة توليد القوى الكهربائية المقامة على خزان أوين وتحدد لها شهر إبريل ١٩٥٤ ، ووافقت مصر على هذه الدعوة وأرسل سامى أبو الفتوح وكيل الخارجية المصرية تحياته إلى

حكومة أوغندا وأرفق معها مذكرة أعدها محمد على رئيس القسم الأفريقى استعرض فيها نبذة عن بحيرة فيكتوريا وأوغندا التى يقام على أرضها هذا الخزان ، وعبر عن مدى أهميته لمصر حيث إنها تنتفع بمياهه وتنتفع أوغندا بتوليد الكهرباء منه ، كما استعرض حاجة مصر لمزيد من المياه نتيجة للزيادة السكانية التى لا تتناسب مع زيادة المساحة الزراعية التى يجب أن تصل إلى٨ مليون فدان حتى تتمكن من مواجهة الزيادة السكانية (٢٩) .

ورغم ذلك لم يتم الاتفاق حول التعويضات الخاصة بأراض بحيرة فيكتوريا كما لم يتم الاتفاق على منسوب بحيرة البرت مع حكومة أوغندا ، و لم تبدأ الاتصالات بشأنها مع حكومة الكونغو البلجيكية ، ولو افترضنا أن أعمال الحفر بقنوات جونجلى كان يمكن البدء فيها على عام ١٩٥٨ وإمكانية التخزين من خلال تنفيذ المشروعات الأخرى ، فأن العمل يستغرق مدة طويلة لا تقل عن ١٥ عام على أقل تقدير وبذلك نجد أن تنفيذ هذا المشروع ما كان ليحقق لمصر والسودان أى نفع عاجل (٣٠) ، وغنى عن البيان أن هذه المشروعات كانت تنفذ فى أقاليم مختلفة، وأن تنفيذها لصالح الرى فى كل من مصر والسودان كان لا يمكن أن يتم قبل اتفاقهما مع تلك الأقطارهذا فضلا عما كانت عليه تلك الأقاليم من اعتبارات سياسية لذلك لم يتم سوى مشروع سد أوين. بيد أن مصر لم تستفد من هذا العمل الفائدة المرجوة ، نظراً لأنه مجرد حلقة من سلسة مترابطة متكاملة من المشروعات لا تؤتى ثمارها ما لم تنفذ سائر الحلقات (٣١)، فضلا عن ذلك فقد قدرت تكاليف مشروعات ضبط مياه النيل لبرنامج عام ١٩٤٩ بنحو ١٠٥مليون جنية، مما كان مدعاة لإعادة النظر فى السياسة المائية التى حددها هذا البرنامج ، بل والعمل على وضع برنامج جديد يضمن النفع العاجل لكل من مصر والسودان ويشمل أيضا الاستغلال الكامل لمياه النيل (٣٢) .

وفى مايو ١٩٥٠ قامت وزارة الأشغال العمومية المصرية بدراسة مجرى حوض النيل من حلفا للخرطوم وذلك بغرض الوصول لموقع يصلح لإنشاء خزان كبير السعة

للوقاية من الفيضانات ، وأسفرت الدراسة عن وجود موقع يصلح لإنشاء سد عند الشلال الرابع ودارت مناقشات بين حامد سليمان وكيل وزارة الأشغال العمومية و ن . ألن N. Allen مستشار الرى بحكومة السودان بخصوص تعديل اتفاقية تانا والإشارة لمشروع إنشاء سد عند الشلال الرابع وتسلم ألن بياناً بالخطوط الرئيسية لهذا المشروع واهتمام وزارة الأشغال المصرية بتنفيذ هذا المشروع فى اقرب فرصة ممكنة وأنها مستعدة لتقديم كافة البيانات والتفاصيل الخاصة بهذا المشروع (٣٣) .

بالإضافة إلى ذلك قامت نخبة من المهندسين الهيدرلوجيين بمناقشة فكرة إنشاء سد عال على مجرى النيل فى مؤتمر نيودلهى للخزانات الكبرى عام ١٩٥١، وانتهت المناقشة إلى إمكانية تنفيذ هذا المشروع (٣٤) .

وقامت ثورة يوليو١٩٥٢ فأحدثت إنقلابا فى الأوضاع الاقتصادية ، والسياسية والاجتماعية فبعد أن استطاعت السيطرة على زمام الحكم ، أخذ رجال الثورة فى التفكير لمواجهة المشكلات التى تعانى منها مصر والبحث عن الحلول الملائمة لها ، ووضعت نصب عينيها زيادة الرقعة الزراعية لمواجهة الزيادة السكانية المطردة ، حيث كان التوسع الزراعى يسير بمعدل ٢٥٠٠ فدان سنويا خلال العشرين عام السابقة للثورة لذا صار من الضرورى إعادة النظر فى مشروعات استصلاح الأراضى الزراعية والبدء فى تنفيذ برامج مبنية على أساس علمى سليم (٣٥). حيث أن الأرض الزراعية لا يمكن زيادتها إلا عن طريق موردين أساسين :

ـ الاتساع الأفقى عن طريق زيادة الرقعة الزراعية والقابلة للزراعة حيث أن تحديد الأراضى القابلة للزراعة أمر نافع تماما للدولة .

ـ والاتساع الرأسى بزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية وذلك عن طريق استغلال الطاقة الإضافية للأراضى الزراعية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعى (٣٦) .

وقد أصدر وزير الأشغال فى ٦ أكتوبر ١٩٥٢ قرار بتأليف لجنة من وكلاء الوزارة وكان محمد صبرى الكردى مستشار فنياً بالوزارة و مفتش عموم بها و اختصت هذه اللجنة بإعادة النظر فى مشروعات النيل التى انتهت إليها الوزارة من قبل لتنظيم مياه النيل [37] وصدر قرار من مجلس قيادة الثورة بالبدء فى دراسة مشروع السد العالى فى ٨ أكتوبر ١٩٥٢ ، و أخذ عدد كبير من [illegible] الهيئات و المصالح الحكومية فى مصر بإجراء [illegible] المستفيضة فى المنطقة المقترح فيها إقامة السد [illegible] أسوان [38] [illegible] ذلك كان [illegible] النيل المقترحة من [illegible] الوقت لا [illegible] التفاصيل المشروع [illegible] الاتصال بمردوخ [illegible] Murdoch [illegible] — الخبير [illegible] لمعرفة الرأى الفنى [illegible] المصرى [39]، كما تقدم أدريان دانينوس بطلب لوزارة الأشغال [illegible] ودراسات على نفقته الخاصة فى أسوان ، [illegible] الوزارة بشرط أن تكون [illegible] [illegible] ملكها وللوزارة الحق فى إلغائها

وفى [illegible] الوقت كانت حكومتا مصر و [illegible] دان تدرس [illegible] مشروعات الموازنة النهائية من أجل استغلال مياه النيل عن طريق خزان سنار ومروى بالسودان [40] وتقدم أيضاً جاليولى فى نفس الوقت لوزارة الأشغال باقتراح شبيه لمشروع السد العالى و تشكلت لجنة لبحث اقتراحه ، وبعد مناقشة اللجنة لاقتراحه اتضح أن به بعض القصور - وقد حدث اتصال بين دانينوس وجاليولى لإبراز المشروع فى قالب فنى، وادعى كلا منهما إنه صاحب الفكرة ووصل النزاع لساحة القضاء [42]. ورغم ذلك لم تعط الوزارة أيهما حقًا حيث أن الفكرة نشأت نتيجة للمناقشات التى قامت بها وزارة الأشغال عند التفكير فى تعلية خزان أسوان للمرة الثالثة ، وأوضح جاليولى أنه من خلال مشروعة يضمن تحقيق تصرف سنوى من السد قدرة ٩٤ مليارم٣ . وتكون سعته فى حدود ٦٠مليار م٣ وهو رقم ضخم يفوق أى محاولة للتخزين القرنى على أساس الحصول على المعدل الكامل لإيراد النهر، ولكن كان الاقتراح

مبنى على أساس كثير من الافتراضات وكان يحتاج لدراسة علمية دقيقة (٤٣) . ودعى هيرست وبلاك ويوسف سميكه وهم متخصصين فى مشروعات المياه ومن المستشارين الفنيين بالوزارة لفحص اقتراح دانينوس وجاليولى وتطلب الأمر الحصول على معلومات اكثر دقة، وقام هيرست وزملاؤه بعمل مسح جوى لمنطقة الخزان المقترح لدراسة المشروع دراسة تفصيلية، وانتهى الأمر بالجمع بين مشروعات أعالى النيل والسد العالى للانتفاع بمياه النيل على أكمل وجه (٤٤)، وأعلنت الوزارة الاستغناء عن المشروع الذى تقدم به جاليولى نظراً لضخامة تكاليفه، كما أنه لفت النظر إلى بحث مشروع الخبير المصرى محمد صبرى الذى أقترح إنشاء خزان واحد للرى وتوليد الكهرباء على قمة الشلال الثانى بالنيل الرئيسى قبل حلفا على بعد ٢٧كم للتخزين وأعتبر أفضل المشروعات (٤٥).

وتبنت الثورة مشروع السد العالى واقتضى الأمر استدعاء فريق من الخبراء فى مجال الهندسة المائية (٤٦). كذلك تقرر إيفاد اثنين من الخبراء المصريين إلى إلمانيا للمناقشة مع خبرائها فى مشروع السد العالى (٤٧) وقامت لجنة من تفتيش عام ضبط النيل بدراسة المشروع من الناحية الهيدرولوجية، وكانت النتيجة التى توصلت أليها أن إنشاء سد عالى عند أسوان يتكفل بتخزين ٨٢مليار م٣ بالإضافة لتوليد الكهرباء ، وقد روعى فيه أتساع حوضه للتخزين علاوة على استيعابه للطمى وحماية البلاد من غوائل الفيضانات (٤٨) . ورغم ذلك كانت هناك اتصالات بين وزارة الأشغال ومردوخ ماكدونالد لمناقشة إنشاء خزان مروى (٤٩)، كما جاء للقاهرة خبراء عالميين فى نوفمبر ١٩٥٢ وهم ب . ويلليجن الخبير الهولندى، أ. س رولف الخبير البريطانى، هنرى شون الخبير الأمريكى واجتمعوا مع الخبراء المصريين لمناقشة شق قناة جونجلى وقنوات مماثلة للانتفاع بمياه النيل وتقرر معاينة الخبراء للموقع قبل إبداء ملاحظاتهم (٥٠) .

وفى نفس الوقت كان يتم دراسة مشروع السد العالى من خلال عدة لجان ففى ٢٦ نوفمبر قامت لجنة من رجال القيادة العامة للجيش، ووزارة الأشغال، وأساتذة

الجامعات والنقطة الرابعة[٥١] لعمل الدراسات الأولية لاختيار الموقع المناسب بإجراء استكشاف عام بالطائرة حول مجرى النهر وفوق حوض الخزان فى المسافة بين أسوان ومدينة حلفا جنوباً، وحددت موقعين يصلحان لإنشاء السد وطلبت تركيز البحث عليهما[٥٢]، كان الموقع الأول على مسافة ٦,٥ كم إلى الجنوب من خزان أسوان والآخر المعروف بموقع كلابشة على مسافة ٤,٥ كم إلى الجنوب من الموقع الأول [٥٣]، وأحيل تصميم المشروع لشركتى هوختيف ودورتموند Hochtife and Dortumund كما طلب من مصلحة المساحة إيفاد بعثة لعمل خرائط طبوغرافية على وجه السرعة للمنطقة التى تركز عليها البحث حول الكيلو ٦,٥ جنوب سد أسوان، وقدم الخبراء الألمان تقدير أولى لتكاليف المشروع بناء على ما اطلعوا عليه من أبحاث وقدرت بنحو ٩١ مليون جنيه، كما تشكلت لجنة فى ديسمبر من كبار رجال وزارة الأشغال وقدمت تقريرها بإمكانية التخزين على منسوب ١٦٠ م فى خزان أسوان من الناحية الجيولوجية مما يغنى عن إنشاء خزانات مروى وحلفا ووادى الريان، كما يمكن الاستغناء عن خزان تانا [٥٤].

وفى ٩ ديسمبر أبدت بعض الشركات الألمانية استعدادها لتنفيذ مشروع السد العالى، على أن تتقاضى ثمنه نقداً من الحكومة المصرية مما شجع جاليولى لعرض مشروعه من جديد حيث كانت المشكلة فيما سبق تكمن فى تكاليفه الضخمة[٥٥]، وحضر مندوبون من ألمانيا الغربية فى فبراير ١٩٥٣ إلى القاهرة لمناقشة المشروعات الاقتصادية مع الحكومة المصرية وعلى رأسها مشروع السد العالى، وطلبت وزارة الأشغال من مجلس الوزراء الموافقة على تكوين لجنة من خمسة خبراء عالميين لاستشاراتهم فى المشروع نظراً لقرب الانتهاء من دراسة المشروع وأهميته ورجحت الوزارة اختيار مكتب مردوخ ماكدونالد وشركات من إنجلترا، ومن إيطاليا المكتب الهندسى لويجى جاليولى، ومن السويد المكتب الهندسى v . b. b وترشيح الحكومة الأمريكية للخبراء المناسبين، ووافق مجلس الوزراء على ذلك[٥٦] فأصبح

لدى الحكومة المصرية لجنة من الخبراء العالميين تثق فيما لديهم من تقارير، بالرغم وجود ابرع المهندسين المصريين- محمد صبرى الكردى-ولكن نظراً لضخامة المشروع وكونه جديداً من نوعه على مصر استدعى وجود خبرة عالمية(٥٧). وفى أبريل ١٩٥٣ قام خبراء دوليين بزيارة الموقع لدراسة المشروع والاطلاع على تقرير شركتى هوختيف ودورتموند (٥٨)، كما جاء لمصر بعثة فنية هندسية موفدة من قبل حكومة ألمانيا الغربية لمعاينة الموقع ومراجعة المشروع بمعرفة الشركات الألمانية قبل التقدم بصفة رسمية للحكومة المصرية حتى يتم مناقشة أسس المشروع مع ممثلى الحكومة المصرية . وتم عقد اجتماع بين الجانب المصرى والألمانى بوزارة الأشغال وقام رئيس الوفد الألمانى بروس pruss بشرح ما تم فى المشروع من أعمال فنية، ثم اجتمع الخبراء العالميون وهم ل . ف هازارد الأمريكى، أ . س ستيل S. Steele . A الأمريكى، أ. فاسموا السويدى ، لويجى جاليولى الإيطالى، أ. رئيس السويدى وقام الخبراء بفحص تقارير شركتى هوختيف ودورتموند وقرروا أنه يلزم بيانات أخرى من أجل تحديد سعة الخزان على مناسيب مختلفة وتحديد منسوب القاع الصخرى، والتصميمات المقدمة ترتكز على أن القاع الصخرى للنهر على منسوب ١٨٣م أو أعلى منه وتبين إنخفاض القاع الصخرى عن ذلك، ونصح الخبراء بالتريث لمعرفة نتائج فحص القاع ولم يعطوا رأياً نهائياً بخصوص الطمى والنحر فعهد لتفتيش عام ضبط النيل للقيام بعدد من المهام كتحديد سعة الخزان وتقدير كمية البخر، وكذلك عمل قطاعات عرضية على النهر قبل وبعد الفيضان عند محور السد وخلف مدينة أسوان، وتحديد كمية الطمى التى تمر بفتحات السد خلال العام، بالإضافة لذلك عمل قطاعات وقياس التصرفات فى أحباس ثابتة خلف القناطر الرئيسية لمعرفة ما يطرأ على النهر من تغيرات على مدار العام، وكذلك استخراج عينات من قاع النهر لتحليلها ومعرفة مدى النحر الذى يتعرض له النهر(٥٩). وعدل الألمان عن تصميماتهم بعد النقد الذى وجه من قبل الخبراء العالميين، وأسفرت المناقشة بين الخبراء المصريين ومندوبى

شركتى هوختيف و دورتموند عن وضع تصميمين للمشروع عرف إحدهما بالسد ذى القاطع الرأسى والثانى بالسد ذى القاطع الأفقى، وعندما أوشكت اللجنة على الإنتهاء تقرر دعوة لجنة من الخبراء العالميين وهم كارل ترزاكىKarl Terzaghi ، أندريه كوين Andre Coyne، أ. ستيل A . Steel وذلك عندما يكون الخزان فارغاً لإبداء الرأى فى كل من التصميمين المقدمين من الألمان، والمفاضلة بين موقع كلابشة والكيلو ٦,٥، وكذلك برنامج الأبحاث الذى افترضته شركة هوختيف، وقد ترك لهم حرية الاختيار فى أية إجراءات تكون ضرورية لإبداء القرار النهائى الذى تقرر له عقد اجتماع فى ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ (٦٠).

وفى التاريخ المحدد ـ ١٥ نوفمبر ١٩٥٤ (٦١)- اجتمع فى إدارة السد وفد من الخبراء العالميين وكان يتكون من كارل ترزاكى، ا. ستيل، لورنز Lorenz، ج . أ ستروب G . Straub الأمريكيين، وأندريه كوين الفرنسى، وماكس بروس Max Pruss الألمانى، وانضم إليهم فى ١٨ نوفمبر أيش الفرنسى ثم الهرمور الألمانى فى ٢٦ نوفمبر (٦٢) .

وأعتمد الخبراء العالميون التصميم لمشروع السد العالى فى اجتماعهم بحيث يكون السد من النوع المعروف بالسد ذو الركام الصخرى وأقرت اللجنة أن يتكون المشروع من السد الرئيسى وبداخله النواة الصماء، والسد الجزئى الأمامى، والسد الجزئى الخلفى وأنفاق التصرف بالبر الشرقى للنهر . وعددها سبعة، ثم أنفاق توليد الكهرباء وعددها أربعة، كما قررت انه يمكن إنشاء السد على مرحلتين على أن تشمل المرحلة الأولى إنشاء السد الجزئى الأمامى والسد الجزئى الخلفى وإنفاق التصرف، وتشمل المرحلة الثانية أجزاء العمل وكذلك إنشاء محطة توليد الكهرباء، وأخيراً أقرت اللجنة أن مشروع السد العالى عملية ضخمة تحتاج لدقة كاملة بالإضافة إلى جهاز ميكانيكى كامل وشركات متخصصة لها خبرة عالمية فى هذه الأعمال(٦٣)، لذا قامت شركة سوجريا Sogreah الفرنسية بعمل تجارب هيدروليكية على نماذج لوضع مداخل ومخارج الأنفاق ولضمان ثبات واتزان السد الجزئى الأمامى خلال الفيضانات

المتتالية المرتفعة، كما قامت شركة سوليتاش بعمل تجارب حقن التربة بموقع السد للوصول إلى افضل المواصفات لإنشاء الستارة القاطعة للمياه، وكذلك قامت شركة جوهان كيلر الألمانية بإجراء تجارب تكثيف الرمال الكثبانية التى توضح بجسم السد وأخرى لتكثيف الطمى، حيث أن كمية الطمى التى تترسب فى حوض الخزان كانت من الموضوعات الهامة فى البحث (٦٤).

وأثناء دراسة مشروع السد العالى لم تتجاهل الحكومة المصرية حكومة السودان فمنذ ديسمبر ١٩٥٢ - أى منذ بدء دراسة المشروع بعد اقتراحه فى أكتوبر - اتصلت وزارة الأشغال المصرية بحكومة السودان لمعرفة وجهة نظرها فى رفع منسوب المياه، وطلبت حكومة السودان معرفة بعض البيانات عن مدى تأثير الخزان الجديد على أعمال التخزين الأخرى، وكذلك برنامج ملئه وتأثيره على حقوق السودان الحالية فى مياه النيل والفوائد التى تعود على البلدين من جراء إنشائه (٦٥)، ووضعت لجنة الخبراء العالميين تقريرهم النهائى واجمعوا فيه انه بعد فحص كافة الدراسات ومعاينة المواقع على الطبيعة أوصى الخبراء بإقامة سد عند الكيلو ٦,٥ جنوب خزان أسوان واعتبرته انسب المواقع، كما أن التصميم الذى اعتمده الخبراء فيه أقصى الضمانات للسد مع وفائه بكافة الاحتياجات، كذلك أقر الخبراء برنامج تنفيذ السد بالكامل خلال عشر سنوات حتى يتم الاستفادة من المشروع لأغراض الرى وتوليد الكهرباء ابتداء من العام الخامس من بنائه، كذلك أوصى الخبراء بضرورة إعداد الرسومات التفصيلية لجميع أجزاء المشروع مع حفر الأنفاق الجانبية المقررة لمعرفة تصرف النهرعلى يمين السد (٦٦) . وقد سئل وزير المالية ــ عبد المنعم القسيونى ــ عن مصادر تمويل المشروع وذكر إنه بعد استكمال جميع الدراسات الفنية تقوم الوزارة بدراسة التمويل واعلن أن هناك عروضاً من دول مختلفة ستقوم الوزارة ببحثها(٦٧)، هكذا نجد مدى حرص مجلس الثورة على إعداد مزيد من الدراسات ودعوة الخبراء العالميين وتشكيل اللجان من أجل هذا المشروع الذى حمل الاقتصاد المصرى أعباء جديدة، ولم يكن

ذلك من فراغ فقد اعتبرته مشروعاً إنتاجياً من الدرجة الاولى نظرا لما يتيحه للبلاد من فوائد جمة فى مجالات مختلفة .

أولاً : فى المجال الزراعى :

- التوسع الزراعى فى مساحة ٢ مليون فدان بالإضافة لتحويل حياض الوجه القبلى للرى المستديم، مما يزيد المساحة الحالية بحوالى ٣٠٪ .
- خفض مستوى المياه الجوفية بالوادى فى الوجه البحرى والقبلى مما يزيد من غلة الأرض [٦٨] .
- ضمان زراعة نفس المساحة من الأراضى حتى فى السنوات منخفضة الإيراد.
- إمكان زراعة ٧٠٠ ألف فدان أرز سنويًا [٦٩] .
- تحسين صرف جميع الأراضى الزراعية مما يزيد غلتها بمعدل ٢٠٠٪ سنويا وكذلك تبسيط مشروعات الصرف مما يوفر كثير من نفقاتها[٧٠].
- التوسع الزراعى يوفر المزيد من فرص العمل فى مجال الزراعة مما يساهم فى حل مشكلة البطالة، بالإضافة لجلب العملة الصعبة من تصديرها مما يفيد الاقتصاد القومى على مختلف المستويات [٧١].
- الوقاية الكاملة من أخطار الفيضانات، كما يتم تلافى تلف العديد من الزراعات نتيجة لرشح المياه بها وتوفير مجهود عمال مراقبة الجسور للنيل أثناء الفيضان، والاستفادة منه فى الشئون الزراعية [٧٢].
- استصلاح مليون فدان من الأراضى الصحراوية التى تحيط بالوجه البحرى وتشمل صحراء الصالحية والأراضى التى تحف بترعتى الإسماعيلية والسويس.
- استصلاح ٤٠٠ ألف فدان على حساب السد العالى فى الأراضى الصحراوية

بالوجه القبلي موزعة بنواحي متفرقة على جانبي الرقعة الزراعية بوادي النيل (٧٣).

- إستقرار الزراعة حيث تتخلص من الهزات العنيفة التي تتعرض لها بسبب تغير إيراد النهر من عام لآخر (٧٤).
- زراعة محاصيل جديدة، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة (٧٥)

ثانياً : الملاحة :

- إن تصرفات النيل كانت تنخفض قبل بناء السد العالي بحيث تنخفض إلى ٨٠مليون م٣، وترتفع إلى [illegible] مليون م٣. وفي حالة الانخفاض يكون عمق النيل أقل من أن يسمح بالملاحة في مجراه، أما في حالة الارتفاع يكون التيار بمجرى النهر شديداً وخطراً على الملاحة. وبعد بناء السد يتيح التحكم في المياه مما يعطى تصرفات منتظمة خلال فترة التحاريق ويؤدى لتحسين حالة الملاحة، كما أن التعمير الذي سيحدث بقناطر الترع الرئيسية لمقابلة التوسع الزراعي يجعل هذه الترع تسمح بمرور المراكب مما يقلل من أزمة النقل النهري (٧٦).

ثالثاً : الثروة السمكية :

- سينشئ السد بحيرة كبيرة تبلغ مساحتها نحو ٣٣٠٠كم٢، مما يعمل زيادة الثروة السمكية وتوفير مزيد من فرص العمل (٧٧).

رابعاً : الصناعة :

- تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان بما يضاعف الطاقة الكهربائية الثابتة للمحطة.
- إمكان إقامة قناطر أخرى على النيل للاستفادة من انحدارات المياه في توليد الكهرباء بالإضافة لوجود فرق توازن على القناطر الكبرى المقامة على النيل

طوال العام مما يهيئ توليد القوى الكهربائية منها، والاستغناء عن المحطات الحرارية (٧٨).

- إنخفاض تكاليف الإنتاج الصناعى، نتيجة مباشرة للانخفاض الكبير فى سعر الكهرباء.
- ارتفاع نصيب الفرد من الكهرباء بحوالى ٦٠ ك وات/ ساعة إلى ٤٠٠ ك وات/ساعة سنويًا مما يعنى توفير حوالى ٢,٦ مليون طن من الوقود المستخدم بالمحطات الحرارية (٧٩).
- سيخصص لمصنع السماد حوالى ١٣٥٠ ك وات /ساعة من الطاقة المولدة والتى تقدر بنحو ١٨٨٠ ك وات/ ساعة سنوياً، لإنتاج نحو ٣٧٠ ألف طن من سماد نترات النشادر الجيرى (٨٠) .
- التحكم فى موازنات المياه بين السدين سيضمن قوة ثابتة من الكهرباء لا تتأثر بالفيضان أو بالتحاريق(٨١) .
- تتيح إقامة السد قوة كهربائية عظيمة يستفيد منها الإنتاج الصناعى بالإضافة إلى خطوط الإنتاج المقامة قبل بناء السد (٨٢).
- بالإضافة إلى ما سبق نجد أن الطاقة الكهربائية ستستغل فى إنارة القرى مما يطور المجتمع نفسه ويسمح بالانتقال لمرحلة التصنيع ،مما يتيح فرصة تطور وتنمية القرى المصرية (٨٣) ؛ وأخيرا التوسع فى الصناعات القائمة ودخول صناعات جديدة مما يتيح التبادل التجارى ويؤدى لرفع مستوى المعيشة(٨٤).

خامسا: الدخل القومى :

سيوفر السد زيادة فى الدخل القومى بمعدل ٣٠٪، أى نحو ٢٥٥مليون جنية حيث أن عدم الاستيراد سيوفر ٦٠مليون جنية، فى حين يزداد معدل تصدير الحاصلات الزراعية، وبعد مرور ١٥عام أخرى من خلال امتداد الطاقة الكهربائية

واستصلاح مزيد من الأراضى سيكون أجمالى الدخل القومى من السد حوالى ٣٥٥مليون جنيه (٨٥).

سادساً : الفوائد التى تعود على السودان :

- التوسع فى زراعة القطن طويل التيله .
- ضمان إحتياجات الرى لجميع الأراضى على مدار السنة .
- الانتفاع من السدود التي تنشئها السودان واستغلال سقوط المياه فى توليد الطاقة الكهربائية .
- إمكان ملء الخزانات التى تقيمها السودان من المياه الرائقة نسبياً مما يطيل عمرها.
- زيادة الدخل القومى والدخل الحكومى السنوى من الزراعة بحوالى ٣٠٪ (٨٦).
- التوسع الزراعى فى الأراضى السودانية (٨٧).
- بالإضافة لكل ذلك فإنه يمكن مصر والسودان من الحصول على مياه إضافية بعد ثلاث سنوات من بدء التنفيذ،ويضمن فائدة كبيرة ثابتة بعد الانتهاء من تنفيذه، فى الوقت الذى يكون السودان قد استنفذ كل حصته من المياه حسب اتفاق عام ١٩٢٩ ويبدأ فى طلب سلفة مائية يتوقف سحبها عند حصوله على المياه الإضافية من أول مشروع يتم تنفيذه وكانت تجرى الأبحاث لإنشاء خزان الروصيرص (٨٨). بالإضافة لما سبق يمكن القول أنه بتنفيذ مشروع السد العالى يمكن الاستغناء عن مشروعات عديدة كخزانى مروى ووادى الريان والقناة الإضافية بمنطقة السدود كما يغنى عن فكرة توليد الكهرباء من خزان يقام عند حلفا، كما أن تخزين مياه الفيضان التى تمثل الجانب الاكبر من إيراد النيل لا يتحقق إلا ببناء السد العالى ، بعيداً عن جو المفاوضات مع الحكومات التى تقع منابع النيل تحت نفوذها، وبذلك يكون التخزين قريب من مناطق الانتفاع فى

مصر والسودان الأمر الذى يتيح التوسع الزراعى الأفقى والرأسى وكذلك توفير الطاقة الكهربائية (٨٩).

من كل ما سبق لا نستطيع أن نجزم بأن أى مشروع مهما إختلفت فوائده وتعددت فلا بد من وجود بعض المثالب والعيوب، فقد أثيرت بعض الإعتراضات المبدئية على السد يمكن أن نجملها فيما يلى :

١ـ مشكلة الإطماء :-

فقد أثير أن الطمى الذى يأتى مع الفيضان كل عام يكسب الأرض الزراعية خصوبة طبيعية تغنيها عن المخصبات الصناعية، كما أن رسوب الطمى بالسد الجديد يقلل من سعته ويصبح مثل خزان أسوان القديم، بالإضافة لذلك ذكر أن النيل بعد مرور عشرين عامًا على بناء السد العالى سيفقد قدرته على دفع الماء وسيغطى الطمى فى هذه المرحلة النهر(٩٠).

وبعد الدراسة ثبت أن المواد العالقة بالنهر سنويًا تقدر بنحو ١١٠ مليون طن معظمها يكون فى فترة الفيضان، وأن ٣٣ مليون طن من هذه الكمية يكون من الرمال الناعمة، ٤٤مليون طن من الطمى، ٣٣ مليون طن من الطين وأثبتت التجارب المستفادة من الخزانات المماثلة أن سرعة المياه مهما كانت ضئيلة فإنها تسمح بحمل ٢٥٪ من الطمى، ٩٠٪ من الطين الموجود بالمياه مما يعنى أن ما يعادل ٤١ مليون طن يمر فى المياه ويترسب فى الخزان حوالى ٦٩ مليون طن بالإضافة لترسب ٢١ مليون طن من الرمال الخشنة التى تزحف بالقاع، وبذلك يترسب بالخزان سنوياً ٩٠ مليون طن وعلى ذلك فإن تقدير ٣٠٠ مليارًا من سعة الخزان لرسوب الطمى معناه عدم تأثر القيمة الحية للسد إلا بعد مرور ٥٠٠ عام على الأقل (٩١) فضلًا عن أن ٨٨٪ من طمى النيل كان يتدفق للبحر سنوياً وبذلك لا يتعدى حرمان الأراضى المصرية من الطمى ١٢٪ من كميته فى أسوء الظروف، وتوقع الباحثون أن الذرات الرفيعة من الطمى ستظل عالقة

بالمياه المنطلقة من أنفاق السد، وهذا من شأنه أن يقلل النسبة إلى نحو ٩٪ فقط من الطمى الذى يحمله النهر[٩٢] .

٢ـ مشكلة التبخر :

ذكر أن المنطقة التى سينشأ بها السد العالى من أكثر مناطق العالم حرارة وجفاف مما يفقد بحيرة السد العالى حوالى ١٣ مليار م٣ سنويًا، بالإضافة إلى أن سرعة الرياح نتيجة لارتفاع مستوى البحيرة بعد امتلائها سيؤدى إلى تبخر نحو ١٨ مليار م٣ سنويًا[٩٣]، ودلت الأبحاث والدراسات على أن نسبه البخر فى حالة السد العالى لن تزيد عن ٧,٥٪ من مكعب التخزين السنوى وبالتالى لن تتجاوز جملة الفاقد من حوض الخزان بالبخر١٠مليار م٣ سنويًا من قيمة التخزين البالغ ١٣٠ مليار م٣ سنويًا [٩٤].كما ذكر أن الصخور فى الصحراء الغربية لها القدرة على الاحتفاظ بالمياه بشكل لا حد له وسيترك السد أثرًا مماثلا لذلك الأثر الذى خلفه الخزان القديم ويدفع الماء للصحراء على نطاق واسع [٩٥]، وتجدر الإشارة إلى أنه تم عمل مساح جويلحوض الخزان، ودلت بصفة قاطعة على أن بحيرة الخزان مغلقة الجوانب تماماً على منسوب ١٩٠م، مما لا يدع مجالا لانسياب المياه فى الصحراء أو ضياعها مثلما كان يحدث مع الخزان القديم[٩٦]

٣ـ مشكلة النحر :

تم استدعاء هيئة خبراء عالميين عام ١٩٥٤ وقاموا بتوجيه تحذير قوى للحكومة المصرية بشأن خطر النحر وضرورة القيام بدراسات توجه خصيصاً لتفادى أخطاره [٩٧].

واهتمت هيئة السد العالى بمشكلة النحر نظرًا لما هو معروف من أن المياه الرائقة بطبيعتها تتوق دائماً إلى إشباع قدرتها على حمل الرمال والطمى من القاع والجوانب مما يحدث النحر فى جوانب النهر ورغم عدم تعرض الخبراء لهذه المسألة ؛ ولكن من قبيل الاحتياط انتدبت أحد الخبراءالأمريكيين للأشراف على برنامج شامل لدراسة

النحر والإطماء بمجرى النيل حيث يتيسر تقدير النحر المنتظر وتتخذ الإجراءات المناسبة للحد من خطره دون تعطيل للمشروع (٩٨).

كما تم دراسة تأثير السد على الملاحة ومياه الشرب ومينائى دمياط ورشيد وسد فارسكور وكافة العمليات الفنية المتصلة بالمشروع وبعد انتهائها ثبت عدم حدوث خسائر وتم وضع التصميم النهائى للسد (٩٩).

٤- تأثير الغارات الجوية :

أثار البعض أن الاعتماد على مصدر واحد لنهضة البلاد فى موقع السد يسهل ضربه بالقنابل أثناء الغارات الجوية فى الحروب والواقع أن السد مبنى على أساس أنه ركامى Rockfill وهذا النوع من السدود أقل تأثراً بالقنابل، ودل على ذلك الخبرة المكتسبة من الحروب الماضية بالنسبة للسدود المماثلة فى ألمانيا، فضلًا عن ذلك روعى أن تنشأ جميع محطات الكهرباء فى السد تحت الصخر لتكون بعيدة عن الغارات الجوية بالإضافة لتزويده إلى جانب القاطع الأفقى بقاطع آخر رأس تحت السد حتى إذا ما نالت الغارات الجوية من القاطع الأفقى قام الرأسى بوظيفته وذلك بجانب الإحتياطات الأخرى التى روعيت فى التصميم (١٠٠).

٥- القنابل الذرية :

لم يتوان الخبراء فى الإقرار بأن تفجر قنبلة ذرية فى موقع السد دون إنذار مسبق قد يؤدى إلى كارثة ضخمة، وأثبتت الدراسات أن السد ذو الفرشة الأفقية والمزود بقاطع الحقن يمكن أن يصمد ضد هجمات كتلك التى حدثت فى الحرب العالمية الثانية(١٠١).

من خلال العرض السابق يمكن التوصل إلى أن المشكلة السكانية كانت الدافع الأول لبحث مشروعات مياه النيل، للحفاظ على مياهه من الذهاب للبحر سدى ثم محاولة استغلالها فى الرى وتوليد الكهرباء ونظراً لأهمية المشروع الاقتصادية و

الاجتماعية اتجهت حكومة الثورة لبحث المشروعات المختلفة وثم اختيار مشروع السد العالى بصفة مبدئية كأفضل مشروع للتخزين القرنى، وبعد دراسته على يد الخبراء المتخصصين من المصريين والعالميين أتضح أن له مميزات كثيرة فى العديد من المجالات المختلفة، ورغم ذلك توقع البعض ظهور بعض الأثار السلبية وهو أمر طبيعى لأى مشروع ضخم وما تم عرضه من مثالب للسد وتقديم الحلول المقترحة لم يكن دفاعاً عن السد بقدر ما كانت حلول لأى آثار سلبية قد تظهر بعد البناء، وذلك بالاستناد إلى دراسات دقيقة فاحصة من قبل الخبراء العالميين والمصريين، وغنى عن البيان أن لجنة الخبراء العالميين قد أقرت مشروع السد العالى وأعلنت سلامته فى تقريرها النهائى فى ديسمبر ١٩٥٤، وعلى هذا الأساس سعت الحكومة المصرية والقيادة السياسية إلى البحث عن مصادر تمويل لبنائه بأسرع ما يمكن وخاضت من أجل ذلك معارك سياسية ضارية.

حواشى الفصل الأول

(١) تقرير عن التعلية الثالثة المقترحة لخزان أسوان،وزارة الرى، ص ٣-١.

(٢) هو عبارة عن منخفض يشبه الوعاء المجوف وسط الصحراء الغربية ويقع إلى الجنوب الغربى من إقليم الفيوم وعلى ٥٧كم من مجرى النيل :

حسن الشربينى، تطور الرى فى مصر، القاهرة، ب - ت، ص ١٢٠.

(٣) تقرير عن التعلية الثالثة، المصدر السابق، ص ٢٨ .

(٤) روبرت مابرو، الاقتصاد المصرى (١٩٥٢-١٩٧٢) ، ت صليب بطرس، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٦، ص ١٤١ .

(٥) حسن الشربينى، المرجع السابق، ص ١١٨ - ١٢١.

(٦) وثائق مجلس الوزراء، رقم المحفظة ٢٤، مذكرات وزارة الأشغال منذ ١٩٠٥/٤/٣٠ إلى ١٩٥٢/٨/١٧ .

(٧) تقارير، إدارة الخدمات، محاضرة ميشيل بلدى، ص ١٥ .

(٨) دانينوس هو مهندس زراعى يونانى متمصر وأستدعى المهندس ليوجى جاليولى لدراسة هذا المشروع معه حيث إنه مهندس إيطالى:

طاهر محمد أبو الوفا، مشروع السد العالى،ج١، الإسماعيلية، ١٩٦٧، ص ٤٣ .

(٩) الكلمة التى ألقاها المهندس أحمد الزرقانى وكيل أول وزارة السد بالمتحف الزراعى بدعوة وزير الزراعة، ٨مارس ١٩٦٦، ص ٣-٢ .

(١٠) اللجنة الأهلية المصرية للرى والصرف، النيل وتاريخ الرى فى مصر، الهيئة العامة للمساحة، ١٩٩٠، ص ٢٧٨ .

(١١) طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٤١ .

(١٢) محمد صبرى الكردى هو أحد المهندسين المصريين الخبراء الذى قام بعمل دراسات لمشروع يقى مصر من غوائل الفيضانات بناء على طلب وزير الأشغال فى ذلك الوقت :

أ .هيرست،النيل، ت حسن أحمد الشربينى، المطبعة الأميرية، ١٩٤٧، ص ٤٢٥ .

(١٣) أعمال ندوة التاريخ والأثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مصر وأفريقيا والجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٣.

(١٤) حافظ داود طوقان، السد العالى العظيم، القدس،١٩٧٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٥) أ. هيرست، المرجع السابق، ص ٤٣٠.

(١٦) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكى،القاهرة، ١٩٩٩، ص٤٦ .

(١٧) هيرست هو أحد المشاهير الإنجليز وسافر كثيراً للبحث عن معلومات خاصة بالنيل وكان من بين المستشارين الفنيين بالحكومة المصرية، حيث أن له شهرة دولية فى مجال علم خصائص المياه وقضى قرن متواصل فى خدمة الحكومة المصرية منذ كرومر حتى الرئيس جمال عبد الناصر، وله تقارير متعددة عن النيل بدار الوثائق القومية:

Addison Hrbert, Sun and Shadow at Aswan, London,1959 p 112.

(١٨) موسى عرفه، السد العالى، دار المعارف، ١٩٦٥، ص ٣٢ – ٣٣.

(١٩) وثائق وزارة الدفاع، محاضرة سمير حلمى، إبريل ١٩٥٥، ص ٧ – ٨ .

(٢٠) رشدى سعيد وأخرون، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، دار الهلال، ١٩٩٢، ص ١٧ – ١٨ .

(٢١) رشدى سعيد، نهر النيل، الهيئة العامة للكتاب، ط ١، ١٩٩٣، ص ٢٣٩ .

(٢٢) وثائق وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص ٨ .

(٢٣) يوسف سميكة، مشروعات إستغلال مياه النيل،لجنة التخطيط القومى،١٩٥٧، ص٣٤ ـ ٣٥.

(٢٤) محمد صبيح، النيل، دار الثقافة، ١٩٤٥، ص ١٨٨ .

(٢٥) هو منخفض فى الصحراء الغربية قريب من فرع رشيد ويسمح بتخزين المياه. سماح يسن، البقرات والسنابل والسد العالى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٠٧ .

(٢٦) تقرير اللجنة التى تشكلت بالوزارة لبحث مشروعات ضبط النهر وأثرها فى زيادة الإيراد من الفيضانات، الأعضاء عبد العظيم إسماعيل ـ حسن زكى ـ طاهر أبو ألوفا، مارس ١٩٥٧، ص٥ ـ٦.

(٢٧) وقد قامت مصر بدفع تعويضات تبلغ قيمتها ١٨٠ ألف جنيه :

(٢٨) وثائق وزارة الخارجية ، رقم المحفظة ١١٨٣ ، رقم الملف ١/٤/٢ ، ص ٣- ٤ أرشيف سرى جديد .

(٢٩) وثائق وزارة الخارجية ، رقم المحفظة ٢٨٨ ، الملف ٢/١٣/١ ، ٥ نوفمبر ١٩٥٣ ، ص ٣-١، أرشيف سرى جديد .

(٣٠)وثائق وزارة الدفاع ، المصدر السابق ، ص ٩ .

(٣١) موسى عرفة ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٣٢) وثائق وزارة الدفاع ، المصدر السابق ، ص١٠ .

(٣٣) وثائق وزارة الخارجية ، رقم المحفظة ١١٣٦ ، رقم الملف ٦٩ / ٣ / ٥ ؛ امايو ١٩٥٠ ، ص١ ، أرشيف سرى جديد .

(٣٤)احمد السيد النجار ، المرجع السابق ، ص ٤٨.

(٣٥)الكتاب السنوى للإحصاءات العامـة للجمهـورية العربية المتحدة ١٩٥٢- ١٩٦٦ ،القاهرة ، يونية ١٩٦٧ ، ص ٥٥- ٥٦ .

(37)October ; 1971,P 375-377

(36) Egypt contemporaine , No. 346, M.Gamen , Le Carle

(٣٧) جريدة المصرى، العدد ٥٣٣٥ ، ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٣ ، عمود ٦ ـ ٧ .

(٣٨)أحمد السيد النجار ، المرجع السـابق ، ص ٤٧ .

(٣٩)البلاغ ، العدد ٩٥١٧ ،١١ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٣ ، عمود ٤ ـ ٦.

(٤٠) طاهر محمد أبو الوفا ، المرجع السابق ، ص ٤٤.

(٤١)البلاغ،العدد ٩٥١٩ ، ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، ص٢،عمود ٤ ٧ البصير، العدد ١٦٨١٠، ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، ص١، عمود ٦ ـ٧ .

(٤٢) اللجنة الأهلية للرى و الصرف ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ ؛ ١٧٩ - المصرى، العدد ٥٣٥٦ ، ٢٧ أكتوبر ١٩٥٢ ، ص ٤ ، عمود ٢- ٣ .

(٤٣) حسن زكى، السد العالى وسياسة ضبط النيل، المطابع الأميرية، ١٩٧٦، ص٥٥- ٥٤.

(٤٤) أ. هيرست، المرجع السابق،، ص٤٣١ ـ ٤٣٢ .

(٤٥) البصير، العدد ١٧٠٨٢، ٥ سبتمبر ١٩٥٣، ص٢، عمود ٦ .

(٤٦) أ. هيرست، المرجع السابق، ص٤٣٢ .

(٤٧)الأهرام، العدد ٢٤٠٩٤، ١نوفمبر ١٩٥٢، ص٨، عمود ٥ - ٦.

(٤٨)اللجنة الأهلية للرى والصرف، المرجع السابق، ص ٢٧٩ .

(٤٩)البلاغ، العدد ٩٥٤٤، ١٢ نوفمبر ١٩٥٢، ص٣، عمود ٥-٧ .

(٥٠)الأهرام، العدد ٢٤١١٩، ١٧ نوفمبر ١٩٥٢، ص١، ١١، عمود ١-٣ .

(٥١) النقطة الرابعة هى إدارة التعاون الفنى الأمريكية لمساعدة دول العالم الثالث .

Wheelock kith , Nasser new Egypt , New York , 1960 , p180.

(٥٢) رجب محمود، ملحمة السد العالى، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٣ - ١٤.

(٥٣) موسى عرفة، المرجع السابق، ص١٠٩- ١١٠.

(٥٤)طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٥٧ - ٦٠ .

(٥٥)الأهرام، العدد، ٢٤١٣٢، ٩ديسمبر ١٩٥٢، ص٦، عمود ٥-٧.

(٥٦)طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص٥٩ - ٦٠ .

(٥٧) حديث شخصى مع م / عبد الرحمن شلبى مستشار وزير الرى ومن المهندسين الذين شاركوا فى مشروع السد العالى، وكانت المقابلة فى مكتبه بوزارة الأشغال صباح يوم ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٢.

(58) M . Nega Abu Izz Edein, Nasser of Arabs, Beirut, 1975, p 60.

المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٣٣- ٣٦ .

(٦٠) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٥٢ .

(٦١) لمزيد من المعلومات انظر الأهرام، العدد ٢٤٨٢٧، ١٥ نوفمبر ١٩٥٤، ص٦، عمود ٥-٧ .

(٦٢) احمد السيد النجار، المرجع السابق، ص ٤٨ -٤٩ .

(٦٣)تقريرلجنة الخبراء العالميين للسد العالى،نوفمبر١٩٥٤، وزارة الحربية، ص ١ .

(٦٤)اللجنة الأهليه للرى والصرف، المرجع السابق، ص٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٦٥) طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٥٥ - ٥٦.

(٦٦) وثائق وزارة الدفاع، سمير حلمى، محاضرة مايو ١٩٥٥، ص ١٤ ،١٥ .

(٦٧) البصير، العدد ١٧٤٦٨، ٩ ديسمبر ١٩٥٤، ص٢، عمود ٤-٥ .

(68) Stewart Desmond , Young Egypt , London , 1958 , p 162 .

(69) 1955 , p 10.

(69) eport,Sadd Elaali Project, Republic of Egypt, February

(٧٠) مذكرة بضرورة المبادرة بتنفيذ مشروع السد العالى، طاهر أبو الوفا، أحمد الزرقانى إدارة السد، ٨ يناير ١٩٥٨، ص ١٠ .

(٧١) عبد العزيز كامل، فى أرض النيل، القاهرة، ١٩٧١، ص ١١٣ .

(٧٢) ملخص أعمال تحضيرية وتنفيذية لمشروع السد العالى،المصدر السابق، ص١٢

(٧٣)أحمد محمد مجاهد وآخرون، المحاضرات العامة ١٩٦٠- ١٩٦١، جامعة القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٥٩ -١٦٠ .

(٧٤) محمد أمين حسونة، جمهورية مصر فى عامها الأول، القوات المسلحة، ب-ت، ص ٤٢ .

(75)Aziz Fouad, Irrigation In Egypt From Sad El Kafra (2650.B.C) To Sadd Elaali (1964. A.C), Cairo, 1987, p 164.

(٧٦) الكلمة التى ألقاها احمد الزرقانى، المصدر السابق، ص ١٣ ـ ١٤.

(٧٧)المصور، العدد ١٦٣٧، ٢٤ فبراير ١٩٥٦، ص ١٨ .

(٧٨)الجمهورية العربية المتحدة، السد العالى، وزارة السد، ب ـ ت، ص١٧ .

(٧٩) صلاح الدين الشامى، مياه النيل، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤١١.

(٨٠) المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى، المرجع السابق، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٨١) مذكرة بضرورة المبادرة بتنفيذ مشروع السد العالى، المصدر السابق، ص ٥ .

(82) Report,Sadd EL-aali project ,op.cit,p11.

(٨٣) أنور عبد العليم،الثروة المائية فى الجمهورية العربية المتحدة ووسائل تنميتها ،دار المعارف ،١٩٦١، ص١٤٦-١٤٧.

(84) Stewart Desmond,op.cit,p163.

(85)Wheelock Kith,op.cit,p181-182.

(٨٦) ملخص أبحاث أعمال تحضيريةوتنفيذية لمشروع السد العالي،المصدر السابق،ص١١-١٤ .

(87)Aziz Fouad ,op.cit ,p164.

(٨٨) وثائق وزارة الخارجية ، رقم المحفظة ١١٨٣، المصدر السابق ، ص١ .

(٨٩) موسى عرفه، المرجع السابق، ص ٣٦ .

(٩٠) توم ليتل، إخضاع النيل لإرادة الإنسان، السد العالى فى أسوان، ت خيرى حماد، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٧٢ .

(٩١) وثائق وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص ٢٠ .

(٩٢) محمد عبد الرقيب، مشروع السد العالى بين ضخامة عوائده وشكوك أعدائه، الهيئة العامة للسد وخزان أسوان، ١٩٧١، ص ٦.

(٩٣) توم ليتل، المرجع السابق، ص ٧٣ .

(٩٤) يوسف سميكة، المرجع السابق، ص ٣٧ .

(٩٥) توم ليتل، المرجع السابق، ص ٧٢ .

(٩٦) وثائق وزارة الدفاع، المصدر السابق، ص ٢٥ .

(٩٧) على فتحى،السد العالى وأثاره،مجلة المهندسين،العدد الأول،م١٧،١٩٧٨،ص ٧.

(٩٨)يوسف سميكة، المرجع السابق، ص ٣٧ .

(٩٩)رئاسة الجمهورية،المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ١٩٧٥، ص١٩- ٢٠.

(١٠٠) يوسف سميكة، المرجع السابق، ص ٣٦ .

(١٠١) تقرير لجنة الخبراء العالميين للسد العالى، المصدر السابق، ص ١٩.

الفصل الثاني

معـركة التمويل

" نحـن نتجه إلى الأمـام بقوة وعزم وتصميم وإيمـان بحقنا في الحرية وحقنا في الحياة "

جمال عبد الناصر

بعد أن تأكدت الحكومة المصرية من الفوائد الاقتصادية للسد العالى فكرت فى البنك الدولى [1] للإنشاء والتعمير من أجل تمويل المشروع وتغطية تكاليف البناء الضرورية [2]، حيث إنه مؤسسة مالية دولية أنشئت لتشجيع الاستثمار فى جميع أنحاء العالم [3].

وقد قدرت التكاليف الإجمالية لبناء السد العالى حسب مراجعة خبراء البنك الدولى حوالى ٤١٨ مليون جنيه، قـد تصل إلى ٤٦٠ مليون جنيـه (١٣٠٠ مليون دولار) بإضافة الفائدة المستحقة والمشروعات المترتبة عليه[4]، وعندما طلبت مصر من البنك الدولى المساهمة فى المشروع جاء رد البنك أن الأموال فى مصر لا تدعو للاطمئنان خاصة مع وجود الإنجليز والصراع مع إسرائيل، فإذا سويت هذه الخلافات سوف يفكر البنك فى التمويل، وإنتقاده لعدم وجـود نظـام برلمانى فى مصر وطلب عمل استفتاء على المشروع [5]، فمنذ زيارة يوجين بلاك Eugen Black ـ مدير البنك الدولى ـ لمصر فى عام ١٩٥٣ كان لديه تصور كامل لأهمية مصر بالنسبة للسياسة الأمريكية[6] فى الشرق الأوسط، وذكر أنه توجد مشكلتان فى الشرق الأوسط تحتاجان لحل عاجل الأولى ترتبط بالقناة والدفاع عن الشرق الأوسط، والثانية مرتبطة

بإسرائيل ومشكلة اللاجئين من العرب وكانت وجهه نظره أن مصر مفتاح لحل المشكلة الأولى والثانية بالإضافة لمشاركة الغرب كله فى المشكلة الثانية على أن تمارس مصر نفوذها بالشكل الصحيح [٧]، ولا شك أنه يقصد أن تمارس مصر نفوذها بالشكل الذي يتناسب مع السياسة الأمريكية.

وهذا يدل على أن الاستعمار الذي نحاربه هو الذي يوجه البنك الدولى [٨] مما يؤكد التخطيط منذ البداية لحل مشاكل الشرق الأوسط عن طريق مصر .

وظن الغرب إمكانية استمالة مصر بتقديم المساعدات الاقتصادية لتنفيذ مشروعاتها فتوجهت مصر إلى الشركات[٩]الألمانية والفرنسية والبريطانية، وقد أبدت استعدادها لإقراض مصر مبلغ ٥ ملايين جنيهاً وسافر عبد المنعم القسيوني - وزير المالية المصري - إلى لندن وأتفق على رفع القرض من كل الشركات إلى ٤٥ مليون جنيـة [١٠]، كما سافر إلى واشنطن على أساس أن الأمريكيين قرروا لمصر معونة قدرها ٤٠ مليون دولار " وكان كلام على ورق " [١١].

فى نفس الوقت تقدمت الحكومـة المصرية بطلب للحصـول على قرض آخر من البنك الدولى يقدر بـ ٤٥ مليون دولار لإنشـاء مصنع السمـاد فى أسوان[١٢]، كما قام أحمد حسين - سفير مصـر بواشنطن - بمقابلة يوجين بلاك وسلمه مذكـرة يطلـب فيـها إقراض مصـر من أجل إنشـاء مصنـع للسـماد فى أسوان، فقام أحمد حسين بمقابلة يوجين بلاك و سلمه مذكرة يطلب فيها إقراض مصر من أجل إنشاء مصنع للسماد. وقد كان لدى بلاك ملاحظات مبدئية تتلخص فى عدم تشجيع إقراض الشركات الحكومية، وأن البنك يعطى الأولوية للمشروعات الكبيرة مـن نوعية السد العالى، وفى نفس الوقت قام أحمد حسين بمناقشة بعض الوزراء فى الولايات المتحدة حول مدى أهمية السد العالى لمصر، وحصل على موافقة ضمنية تعبر عن استعداد البنك الدولى والحكومة الأمريكية بتحمل نفقات دراسة المشروع، وإذا كانت

النتيجة مرضية أقرت صلاحيته فيتولى البنك بنفسه تدبير الأموال اللازمة عن طريق قرض منه أو من خلال المساعدات الأمريكية أو غير ذلك لتنفيذ المشروع، وتم الاتفاق على أن ترسل الحكومة المصرية طلبا رسمياً للبنك ليقوم بهذه الدراسة على نفقة الحكومة الأمريكية، كما قابل السفير المصري رئيس قسم العمليات الفنية بالبنك و أعطاه نسخه من مذكرة وزارة المالية أكد فيها أن البنك يبذل الجهد اللازم لدراسة المشروع والمعاونة فى تنفيذه متى ظهرت الصلاحية الفنية للمشروع (١٣) فى نهاية يوليو١٩٥٤ تم توقيع الإتفاقية بين مصر و إنجلترا بالأحرف الأولى، وتضمنت عدة بنود عن مشروع السد العالى وأهميته، وأقرت أمريكا المشروع فى صيف ١٩٥٤ وشجعت الحكومة المصرية على إنشائه وإنها لن تتوانى فى تقديم كافة المساعدات الممكنة (١٤).

وقام أحمد سليم – السكرتير العام للمجلس الدائم للإنتاج القومى – بإبلاغ محمد فوزي – وزير الخارجية المصري ـ بعض الملاحظات على مذكرة أحمد حسين وأوضح أن الشركات المؤسسة لمصنع السماد تشمل الهيئات الأتية : المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى (١٥)، وهى هيئة شبه حكومية، أما باقى الهيئات فهى مستقلة فى إدارتها وتشمل البنك الصناعى، بنك مصر، بنك التسليف الزراعى وهو أكبر موزع للسماد فى مصر، وأضاف أن مجموعة مشروعات السد العالى تتكون من: (السد نفسه – محطات توليد الكهرباء – محطات طلمبات الري والخط الكهربائى اللازم لرى ٤٠٠ ألف فدان – مصنع السماد – الخط الكهربائى لنقل التيار من أسوان للقاهرة – تحويل أراضى الحياض ومشروعات الري الكبرى للأراضى الجديدة). وبهذا الشكل نجد أن مصنع السماد يشكل جزءاً أساسياً من المشروع الأصلى، وتعتبر هذه المجموعة من المشروعات عبارة عن وحدة متكاملة لابد من إتمامها كلها حتى يكون المشروع ناجحا اقتصاديا، على أن يبدأ فى تنفيذ مشروع توليد الكهرباء فى عام ١٩٥٧ وتعمل المحطة بالكامل فى عام ١٩٥٩.

فيكون من الضروري إنشاء مصنع السماد حتى يمكن الاستفادة من الكهرباء المنتجة من الخزان حتى قبل التفكير في إنشاء السد العالى الذي كان لا يزال يدرس حتى ذلك الوقت (١٦). ونجد أن كل الاتصالات المصرية خلال عام ١٩٥٣ بشأن التحويل كانت مجرد استطلاع لمعرفة القدرات الخارجية للتمويل حيث إنها لم تتقدم بطلب رسمي لأي جهة.

وقامت بلاد الكتلة الشرقية بتقديم عروض للمساهمة فى تنفيذ المشروعات الاقتصادية بمصر، ولم تقبل مصر هذه العروض لأنها وجدت إنها مقدمة من حكومات وليست من شركات أهلية، وكانت السياسة المصرية تقضى بعدم التعاون مع الحكومات الأجنبية في تنفيذ المشروعات المائية (١٧)، وعقد اجتماع بين قائد/ جناح جمال سالم – وزير المواصلات - حسين فهمي - رئيس مجلس الإنتاج القومى- وعبد المنعم القسيونى، على الجرتلى، أحمد زكى سعد، والقائمقام سمير حلمى وجمال الدين مجدى- مدير السكك الحديدية- لبحث تمويل المشروعات الانتاجية الكبرى من البنك الدولى للإنشاء والتعمير (١٨) .

■ **التوجه للبنك الدولي بشكل رسمي.**

وكلف محمد أمين فكرى – محافظ البنك الأهلى – بوصفه أحد محافظى البنك الدولى بمهمة رسمية فى واشنطن لتزويد البنك الدولى بعض البيانات عن السد العالى، كان البنك قد طلبها من قبل (١٩) وقد كانت أول المبادرات الرسمية فى سبيل تمويل السد. وأتصل مجلس الإنتاج بالبنك الدولى أثناء اجتماع الخبراء العالميين بالقاهرة وقام البنك بإرسال بعض الخبراء الفنيين والاقتصاديين الى مصر لفحص المشروع، وبعد زيارة الموقع والاطلاع على المباحثات قام هاثواج Hathawag - خبير السدود - بعقد المناقشات لتقرير صلاحية المشروع، كما قام الخبير باس Bass بدراسة المحطة الكهربائية، كما قام كولناس Collnass بفحص النواحى الزراعية،

وكذلك حضر مندوب عن البنك الاقتصادي وهو جودى ويلد، وتمت مناقشة اقتصاديات المشروع فى يناير١٩٥٥ أقر فيه الخبراء سلامة المشروع من الناحية الفنية و الاقتصادية(٢٠) وقام أنتونى إيدن (٢١) Anthony Eden Dulles بزيارة رسمية الى واشنطن تناقش خلالها مع أيزنهاور وجون فوستر دالاس (٢٢) John Foster حول تمويل المشروع خلال يناير١٩٥٥، وذكر أيدن أنه أتفق مع أيزنهاور ودالاس على أن يعتمد مستقبل سياستهم فى الشرق الأوسط على موقف عبد الناصر الى حد كبير، فقد ذكر الامريكان أن المحادثات الدائرة بين عبد الناصر وبلاك توضح اتجاهات عبد الناصر السياسية (٢٣). فمنذ عام ١٩٥٥والسد العالى يمثل معركة هيدروسياسية كبرى ذات أبعاد دولية، فى ظل الحرب الباردة (٢٤) والنزاع المعلق بين الدول العربية وإسرائيل، ومما لا شك فيه إن رفض الرئيس عبد الناصر الانضمام لحلف بغداد (٢٥) كان يقلق الحكومة الأمريكية وفضلت انتظار اتجاه سياسة عبد الناصر قبل التصرف، وظلوا متخذين موقفاً متعاطفاً الى حد ما (٢٦)، وفى ٢٨ فبراير أتم الخبراء بالبنك الدولى بحوثهم وقدموا تقريرهم عن السد العالى يقول إنه يعتبر أحد مشروعات النهوض الضخمة، وهو سليم من الناحية الفنية ولا يتعارض مع مشروعات التخزين القرنى ويعتبر مكملاً لها (٢٧)، كما ذكروا إنهم أعدوا هذا التقرير بناء على طلب الحكومة المصرية لتقييم المشروع، وإن التقرير يستند الى ما توفر لديهم من تقارير ودراسات هندسية أعدتها شركة هوختيف Hochtief الألمانية، بالإضافة للبيانات التى قدمها كل من مجلس الإنتاج القومى وهيئة السد العالى وكذلك تقرير وتوصيات هيئة الخبراء العالميين،وكل هذه البيانات تفى بالغرض المنشود، وقد ذكروا فى التقرير جميع مزايا المشروع مما أكد سلامته وسلامة اقتصاد البلاد (٢٨).

وذكر التقرير أنه يجب الاتفاق مع حكومة السودان قبل البدء فى تنفيذ المشروع فى بعض المسائل كالاتفاق على تقسيم المياه، والتعويضات اللازمة للأراضى السودانية والتى ستغمرها مياه التخزين (٢٩)، وفى نهاية فبراير حضر إلى

القاهرة بعثة من رجال الأعمال والمال من المملكة المتحدة برئاسة مدير بنك إنجلترا ومن بين أعضائها باتون Paton عن البيت الهندسي الكسندر جيبب Gibbs Alexander، وقامت بزيارة الموقع مع المهندسين حسن زكي [٣٠] وبعد الاطلاع على الدراسات الفنية واقتصاديات المشروع اطمئنت البعثة الى دقة الدراسات واقتنعت بالمشروع وما سيحققه للبلاد من رخاء [٣١].

وفي مارس اتصل المستشار التجارى المصرى بسفارة واشنطن وتحدث مع ترومان بول Truman Bool من إدارة العمليات الخارجية لتمويل مشروعي السماد والسد العالي وأيد بول صرف المعونه الاقتصادية الأمريكية على أساس مشروعات محددة تعرض على الكونجرس، كما قابل جورج ألن George Allen ـ وكيل الخارجية الأمريكية ـ من أجل زيادة المعونة الاقتصادية والموافقة على الاستفادة منها في مشروع السماد، وذكر (ألن) أن بعض الجهات الأمريكية تفسر مواقف مصر الأخيرة على أنها تتجه اتجاها غير ودى نحو أمريكا، مما يؤثر على مساعدة مصر الاقتصادية، كما قام بمقابلة بلاك في حضور كبار معاونيه المتخصصين بالبنك، وكان لدى بلاك مذكرة عن مشروع السماد تضع العراقيل في سبيل حصول مصر على قروض من البنك، ووصل الى علم السفارة المصرية ان بعض كبار موظفى البنك من اليهود يحاولون عرقلة المساعى أمام القرض المصري، وقرر بلاك إنه عندما يقرر تنفيذ مشروع السد العالى يجب على مصر تعيين مكتب مهندسين استشاريين Consulting Engineers من أجل الصالح العام لتقديم خبراتهم في هذا المشروع الضخم، كما يجب التفاهم مع السودان أولا بشأن توزيع المياه قبل تنفيذ المشروع، وأكد بلاك أن مصر والسودان إن لم يتوصلا لاتفاق فان البنك لن يقرض مصر أي مبلغ ، أما مصنع السماد فقد صرح بلاك أن أهم مشروع في ذلك الوقت هو السد العالي، ومشروع السماد متروك لمجلس إدارة البنك [٣٢].

وقام أحمد حسين بإرسال خطاب لمحمود فوزي يتضمن لقاؤه مع أحد موظفي البنك الدولى الكبار وقد كان له صلة وثيقة بالعمليات والمسائل الخاصة بمصر، ودار

الحديث حول العراقيل التى لا مبرر لها ويضعها البنك عقبة فى سبيل حصول مصر على القرض لمشروعى السماد والسد العالى، مما يشكك فى نية البنك لإعطاء القرض وكذلك استفسر عما اذا كان هناك تدخل سياسى من جانب الحكومة الأمريكية لإثناء البنك عن إعطاء القرض لمصر، وإذا كان هناك مصادر أخري تثير العقبات داخل البنك أو خارجه، وقد كان لدي السفير المصري اعتقاد بان بعض موظفى اليهود بالبنك يتعمدون عرقلة الحصول على القرض، والذي أكد ذلك المذكرة التى استعان بها بلاك أثناء الحديث عن القرض، واستفسر أيضا عن وجود لجنة مكونة من تسعة أعضاء خمسة منهم يهود عرضت عليهم المذكرة للموافقة عليها. وفى البداية طلب ذلك الموظف الكبير أن يكون الحديث سريا، وذكر أن بعض الشركات الأجنبية داخل البنك وخارجه تعطل حصول مصر على القرض من خلال كبار موظفيها بالبنك، حتى تتمكن من التمويل بعيدا عن البنك بشروط أفضل، ونفى أي تتدخل سياسى من جانب الحكومة الأمريكية لعرقلة القرض،فى حين تأكيده لمعاكسات موظفى البنك من اليهود، كما صرح بان المذكرة التى استعان بها بلاك وضعها أحد الموظفين اليهود بالبنـك. وأضاف أن هنـاك مجلسا تعرض عليها مذكرات كبار موظفى البنك ويوجد به عدد كبير من اليهود، كما أشار أن كريج وهو فرنسى يهودي له دور هام فى بحوث البنك الخاصة بمشروعات مصر، وأخير أكد أن الإنجليز يرغبون فى تولى هذا المشروع للاحتفاظ بمكانهم فى الشرق الأوسط وكذلك رغبة بلاك فى مساعدة مصر بتقديم هذا القرض (٣٣).مما يؤكد رغبة بلاك فى مساعدة مصر رغم كل العقبات التى حاول البعض وضعها.

وفى ٢٩ مارس قام أحمد حسين بالحديث مع جورج ألن بخصوص تمويل السد وأوضح له الأخير رغبة حكومته فى مساعدة مصر لدي البنك الدولى من أجل الحصول على القرض وكذلك المنحة الأمريكية لتنفيذ المشروع، كما قابل بلاك وتحدث معه عن شعور المسئولين فى القاهرة بان البنك يضع صعوبات لا مبرر لها لذا اتجهت مصر بالاستعانة عن مشروع السماد لتستبدله بالمنحة الأمريكية رغم إنها

تفضل الحصول على القرض من البنك للمشروعين، لتستفيد من المنحة الأمريكية في مشروعات أخرى، ونقل لبلاك ما وصل الى علمه من ان القرض المصري يعرقلة بعض موظفى اليهود بالبنك، وكذلك جهود الشركات الكبيرة من خلال موظفيها، واجاب بلاك ان البنك غير متحمس لمشروع السماد لذا على مصر ان تسعى لتمويله من المساعدات الاقتصادية الأمريكية، ونفى أي محاولات من أي جهة لعرقلة المساعى المصرية لدي البنك للحصول على القرض، وأنه أخبر أيزنهاور بعد زيارته للشرق الأوسط بشعوره بان سياسة ترومان Truma (٣٤) تركت أثار سيئة فى الشرق الأوسط لذا يجب أن تسعى أمريكا لاصلاح الموقف (٣٥).كما تحدث احمد حسين مع روشنكى Rucinski وهو من كبار موظفى البنك، وشعيب المدير التنفيذي بالبنك ودار الحديث حول الصعوبات التى تواجه القرض المصري بالبنـك، وأشار روشنكى أنه تحدث مع رجال الخارجية الأمريكية ولمس الاستعداد الطيب لمساعدة مصر، ورأى أن من مصلحة مصر الحصول على قرض مشروع السماد من البنك لأنة صالح للإقراض،على أن تستخدم المعونة الأمريكية فى مشروعات أخرى، ثم لمح بأن تسحب مصر طلبها من البنك مادامت شروطه معقدة وتتصل بالحكومة الأمريكية لاحالة المشروع الى بنك الاستيراد والتصدير لاقراض مصر و تنفيذ المشـروع، وأجاب أحمد حسين أن الأمر متروك لوزير الماليةالمصري مع ملاحظة أن مصر ليس لديها مصلحة فى سحب المشروع من البنك الدولى لحين تتأكد من إمكانية التمويل من جهات أخري (٣٦) والواضح من هذا الحديث أن روشنكى أمريكى الجنسية يحاول استمالة مصر للجانب الأمريكى كى تسهل القرض لبناء السد العالى من الحكومة الأمريكية وفى ذلك الحين لم تستطيع مصر رفض تطبيق السياسة الأمريكية بـ محمود أمين أنيس الشرق لأنها تكون خسرت قرض البنك وتستطيع أمريكا وقف أو سحب القرض متى شاءت.

وفى أبريل أتصل المستشار التجاري للوفد التشيكوسلوفاكى لدى الأمم المتحدة محمود أمين أنيس - المستشار الاقتصادي لوفد مصر الدائم لدي الأمم المتحدة،

وأعرب عن رغبة حكومته فى تدعيم التبادل التجاري بين البلدين فأوضح محمود أمين ترحيب مصر بكل ما يزيد من مبادلاتها الخارجية، فعرض إمكان تشيكوسلوفاكيا لتمويل جزء من تكاليف مشروع السد العالى عن طريق تدبير الآلات اللازمة مقابل شراء القطن المصري وغيره من المنتجات المصرية وأبدى استعداده لبحث هذه المسألة مع حكومته، وأجاب محمود أمين أن تمويل المشروع بمثل هذه الطريقة يجعل مصر لا تعتمد كل الاعتماد على البنك الدولى فى التمويل، بالإضافة إنه سيشجع البنك على المساهمة بجزء من التمويل، وهذا غير المكاسب الأدبية التى من بينها ما تحصل عليه مصر من ثقة عالمية فى مشروعاتها الإنتاجية وقد كان هذا الحديث شخصيًا بين المستشارين (٣٧)، ويدل هذا الحديث عن رغبة الدول الاشتراكية للمشاركة فى مشروع إنتاجىضخم بالشرق الأوسط ربما لظروف الحرب الباردة فى ذلك الوقت. ثم تكون اتحاد هيئات (شركات) Consartium من المقاولين المتخصصين فى تنفيذ السدود من ألمانيا ويمثلها رادستيكر Rudistaker ، ومن إنجلترا يمثلها دوجلاس بت Douglasbeet ومن فرنسا يمثلها مارى لكلمنت Maree lclement وعرضوا على هيئة السد العالى القيام بتنفيذ المشروع، وقدم البنك الدولى فى مايو اقتراحات بالخطوات التى تتخذ لاختيار المهندس الاستشاري لإعداد الرسومات التفصيلية للمشروع وتجهيز المواصفات والعقود لإعلان المشروع فى مناقصة عامة (٣٨).وخلال شهر يونيو دار حديث بين أحمد حسين ومعه زكى سعد من السفارة المصرية مع بلاك وروشنكى بخصوص مشروع السماد وموقف البنك منه وكانت النتيجة كما يلى :

تصميم مصر على تنفيذ مشروع السماد ويرى البنك أن مصر لم تتقدم بمشروع بالمعنى المعروف بل مجرد مشروع هندسى فقط، كما يتمسك البنك بعدم إقراض أي مشروع حكومى وينتظر قيام الماليين فى مصر بتكوين هيئة لتنفيذ المشروع مع تقديم كافة البيانات اللازمة لدراسة المشروع (٣٩) وقد أوضح البنك فيما بعد أن تقديراته

بالنسبة للاقتصاد المصري (٤٠) غير متفائلة ولو اكتملت احتمالات بناء السد فى ظل الزيادة السكانية فإنه لا أمل فى احتفاظ مصر بمستوى المعيشة الحالى حتى عام ١٩٥٧ (٤١). وفى نهاية أغسطس منحت السلطات بالبنك الصلاحية لمشروع السد العالى من الناحية الفنية والاقتصادية وفى نفس الوقت قامت مصر بمباحثات مع بريطانيا لإعطائها ١٥٠ مليون جنيه بالعملة الإنجليزية، حيث أن مصر لديها حساب متجمد منذ الحرب العالمية الثانية بالبنك الإنجليزي، والاتفاق المبدئى يليه إرسال بعثة مصرية إلى بريطانيا لمناقشة المهندسين البريطانيين للمشاركة فى إنشاء السد العالى (٤٢).

وفى ٢٤ سبتمبر طلبت مصر من البنك الدولى قرض قيمته ٢٠٠ مليون دولار، وكان هارولد ماكميلان Harold Mcmillan ـ وزير الخارجيــة البريطانى ـ ودالاس قد اتفقا أثنـاء مؤتمر وزراء الخارجية البريطانية (٤٣) أن يضاف إلى القرض المصري من البنك معونة تبلغ ١٣٠مليون دولار من المنح والقروض يدفع منها خلال المرحلة الأولى ٧٠ مليون دولار (٥٦ من الولايات المتحدة، ١٤ مليون دولار من بريطانيا) على أن تقرر فى ديسمبر وظلت مرهونة بموافقة البنك الدولى (٤٤) .

وكان الضمان الذي قدمته مصر لسداد القرض عن طريق محصول القطن، وردت الحكومة الأمريكية بأن على مصر تقديم أدلة أخرى لإثبات قدرتها على السداد، واستمرت المفاوضات بين القيسونى وبلاك والسفارة المصرية بواشنطن والمسئولين بالخارجية الأمريكية دون التوصل الى نتيجة حتى أعلن نبأ صفقة الأسلحة التشيكية فى ٢٧ سبتمبر (٤٥) وبدأت أول مظاهر التحول والمماطلة (٤٦) واستخدام التمويل كوسيلة للضغط على مصر (٤٧).

وورد بالصحف السوفيتية أن القانون يعطى الحق لأي دولة فى الدفاع عن نفسها وأن تجارة الأسلحة تجارة مشروعة، وأدانت موقف الغرب لعدم إمداد الدول العربية

بالأسلحة (٤٨)، ولم تكن العلاقات التجارية بين مصر و الاتحاد السوفيتي ليست بجديدة حيث أن هناك علاقات تجارية حتى قبل الثورة (٤٩)، وجاء في موجز أنباء الإذاعة المصرية ٢٩ سبتمبر بواسطة نصرت حكمت أن محمود فوزي صرح في نيويورك بأن من حق مصر الدفاع عن نفسـها من أي مصدر تستطيع الحصول علية (٥٠). وصرح دالاس بأن مساعدة مصر في بناء السد العالي لإبعاد مصر عن الاتحاد السوفيتي وهو بناء من أجل السلام عكس صفقة الأسلحة، كما أن بناء السد يفرض على مصر التزامات مالية تكون نوعاً من الضمان الاقتصادي لمن يقدم المساعدة لمصر، وكذلك إبعاد الحكومة المصرية عن بذل أي نشاط في الخارج خاصة مع الدول العربية (٥١)،كما اعلن دالاس أن الولايات المتحدة لن تتخذ من الثار أسلوبًا للتعامل مع مصر، وحذر من التعامل مرة أخري مع السوفيت (٥٢). بذلك نجد أن تعامل مصر مع الاتحاد السوفيتي في صفقة الاسلحة ازعج الولايات المتحدة من تغلغل النفوذ السوفيتي بالشرق، وخشيت ان تفشل في تنفيذ سياستها التي تنفذها عن طريق المعونة الاقتصادية التي تمنحها للدول العربية عندما تفقد تأثيرها على الشرق لقيام الاتحاد السوفيتي بنفس الدور في الشرق مع الفارق في سياسة كلا منهما وكما ذكرت من قبل انه طور من أطوار الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.

وخلال شهر أكتوبر أجرى أحمد حسين حديثًا طويلا مع دالاس وأرسل برقية إلى عبد الناصر يخبره فيها إنه أوضح لدالاس أن دعم الولايات المتحدة ضروري في بناء السد العالي، وأن مصر تفضل التعاون مع الغرب رغم أن العرض السوفيتي شروطه أفضل (٥٣)، وأنه يجب تحديد القرار الامريكي لأن مصر تعتبرمشـروع السـد العالي أهم مشروعاتهـاالاقتصاديــة (٥٤)، وأصدرت الخارجية الأمريكية تصريحا في اكتوبر تعلن فيه استعداد الولايات المتحدة لتمويل مشروع السد العالي (٥٥).

وكان وزير المالية عبد المنعم القسيوني يدير المحادثات في نيويورك ولندن عن المراحل التي يعدها البنك وحكومتي بريطانيا والولايات المتحدة للتمويل وفي نفس

الوقت أكدت الصحافة المصرية تمسك دانيال سولود Solod – السفير السوفيتي في مصر – بالمباحثات مع الرئيس عبد ناصر، وذكر أن الحكومة السوفيتية قررت عرض المساعدات الفنية والتمويل في الوقت الذي كانت فيه المباحثات الأنجلو – أمريكية حول الطلب المصري تأخذ وضعها في لندن وواشنطن (٥٦) لتلافي التأثير السوفيتي في أفريقيا (٥٧)، حيث أن الولايات المتحدة كانت تتوق لاستعادة النفوذ الأمريكي في مصر لاكتساب الشعبية التي فقدتها منذ رفضها إمداد مصر بالسلاح (٥٨).

وفي ٢٢ فبراير١٩٥٥دارت محادثات مع الغرب أوضح خلالها هربرت هوفر Herpert Hoover – مساعد وكيل الخارجية الأمريكي ومستشار دالاس لشئون الشرق الأوسط – الاهتمام بمشروع السد العالي وذكر النقاط التي طرحت في مناقشات بلاك مع القسيوني التي ذكر خلالها القسيوني أن مصر تريد تأكيدات على أن المشروع سينفذ بالكامل قبل الشروع في تنفيذه، كما تحدث عن مشكلة التضخم المالي التي يثيرها البنك وذكر أن مصر تعرف كيف تزيد من رأس مالها، واستثمار الأموال بالشركات المحلية بدون تضخم مالي، ولكن هوفر أشار الى خوف الزراع الأمريكيين من محصول القطن المصري بعد التوسع، فأجاب القسيوني بأن القطن المصري سجل تراجع في الإنتاج وأنه عقد اتفاق مع بايرود للسيطرة على زراعة القطن، وفي النهاية عبر القسيوني عن أمله في تنفيذ المشروع بدون انتظار الاتفاق مع السودان، فأجاب هوفر أن بريطانيا سوف تتقدم بمساعدة حقيقية، واختتم القسيوني حديثة بأنه يعلم باقتناع بلاك بالمشروع ولكن موظفي البنك باتوا شديدي التدقيق ومتخوفين بقدر كبير من الأقدام على تنفيذ المشروع (٥٩)، وبهذه الصورة نجد تطور مراحل النقاش في مسألة التحويل فبعد أن كان الرد الأمريكي مجرد وعود بتقديم المساعدات الاقتصادية أصبح يتم نقاش بعض المؤثرات للمشروع وخوف البعض من أثاره الاقتصادية كزيادة مساحة القطن المصري ومنافستها للقطن الأمريكي.

وفي ٢٢ نوفمبر دارت مناقشات بين السفير البريطاني في القاهرة ووزير المالية المصري، أعلن خلالها السفير البريطاني رغبة حكومته في توصل مصر والسودان إلى

اتفاق بشأن مياه النيل، كما أوضح استعداده للاشتراك في أي محادثات بهذا الشأن، وأن الحكومة البريطانية أعلنت للسودان رغبتها في تحرك هذه المسألة وفي النهاية أكد على حاجة المستعمرات البريطانية بشرق أفريقيا إلى المياه (٦٠).

من خلال ذلك نجد رغبة بريطانيا في إقحام نفسها في المناقشات الجارية بين مصر والسودان حتى تحصل على امتيازات للأراضي البريطانية الواقعة بشرق أفريقيا ليس رغبة في الاتفاق بين مصر والسودان وإنهاء المناقشات حتى يتم تنفيذ السد العالي.

وظهرت بعض التقارير الصحفية في القاهرة على لسان الرئيس عبد ناصر تذكر إنه إذا لم يوافق البنك على إعطاء مصر القرض قبل يناير سوف تقبل مصر العرض السوفيتي وقد أنزعج بلاك من ظهور هذه التقارير بالصحف، وقد كان القسيوني وسمير حلمي (٦١) في محادثات مع بلاك بشأن التمويل (٦٢) وقام هارولد ماكميلان بإرسال برقية لدالاس أعرب فيها عن قلقة من تعامل مصر مع الاتحاد السوفيتي في مشروع السد العالي، وكذلك من إساءة استخدام المياه وإنه إذا لم يتم الاتفاق مع القسيوني وحلمي بواشنطن فإن ذلك سيثير القلق، وكان يرى أن البنك يتصنع القلق من الاقتصاد المصري خلال الأعوام القادمة، كما أعلن عن رغبته في دعوة فرنسا وألمانيا للاشتراك في التمويل (٦٣). بذلك نجد قلق هارولد من السوفيت حيث تتاح لهم فرصة تمويل السد العالي عندما تجد مصر مماطلة الغرب والبنك الدولي، كما أعلن بطريق غير مباشر سلامة الاقتصاد المصري.

وما يؤكد القلق من الاتحاد السوفيتي أن أيدن كان يبحث خطورة التعامل المصري مع الاتحاد السوفيتي في الولايات المتحدة وكل ما توصلوا إليه الصمود والمثابرة (٦٤) – ربما لمعرفة مدى إمكانية هذا التعامل – وخلال هذه الفترة تلقت الحكومة الأمريكية أسئلة من محمد علي جناح رئيس وزراء باكستان عن طريق السفير

الأمريكي بأنه لو تم إعطاء مصر القرض فهو يعتبر دليلا على مميزات التعامل مع السوفيتي، وسوف يؤثر على علاقة الغرب بالدول العربية (٦٥)، ورغم ذلك أعلنت أمريكا وبريطانيا إعطاء مصر منحه تقدر بـ ٧٠ مليون دولار لتغطية تكاليف السنة الأولى من بناء السد العالى، فأجاب عبد الناصر بأنه كيف يبدأ مشروعاً من المقرر أن يستغرق عشرة أعوام بما يكفى من المال لسنة واحدة، غير أن تغير السياسة بعد عام تتركه يتدبر أمره وحده، فى حين أصر دالاس على عدم إمكانية التقدم للكونجرس بالحصول على التزام طويل الأمد لأن هناك ميزانية سنوية يصوت عليها كل عام، بالإضافة لتغير الكونجرس كل ثلاث سنوات (٦٦).

وقد قام سولود - السفير السوفيتى بالقاهرة - بإبلاغ جمال سالم رئيس الوزراء المنتدب بأن الاتحاد السوفيتى يعرض بناء وتمويل السد العالى على أن تكون فترة السداد خلال ٢٥ عام، وفى نفس الوقت قامت الولايات المتحدة بإعطاء الأهمية للتمويل فى نهاية نوفمبر خلال مناقشتها مع القسيونى (٦٧)، وقد كانت هذه الأهمية ناتجة عن جهد أيدن الذي تمكن من إقناع إيزنهاور نفسه خلال رسائله لواشنطن بأن تمويل السد العالى أمر سياسى بالدرجة الأولى، حيث أن تقديم القرض يضمن ارتباط مصر اقتصاديا بالغرب رغم صفقة الأسلحة السوفيتية مما يمنع تسلل السوفيتى للمنطقة (٦٨).

وفى أوائل ديسمبر قام الغرب بتقديم مذكرة تفسيرية وبها شروط تعتبر أساس لتنفيذ القرض وتشتمل على أحقية البنك فى مراجعة ميزانية مصر، وأن تجرى عقود إنشاء المشروع على أساس المنافسة (٦٩) مع استبعاد الكتلة الشرقية، وكذلك التزام مصر بعدم عقد أي اتفاقيات حالية (٧٠) أو الحصول على قروض أخرى، مع مراجعة ميزانية المدفوعات حتى لا يحدث تضخم مالى فى مصر (٧١) وأن تكرس مصر ٣/١ دخلها المحلى فى إتجاه مشروع السد العالى مع عدم الإسراف فى مشروعات أخرى (٧٢).
ونجد مدى التشدد فى الشروط بل وإحكامها لعدم إتاحة الفرصة لمصر للإقدام على أي تعاملات خارجية اقتصادية، مما يربط بين مصر والغرب اقتصاديا ثم سياسيا .وحاول

هوفر تبرير هذا التشدد فى الشروط لتزايد ضغط الكونجرس على حكومة أيزنهاور من جهة، وضغط بريطانيا وفرنسا من جهة أخرى وكذلك ضغط تركيا والعراق حتى لا يتم تمويل السد العالى (٧٣)، وقد قامت الحكومة المصرية برفض كل هذه الشروط (٧٤).

وقامت الولايات المتحدة بإرسال مذكرة لمجلس الأمن القومى حتى تبلغه بخطة التمويل، وذكر دالاس أن تمويل المشروع متوقف على تفاهم المصريين مع إسرائيل ـ وهذا يعتبر دلالة واضحة على ربط مصر بالغرب اقتصادياً وسياسياً - كما عبر همفرى عن خوفه من ظهور مشروعات عديدة فى الدول النامية فى الفترة القادمة قد تستحق التقدير (٧٥) .

وفى ٨ديسمبر دار حديث بين دالاس وأيزنهاور أوضح دالاس خلاله انه يأمل فى الاتفاق بين مصر وإسرائيل فى مقابل معونة السد العالى ، وتم اختيار روبرت أندرسون Robert Andrson - رجل الأعمال الأمريكى المعروف ووزير الخزانة السابق - لهذه المهمة (٧٦)، ووصل أندرسون فى ٩ ديسمبر للقاهرة واجتمع مع عبد الناصر وأخذ يبرز الدور المؤثر للولايات المتحدة وايزنهاور فى تمويل مشروع السد ثم أخذ يعرض إمكانية التوسط فى مشروع الصلح (٧٧) بين مصر وإسرائيل (٧٨)، موضحا بان الموقف داخل الولايات المتحدة غاية فى التعقيد لإقناع الكونجرس بتقديم المساعدات لمصر (٧٩)، وهو تلميح واضح لوضع معونة السد أمام الصلح مع إسرائيل.

ورغم فشل مهمة اندرسون-مارس ١٩٥٦ -بعثت واشنطن ببرقية للحكومة المصرية تؤكد فيها أن مشروع السد العالى يعتبر استثناء (٨٠)، وأرسلت الخارجية البريطانية برقية إلى واشنطن تتناول فيها إصرارها على إتاحة الفرصة للتنافس الدولى حتى يتسنى إبعاد الاتحاد السوفيتى، واقترحت على الولايات المتحدة الاتفاق مع المجموعة الفرنسية والألمانية للمشاركة فى التمويل وذكرت استعداد السفارة البريطانية بلندن إلى المشاركة فى التمويل (٨١) وقد كان هوفر يتوسط لزيادة القرض

المصرى من البنك الى ٢٥٠ مليون دولار، وإجابة بلاك بأن البنك لا يستطع الموافقة على اكثر من ٢٠٠مليون دولار[٨٢]، وقد كان هوفر يتوسط لزيادة القرض ليس لمصلحة مصر ولكن كى يزيد من الاغراءات للضغط الاقتصادي على الحكومة المصرية مما يدفعها للموافقة على شروط الغرب وتقبل التمويل.

وقد كان القسيونى وحلمى فى البنك الدولى لمناقشة طلب المناقشة الدولية ووعد القسيونى وحلمى بمحاولة إقناع مجلس الوزراء للموافقة على المنافسة الدولية[٨٣]، وحصلوا على تأكيدات من الغرب للمساعدة فى مشروع السد العالى نظراً لأهميته الاقتصادية [٨٤] (على أن تقدم الولايات المتحدة ٥٦مليون دولار، وبريطانيا ١٤ مليون دولار كقرض أول) [٨٥]، كما إنهما تعدان حوالى ١٣٠ مليون دولار للمرحلة الثانية ولكن كان كل ذلك كان بصورة غير رسمية [٨٦] على أن تسدد القروض على شكل أقساط سنوية على مدى ٤٠عام بفائدة تصل الى ٥,٥٪[٨٧]، وبذلك نجد تطور مراحل النقاش عن التمويل بتحديد المبالغ بل وقيمة الفائدة. وقد قامت السفارة الأمريكية بفرنسا بإرسال برقية لواشنطن تذكر فيها طلب التسليح لاسرائيل، وتنبه بالتقارب مع عبد الناصر من خلال المساهمة فى تمويل السد العالى حيث أن عبد الناصر لا يستطيع الحرب مع اسرائيل أثناء بناء السد العالى [٨٨]، وتؤكد هذه البرقية أن عملية تمويل السد العالى هى سياسية بالدرجة الأولى.

وفى ١٧ديسمبر عقد إجتماع بين القسيونى وبلاك وهوفر وماكنز واستقروا على أن تكاليف المشروع تأخذ شكل المقايضة الأجنبية فى المقام الأول أثناء العمل، وأن الإعمال الإضافية تستغرق من (٤-٥) سنوات مما أعطى القسيونى إنطباع بأن حكومتى الولايات المتحدة و بريطانيا ستعطى المشروع سلطة تشريعية، وعاد القسيونى لمصر من أجل مناقشة الأمر مع الحكومة المصرية [٨٩]، وفى ١٨ ديسمبر أعلن سولود السفير السوفيتى فى القاهرة رغبة حكومته فى المساهمة بمشروع السد العالى إلا إذا تم إستبعادهم [٩٠]. وعقد دالاس [٩١] مؤتمر صحفى فى ٢٠ديسمبر فذكر أن القرض

(الأنجلو - أمريكى) لا يهدف إلى إبطال عروض الاتحاد السوفيتى بل الهدف منه هو الاعتقاد بأنهم يستطيعون محو كل أثر أحدثته صفقة الأسلحة فى الشرق الأوسط، وأكد على تصميم الولايات المتحدة بأن لا تترك مجالاً أمام الاتحاد السوفيتى بالشرق الأوسط، فى الوقت الذى كان يتفاوض فيه بلاك مع القيسونى بقبول شروط البنك التى كانت تمثل نقطة الخلاف الرئيسية والتى تتمثل فى حق البنك بالأشراف على ديون مصر الخارجية وكذلك نسبة الفائدة التى يطالب بها البنك ٥,٥٪، ورغبة البنك فى إرسال " إعلان نوايا " الى مصر للالتزام بتمويل المشروع وكانت الحكومة المصرية ترى إنها تمثل قيوداً اقتصادية وسياسية بالإضافة لارتفاع نسبة الفائدة، وكان جيفرسون كافرى Geverson Caffery - السفير الأمريكى بالقاهرة - يرى أن مساهمة الولايات المتحدة فى المشروع لا تترك مجالاً للاتحاد السوفيتى وكلفت الخارجية الأمريكية بعض الأفراد [٩٢] بتقديم تقرير يتناول النتائج المترتبة على مساهمة الولايات المتحدة فى المشروع[٩٣].

وقام تريفليان Tryvelyan - السفير البريطانى فى مصر- بإرسال برقية للخارجية البريطانية يوضح فيها قلق عبد الناصر من حصول إسرائيل على مزيد من الأسلحة وبالحصول على مزيد من الأسلحة، سيحصل عبد الناصر على مزيد من الأسلحة من الاتحاد السوفيتى [٩٤]، وفى نهاية ١٩٥٥ قرر دالاس وايزنهاور البدء فى تنفيذ جهد دبلوماسى لتسوية النزاع المصرى الإسرائيلى بالإضافة لإغلاق الشرق الأوسط أمام الشيوعية [٩٥]، مما يعطى أنطباع أن الدافع للتمويل القلق من التغلغل الشيوعى بالشرق الأوسط بعد صفقة الأسلحة، وهذه المساعدة الاقتصادية بالطبع ستعجل بحل مشكلة أسرائيل بشكل أفضل فى ظل المساعدات الأمريكية مما يمكن الولايات المتحدة من تنفيذ سياستها بشكل إقتصادى. وفى نهاية ١٩٥٥ عقد دالاس مع الرئيس اليوغوسلافى تيتو فى بريونى اجتماعا هاماً، وفى أعقاب ذلك زار تيتو القاهرة ونصح الرئيس جمال عبد الناصر بقبول العرض الأمريكى كنوع من الثقل الموازن لالتزامات

مصر المتنامية تجاه الاتحاد السوفيتى (٩٦). وفى يناير ١٩٥٦ نقل تريفليان حديثه مع عبد الناصر الى الخارجية البريطانية من خلال برقيته التى نصح فيها بالإعتماد على مساعدات الحكومة البريطانية والأمريكية فى تمويل السد لحين الاتفاق مع البنك، نظراً للقلق العام فى القاهرة بشأن تمويل المشروع (٩٧)، كما دار حديث بين القسيونى وتريفليان بخصوص التمويل طرح فيه القسيونى بعض النقاط التى كان من بينها إنه سأل عن الضمانات التى تعطيها الحكومتان من أجل تمويل المرحلة الثانية، كما عبر عن أمله فى أن يقدم البنك أمثله لشروطه مع قروض أخرى بالإضافة الى تأكيده على عدم السماح للدول الشيوعية ببناء السد لو تم الاتفاق مع الغرب – وتلمح الباحثة الإيحاء فى كلام القسيونى بأنه فى حالة عدم تمويل الغرب يمكن اللجوء للسوفيت – وقام تريفليان بنقل رأيه لحكومته بأطمئنان الحكومة المصرية له (٩٨). وزار يوجين بلاك (٩٩) مصر وأقترح على الرئيس عبد الناصر أخذ الأموال التى وعدت بها أمريكا وبريطانيا (١٠٠) ثم الذهاب الى البنك لتكملة قرض المشروع من البنك (١٠١)، و وافق الرئيس عبد ناصر على إحالة المشروع على لجنة الالتزامات المالية تحت إشراف البنك (١٠٢)، وقد أوضح بلاك أن المفاوضات مع الرئيس عبد الناصر كانت بالغة الصعوبة(١٠٣).

وقد كانت زيارة بلاك شديدة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة لانهم كانوا يرون إنها من الممكن أن توضح إتجاهات عبد الناصر لتحدد أمريكا سياستها تجاه مصر (١٠٤).

وفى جلسة السناتو المنعقدة فى ٢٦ يناير مثلث جماعة منتجى القطن بالجنوب الامريكى معارضة شديدة تجاه تمويل السد وذكرت ان مصالحها تتأثر بزيادة إنتاج القطن المصرى (١٠٥)، وأخبرهم بلاك أن القطن المصرى لن يبدأ فى النمو بالأراضى المستصلحة قبل مضى ١٨ عام(١٠٦).

وأبدت السفارة الفرنسة بلندن استعدادها لابلاغ الحكومة المصرية بأن فرنسا مستعدة لتقديم قرض (١٠٧) قيمته ٢٠ مليون دولار، ورحبت بريطانيا بهذه المشاركة

وذكرت إنها ستكون تحت إشراف البنك [١٠٨].وقام أيدن بإجراء محادثات فى واشنطن مع ايزنهاور ودالاس[١٠٩] حول التمويل كانت تتلخص فى أن يعتمد مستقبل سياسة الغرب فى الشرق الأوسط على سياسة عبد الناصر، فلو أظهر الرغبة فى التعاون مع الغرب بادلوه نفس هذه الرغبة[١١٠]، ونجد محاولات الرئيس عبد الناصر الجادة للحصول على التمويل ورفض مناقشته مع دول الكتلة الشرقية مما يعنى رغبته فى الحصول على التمويل من الغرب بشرط ألا يستدعى ذلك إطلاق يد الغرب فى مصر.

وخلاصة الموقف أن الغرب كان يهدف الى استسلام الحكومة المصرية لجميع شروطهم حتى يحصلوا على التمويل [١١١]، حتى يتمكن دالاس وأيزنهاور من خوض المعركة الصعبة لمواجهة الجماعات الصهيونية ومزارعى القطن الامريكيين فى مجلس السناتو بالإضافه للقلق من إنفاق الاموال الأمريكية للـدول المحايـدة [١١٢]، وتعتقد الباحثة أن أيزنهاور ودالاس كانا يستطيعان خوض هذه المعركة بنجاح إذا أرادوا.

وفى ٨فبراير أعلن البنك الدولى عن الاتفاق مع مصر على أن يمدها بقرض قيمته ٢٠٠ مليون دولار [١١٣]، وأثناء عودة بلاك إلى واشنطن شعر بأشتداد العداء الامريكى تجاه عبد الناصر بل وإزدياد المعارضة فى تمويل السد العالى [١١٤]، وكان على بلاك بذل مجهود غير عادى لدى المسئولين فى واشنطن لاقناعهم بالتمويل وأكد فى تصريحاته بواشنطن أن مصر تسعى لإنشاء السد العالى لأنه من مشروعات التنمية التى تهـدف لـرفع مسـتوى الشـعب المصـرى، وتسـببت هـذه التصريحـات فى استيـاء دالاس[١١٥]، وقام بلاك ببعض الاتصالات فى واشنطن وتأكد من إنه لم تعد هناك فائدة من مواصلة الإلحاح خاصة بعد فشل محاولاته مع هربرت هوفر- مساعد وزير الخارجية – والحقيقة أن المشكلة الحقيقية التى كانت تواجه واشنطن فى ذلك الوقت هى كيفية الإعلان من الانسحاب من التمويل، وبعد دراسة جميع الاعتبارات السياسية فضلت التزام الصمت لكسب الوقت وكان بلاك أكثر الناس حيرة فى واشنطن وظل يسأل نفسه عما حدث خلال الأسابيع القليلة التى أبتعد فيها عن واشنطن حيث إنه

غادرها وهى تبدى الاستعداد للتمويل وعاد وهى تعارض التمويل ولم يكن يعلم تفاصيل بعثه أندرسون ولا كان يعرف شيئاً عن صفقات الأسلحة إلى اسرائيل [١١٦].

وأصدر البنك الدولى بياناً يعلن فيه التوصل الى حل وسط للنقاط التى أثارها ناصر ووافق عليها بلاك فى مجال الاتفاق الخارجى، وتحديد سعر الفائدة ووضع مشروع خطاب الالتزام، وقام ناصر بإرسال استفسارات إلى لندن وواشنطن مع إقتراحات بتعديل مذكره ١٧ديسمبر[١١٧] ولكنه لم يتلق أى رد [١١٩].

وصرح القسيونى للصحافة المصرية بأن المباحثات مع بلاك تقدمت تقدماً كبيراً، وأذيع بيان مشترك لبلاك والقسيونى بتقدم المباحثات فى ٩ فبراير، وفى اليوم التالى أعلنت الصحف المصرية نجاح المباحثات الخاصة بالقرض مع البنك الدولى وأنه تم الاتفاق الجوهرى بين مصر والبنك لاعطاء القرض لمصر [١٢٠].

وهكذا يتضح من العرض السابق أنه منذ زيارة بلاك الاولى لمصر عام ١٩٥٣، وهو يرى أن مصر يمكن عن طريقها حل مشكلات الشرق الأوسط الخاصة باسرائيل ومشكلة اللاجئين من العرب، و منع الزحف السوفيتى فى المنطقة وقد نقل هذه الفكرة الى واشنطن مما جعلها تفكر فى تمويل السد العالى لانجاح سياستها فى الشرق، ورغم ذلك لم تحصل مصر على وعود حقيقية بالتمويل الا فى ديسمبر ١٩٥٥، أى بعد عقد صفقة الاسلحة بين مصر والاتحاد السوفيتى مما هدد التأثير الامريكى فى الشرق الأوسط، ولكنها كانت تضع القرض امام السلام مع أسرائيل والتى لم تستطع تحقيقه حتى فبراير ١٩٥٦، لذلك كانت تجد عدم أهمية إعطاء القرض، فهى لا يهمها تطور الاقتصاد المصرى بقدر ما يهمها مصلحة اسرائيل وتثبيتها فى المنطقة لذا نجد أن الولايات المتحدة وبريطانيا تماطل حتى يتم الكشف عن إتجاهات عبد الناصر والبنك مرتبط بالمعونة الانجلو أمريكية ولا يمكن إعطاء القرض لمصر بدون هذه المعونة.

حواشى الفصل الثانى

(١) فقد كانت مصر عضوا بالبنك الدولى ولها حق الاقتراض منه:

علي صبري، التطبيق الاشتراكى فى مصر، ط ٤، ب - ط، ب - ت، ص ١٢٨.

(2) Ashibl yusuf, The Aswan hlgh dam, Beirut, 1971, p 31.

(٣) هنري أزو، فخ السويس، ت. محمود حسن إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٢٢.

(٤) حسن زكى، السد العالى وسياسة ضبط النيل، المطابع الأميرية، ١٩٧٦، ص ٩١-٩٢.

(٥)وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٨٣، رقم الملف ٣/٤/٧، وكالة أنباء الشرق الأوسط مكتب دمشق، النشرة المسائية الرابعة، ٢٦ يوليو ١٩٥٦، ص ٧، أرشيف سرى جديد .

(٦) فقد قام بلاك بإبلاغ أيزنهاور Elsenhower رئيس الولايات المتحدة – عند عودته لواشنطن بأن مشروع السد العالى أضخم من أن يقوم به البنك بمفرده فهو يحتاج لمساعدة الولايات المتحدة، فيليب جلاب، هل نهدم السد، كتاب الأهالى، ١٩٨٥، ص ٤٣ -٤٤ .

(٧)رضا أحمد شحاته، تطور اتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٨٩- ٤٩٠.

(٨) بهى الدين زيان، بناء المجد، دار الفكر العربى، ١٩٦٠، ص ٥٠.

(٩) فقد كانت تنظر هذه الشركات إلى المكسب المنتظر لاتاحه استخدام المواد التى تنتجها من أجل تنشيط الصناعة،بهى الدين زيان،المرجع السابق،ص ٥١.

(١٠) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ص ٧ .

(١١) حديث الزعيم/ جمال عبد الناصر إلى الأمة، ج ٢(١٩٥٥-١٩٥٧)،الإسكندرية، ٢٦يوليو ١٩٥٦، ص ٥٠٨.

(١٢) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١٣٦٢، ٢/١١/١٩٥٣، أرشيف سرى جديد.

(١٣) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق،٣ديسمبر ١٩٥٣، ص ١-٢ .

(١٤) جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، ت.عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ المصريين، ١٩٩٨، ص ٢٥٩.

(١٥) هيئة مصرية تأسست فى يناير ١٩٥٣. طاهر محمد أبو الوفا، مشروع السد العالى، ج ١، الإسماعيلية، ١٩٦٧، ص ٧٩ .

(١٦) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق ٢٧ديسمبر ١٩٥٣، ص ١-٢.

(١٧) البصير، العدد ١٧٣٥٢، ٢٤ يوليو ١٩٥٤، ص ٢ ، عمود ٦-٧.

(١٨) البصير، العدد ١٧٣٧٥، ٢٣ اغسطس ١٩٥٤، ص ٢، عمود ٤-٥ .

(١٩) الاهرام، العدد ٢٤٧٩٥، ١٤ اكتوبر ١٩٥٤، ص ٦، عمود ٦-٧ .

(٢٠) حسن زكى، المرجع السابق، ص ٨١.

(٢١) لقب Avon وكان وزيرا للخارجية البريطانية ١٩٤٠-١٩٤٥، ١٩٥١-١٩٥٥، ورئيسا للوزراء ١٩٥٥-١٩٥٧: كليرن، مذكرات (١٩٣٤-١٩٤٦)، ت.عبد الرؤوف أحمد عمرو، ج٢، تاريخ المصريين، ١٩٩٥، ص ٣١٥ .

(٢٢) كان وزيرا للخارجية الأمريكية وجاء فى زيارة لدول الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ على أمل حل مشاكل المنطقة من خلال منظور أمريكى، جايل ماير، المرجع السابق، ص ٤١.

(٢٣) صلاح بسيونى، مصر وأزمة السويس، مكتبة الدراسات التاريخية، ١٩٧٠، ص ٢٢-٢٣.

(٢٤) نتيجة لتحالف بعض الدول العربية مع الغرب والبعض الآخر تحالف مع الاتحاد السوفيتى فأصبحت منطقة الشرق الأوسط ميداناً من ميادين الحرب الباردة بين الغرب السوفيت، جايل ماير، المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(٢٥)كانت العراق هى الدولة العربية الوحيدة التى استجابت للغرب من خلال تقديم المساعدات الأمريكية العسكرية للعراق، ووافقت على وضع الأسلحة تحت تصرف الولايات المتحدة وحكومات اخرى مرتبطة بنظام الدفاع الغربى، وكان يرى الامريكان أهمية العراق فى التأثير على بعض الدول العربية لتكون وسيلة هامة للتحالف المعروف بحلف تركيا - باكستان.جايل ماير، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٢٦) حبيب عائب،المياه فى الشرق الأوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ب-ت، ص ١٢٣.

(٢٧) المجالس القومية المتخصصة،السد العالى وأثاره، رئاسة الجمهورية، ١٩٧٥، ص ١٥-١٧.

(٢٨) طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٧٩ وما بعدها، وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ١٧ مارس ١٩٥٥، رقم الملف ٦/٦٠/٥ ص ١-٩.

(٢٩) تقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير فى مشروع السد العالى فبراير١٩٥٥، ص١-٥ .

(٣٠) هو المهندس حسن زكى عبد العزيز - عمل كوكيل وزارة مساعد عام ١٩٥٣، ثم خبيرا فنيا بعد إحالته للمعاش، ثم أسندت إليه رئاسة لجنة السد العالى:

رجب محمود، ملحمة السد العالى، القاهرة، ص ١٥.

(٣١) حسن زكى، المرجع السابق، ص٨١.

(٣٢) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ١٧ مارس ١٩٥٥، رقم الملف ٦/٦٠/٥ ص١-٩.

(٣٣) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، رقم الملف ٣/١١/٥، ٢١مارس١٩٥٥، ص١-٣ .

(٣٤) حيث أن ترومان تتلخص سياسته فى أن تساعد الولايات المتحدة الشعوب الحرة التى تكافح الخضوع للاقليات المزودة بالسلاح او الضغوط الخارجية، عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٦، ص ٤٨٦.

(٣٥) وثائق وزارة الخارجية،المصدر السابق،رقم الملف١٣٢/١١/١،٣٠ مارس ١٩٥٥ .

(٣٦) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، أبريل ١٩٥٥،ص١-٢.

(٣٧) وثائق وزارة الخارجية رقم المحفظة ١٣٤٢، رقم الملف ١٣٠/٤/٢٨، أبريل ١٩٥٥، أرشيف سري جديد.

(٣٨) حسن زكى، المرجع السابق، ص ٨١.

(٣٩) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١٣٦٢، رقم الملف ١٣٢/١/١١، أرشيف سرى جديد،١٠ يونية ١٩٥٥، ص١-٢.

(٤٠) رغم وجود الدلائل على تحسن المركز المالى لمصر فأسواق النقد الحرة أكدت أن قيمة الجنيه المصرى فى زيادة مستمرة، كما اشارت الاحصائيات لارتفاع الدخل القومى فيما بين عامى (١٩٥٢-١٩٥٤) بنسبة ١٦٪.

وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٢٨٨، بيان وزير المالية عن مشروع ميزانية الدولة لعام ١٩٥٦-١٩٥٧، ص ١٤-١٦ .

(42)D.C Watt , The high Dam at Aswan and the Politics of Control

(41)Wheelock Kith, Nasser New Egypt ,New york , 1960, p 189-190;

Dams in Africa, (edt.,) Rubin , 1968 , p 112.

(٤٣) وتم عقد المؤتمر في جنيف أثناء خريف ١٩٥٥:

هنري أزو، المرجع السابق، ص١٢٢.

(٤٤) نفسه

(٤٥) في فبراير ١٩٥٥ شن الجيش الإسرائيلي هجوما ضد الأهداف المصرية في غزة وكانت النتيجة سقوط ٣٨ قتيلا، ٣١ جريحا فطلب عبد الناصر من الغرب إمداده بالسلاح لمواجهة العدوان لكنة قوبل بعدم الاستجابة. محمود رياض، مذكرات(١٩٤٨ـ ١٩٧٨)، ط ٢، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٧.

(٤٦) فذكر ايزنهاور أن مصر تريد مسايرة الاتحاد السوفيتي مما عرض مساهمة الغرب بالمشروع للخطر.. أيزنهاور، مذكرات، ت هيوبرت بونعمات، ب-ط، ١٩٦٩، ص ٢٦؛ لمزيد من المعلومات أنظر فطين أحمد فريد، العلاقات المصرية الأمريكية،ج١، مطابع الدار الهندسية، ٢٠٠١، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٤٧)صلاح بسيوني، المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

(48) The World today, Vol 4, Nol, London, December 1955, P 526.

(٤٩) وثائق وزارة الخارجية،رقم المحفظة ١٣٣٤،رقم الملف ١/ ١٧/ ١، ١٩٥٢/٧/١، أرشيف سرى جديد.

(٥٠) وثائق وزارة الخارجية،رقم المحفظة ١١٣٧، ١٩٥٥/٩/٢٩،ص٢،أرشيف سرى جديد .

(٥١) عبدالرؤوف أحمد عمرو،تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية(١٩٣٩-١٩٥٧)، تاريخ المصريين، ١٩٩، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٥٢) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ت جريدة النهار، بيروت، ١٩٧٢، ص ٩٢-٩٣.

(٥٣) وبذلك يكون أحمد حسين تجاوز التعليمات الموجهة اليه عندما أبلغ دالاس بالعرض السوفيتي.عبد الرؤوف أحمد عمر، المرجع السابق، ص ٣٤٣

(٥٤) فؤاد المرسى،العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٤٢-١٩٥٦)، القاهرة، ب-ت، ص١٩٤-١٩٥.

(٥٥) أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، ج٢، بيروت ١٩٧٨، ص ٨١.

(٥٦) لمزيد من المعلومات انظر الأهرام، العدد ٣٦٢٦٧، ٢٦ مارس ١٩٨٦، ص ٦.

(57) D.C Watt,op,cit, p 113-114.

(٥٨) صلاح منصور، مذكرات الصعود، ج١، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٩٠-٣٩١.

(59)Foreign Relation of U.S (1955-1957) , Vol XIV., Washington , 1989 , P 798-801.

(٦٠)وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٩٦، رقم الملف ١/٢/٢، ٢٢ نوفمبر ١٩٥٥، ص ١-٣، أرشيف سرى جديد.

(٦١) سمير حلمى هو عضو المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ثم سكرتير عام هيئة السد العالى، وثائق وزارة الدفاع، محاضرة قائمقام سمير حلمى، مشروع السد العالى، ابريل ١٩٥٥.

(62) F.o, Prem 11/12&2, From Washington to F.o, No 2859 , 24 November 1955

(63) F.o, Prem 11/1282, From Fo to washington , No 5631,26 Nov.,1955

(٦٤) انطونى إيدن، مذكرات قناة السويس، محمود حسن ابراهيم، ب-ط ، ب-ت، ص١١.

(65) F.o, Prem 11/1282, From washington to f.o , No 2885, 27 Nov., 1955.

(٦٦) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ٩٣-٩٦.

(67)Wheelock Kith., op.cit, 181-188.

(٦٨) فطين أحمد فريد، المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٦٩) وكان رأى الجانب المصري أن عقود تنفيذ السد العالى بمناقصات سوف يلتهم الوقت وأن المنافسة ليست قضية رئيسية، حيث أن التكاليف بالعملة الصعبة وتكون المعدات والخدمات التى تحصل عليها مصر فى كل الأحوال على أساس المنافسة العالمية، وأن الربع فقط هو الذي ينفق على الأعمال المدنية وجزء منه يكون لشراء مواد على أساس التنافس ويكون ١١٪ فقط من

الاتفاقات العامة خارج المنافسة، وحاول الجانب المصري المرونة وأقترح إضافة شركة أمريكية لمجموعة هوختيف الألمانية. أحمد السيد النجار، من السد الى توشكى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٢.

(٧٠) حيث أنه من المعروف أن مصر تتعهد للأتحاد السوفيتى بما يزيد عن ٢٥٠ مليون دولار لصفقة الاسلحة: Wheelock Kith., op.cit, 194.

(٧١) محمد عبد الفتاح أبو الفضل،تأملات فى ثورة يوليو ١٩٥٢،ج١،القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٩٤-١٩٥.

(72)Britain,s Foreign Policy in Egypt and Sudan 1947-1956,edt.,JA Hall, Lebanon, 1996, 128.

(٧٣) عوده بطرس عوده،عبد الناصر والاستعمار العالمى،بيروت ١٩٥٧،ص ٣٣٢.

(٧٤) محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ١٩٥.

(75) Foreign Relation of the us (1955-1957), op.cit, 815-817.

(٧٦) فيليب جلاب، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٧٧) وقد أجمعت المصادر الغربية على أن فشل مهمة أندرسون كانت نتيجة لتعنت ابن جوريون وأن خططه الحربية السرية ضد مصر هى ألتى أفشلت البعثة. فيليب جلاب، المرجع السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(٧٨)محمد عبد الفتاح ابو الفضل، المرجع السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(79) F.o, Prem 11/1282, From Washington to f.o, No 3018, 9 December 1955.

(80) Foreign Relation of u.s, op.cit, p870.

(81) F.o Prem 11/1282, From f.o to Washington, No 5940, 13 Dec., 1955.

(82) F.o, op.cit, No 3090, 14 dec., 1955.

(83)F.o, op.cit, No 3121, 16 Dec., 1955.

(84) American Foreign Policy (1950-1955) ,Vol , Washington ,1975,p2230.

(85)JR. Arthur Goldschimidt, Modern Egypt, A.u.c ,n.d, p 105.

(٨٦) ويلتون وين، عبد الناصر قصة البحث عن الكرامة، بيروت، ١٩٥٩، ص ١٨٦.

(٨٧)عبد الرؤوف احمد عمرو، المرجع السابق، ص ٣٤٣.

(88) Foreign Relation of u.s.a , op.cit , p 876-877.

(89)Decuments of International affairs 1955, oxford, 1958, p 396.

(٩٠) صلاح بسيونى، المرجع السابق، ص ٢٣ .

(٩١) حيث أعلن دالاس أن الإدارة الأمريكية سوف تطلب من الكونجرس إعتماد مبلغ (٩٢) مليون دولار على شكل إعتماد صرف، يستخدمه رئيس الجمهورية فى الشرقين الأدنى والأوسط، كما صرح أن الاعتماد الخاص بمعونة السد ستستخدم بمعدل ١٥-٢٠مليون دولار فى العام، رضا أحمد شحاته، المرجع السابق، ص ٥٠٦ .

(٩٣) وهم جورج الن George Aleen مساعد وزير الخارجية، وجورج واد سورث wad soworth George سفير أمريكا بالسعودية وقد كان أشد المتحمسين لهذا الدور، عبد الرؤوف أحمد عمرو، المرجع السابق، ص٣٤٥-٣٤٨.

(٩٤) نفسه.

(95)F.o, Prem 11/1282 , From cairo to F.o , No 1997, 27 Dec., 1955.

(٩٦) رضا أحمد شحاته، المرجع السابق، ص ٤٩٢.

(٩٧) فطين احمد فريد، المرجع السابق، ص ١٤٠.

(98) F.o Prem 11/1282 , From Cairo to f.o , No 2, 1 January 1956.

(99) F.o, Prem 11/1282 , From Cairo to f.o , No 102 , 25 Jan., 195.

(١٠٠) وتوقف بلاك بلندن قبل زيارته لمصر وحصل على وعد من أيدن بمساندة مصر واكد له دالاس وأيدن أن زيارته لمصر غاية الاهمية ويجب عليه ان لا يتصرف لأحد رجال البنوك، وأن يقوم بهذا المهمة بدون تشديد، فيليب جلاب، المرجع السابق، ص ٤٩-٥٠.

(١٠١) لم يكن ناصر مقتنعا بنجاح التمويل لان موقف الغرب يضطر لاجراء مفاوضات سنوية مما يعرض مصر للضغط السايسى، أ. أجاريبشيف، ناصر، ت سلوى ابو سعد واحمد مشرف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٢١٦-٢١٧.

(103) F.o, Prem 11/1282 , From cairo to f.o , No 179 , 29 Jan., 1956.

(102)F.o, Prem 11/1282 , From f.o to cairo , No 262 , 26 Jan., 1956.

(١٠٤)رضا أحمد شحاته، مرجع السابق، ص ٥٠٠.

(١٠٥)فطين أحمد فريد، مرجع السابق، ص ١٤٤.

(١٠٦)جايل ماير، المرجع السابق، ص ٢٦٧ .

(١٠٧)فؤاد المرسى، المرجع السابق، ص ٢٠٥ .

(١٠٨) وكان جمال عبد الناصر قلقاً بشأن القرض الفرنسى نتيجه لموقفة مع الجزائر:

F.o, Prem 11/1282 , From f.o to Washing ton, No 523 , 30 Jan., 1956

(109) Ibid.

(١١٠)أكد ايزنهاور أن هدف المعونة هو وقف نمو العلاقات العسكرية بين مصر والسوفيتى، وقام دالاس بالتأكيد فى الكونجرس على أن اعتماد مصر سيترتب عليه تغير انتمائها فى الحرب الباردة. جيفرى أرنسون العلاقات المصرية الامريكية، ت السيد امين، القاهرة،١٩٩٦ ص ٣١٥.

(١١١)ايزانهاور، المرجع السابق، ص ٢٣-٢٤ .

(١١٢)عودة بطرس عوده، المرجع السابق، ص ٣٢٤.

(١١٣) رضا أحمد شحاته،المرجع السابق،ص ٥٠٩.محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص ٢٠٠ .

(١١٤) حيث التقى فى روما مع هنرى بايرود السفير الامريكى الذى نقل له شدة المعارضه للتمويل، عودة بطرس عودة، المرجع السابق، ص ٣٢٢-٣٢٣.

(١١٥) نفسه .

(١١٦) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ٤٣٠-٤٣١.

(١١٧) وذكر إنه لم يسبق نشر المذكرة البريطانية الأمريكية المقدمة الى مصر فى ١٧ديسمبر ١٩٥٥ بشأن تمويل السد العالى - ربما تكون الشروط المذكورة سابقا، وجوهر هذه الشروط تركيز مصر

على برنامج التنمية على السد العالى وأن قرض البنك سوف يتوقف على ضمانات إضافية فهى أن مصر لن تحصل على أى قروض اجنبية بدون تصديق من البنك الدولى، فطين أحمد فريد، المرجع السابق، هامش ص ١٤٥.

(١١٨) جيفرى أرونسون، المرجع السابق، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(١١٩) الأخبار، العدد ١١٢٨، ٩ فبراير ١٩٥٦، ص ١، عمود ٣-٥ .

(١٢٠) الأخبار، العدد ١١٢٩، ١٠ فبراير ١٩٥٦، ص ١، عمود ٢-٤ .

الفصل الثالث

الغرب وسحب التمويل

وتوقيع الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى

" الخائفون لا يصنعون الحرية والضعفاء لا يخلقون الكرامة، تعالوا نبنى وطننا من جديد بالحب والتسامح والفهم المتبادل "

جمال عبد الناصر

بعد عودة يوجين بلاك Eugen black إلى واشنطن سئل عما إذا كان الرئيس عبد الناصر يميل نحو الاتحاد السوفيتى، وأجاب بلاك بالنفى وأعتبر مصر صديقة للولايات المتحدة، وكان ذلك فى الوقت الذى وصل فيه روبرت أندرسون Andrson Robert إلى واشنطن وعلمت الإدارة الأمريكية رسمياً بفشلة وبدأت تعالج احتياجات عبد الناصر لتمويل السد كما سبق أن عاملت احتياجه للسلاح، ورغم أن فشل مهمة أندرسون كانت بسبب سياسة الحرب السرية لـ بن جوريون، ولكنها أنعكست على معونة السد العالى ولم يعد فى الإدارة الأمريكية من يبقى على مشروع السد العالى حياً سوى بلاك وهنرى بايرود Henry Byroad – السفير الأمريكى بالقاهرة – (١).

وفى ٢مارس ١٩٥٦ قام سلوين لويد Selwyn Lioyd – وزير الخارجية البريطانى برحلة إلى الشرق الأوسط (٢) واجتمع مع الرئيس جمال عبد الناصر (٣)، وأكد لويد فى حديثة على وجود جون باجوت جلوب John Bagot Glubb – قائد عام الجيش

الأردني ـ في الأردن، وبعد عودة لويد لبريطانيا تم طرد جلوب [٤] من الأردن،ومنذ هذه الزيارة تصاعد العداء البريطاني لمصر وظهرت بوضوح عدم الرغبة في تمويل السد العالي [٥].

فقد كان من الواقع في مراسلات تريفليان Tryvelyan – السفير البريطاني بالقاهرة مع الخارجية البريطانية نية بلاده لسحب التمويل [٦]، ولمواجهة إنعكاسات طرد جلوب قام وزراء خارجية الدول الأعضاء بحلف بغداد بعقد إجتماع سرى في طهران شاركت فيه الولايات المتحدة وكان أهم قرار أتخذ فيه هو عدم تمويل السد العالى لإضعاف عبد الناصر بحجة أن أصدقاء الغرب أولى منه بالمساعدة[٧]، وصرحت بريطانيا بأن الحكومة المصرية يجب أن تعلم أن الأموال لن تدفع قبل أربع أو خمس سنوات ومن الممكن سحب القرض بالكامل إذا فعل المصريون شيئاً لا يقبله الغرب [٨].

وأجرى وزير خارجية فرنسا كرستيان بنيو Christian Pineau محادثات مع عبد الناصر أوحى خلالها باستعداد فرنسا[٩] للتمويل ولكن فشلت هذه المحادثات [١٠] بعد أن تأكدت فرنسا من عدم تراجع عبد الناصر عن مساعدة الثوار بالجزائر.

وأتضح عداء فرنسا لمصر عندما زار جى موليه Mollr – رئيس حكومة فرنسا – لندن في ١١ مارس وأتفق مع بريطانيا على انتهاج سياسة فرنسية بريطانية مشتركة تتسم بالشدة تجاه مصر [١١]، وحتى هذا الوقت المتأخر كان الغرب لا يزال متردداً في سياسته بالشرق الأوسط بين تمويل السد وتغير سياسة عبد الناصر [١٢].

فقد كان الغرب غير متأكد من استبعاد السوفيت [١٣] من مشروع السد وكانوا يخشون من مناقسه الأتحاد السوفيتي لهم [١٤] رغم أنهم وضعوا شروطاً للتمويل وكان من بينها استبعاد الكتلة الشرقية. وفي منتصف مارس صرح عبد الناصر لهنري بايرود، أن مصر تنوى إبرام صفقة [١٥] مع الاتحاد السوفيتي، وعلم دالاس بذلك فغضب وأعتقد أن مصر تضرب الغرب بالشرق [١٦]، حيث أن منطقة الشرق الأوسط مرتبطة

تقليدياً بمصالح الغرب ونفوذه بالإضافة إلى ظروف الحرب الباردة. وقد كانت هناك نيه لسحب التمويل إذا لم يقيم عبد الناصر سلاماً مع إسرائيل [١٧]، غم وجود تأكيدات من بريطانيا حتى نهاية أبريل ١٩٥٦على صلاحية مشروع السد العالى وأهمية فى مستقبل مصر [١٨]، ولكن ظهرت تصريحات للرئيس عبد الناصر فى أحد صحف "نيويورك" معرباً أن معه عرضاً سوفيتياً لتمويل المشروع وفى نيته قبوله فى حالة تعثر المفاوضات مع واشنطن [١٩] .

وفى مايو كان الكونجرس يواجه بعض المصاعب بخصوص التمويل وتأهب أحمد حسين - السفير المصرى - بزيارة مصر لشرح هذه المصاعب للحكومة المصرية. وقبل أن يغادر واشنطن اجتمع مع هربرت هوفر الذى أصر على قبول مصر لجميع الشروط المالية التى عرضتها أمريكا وبريطانيا من قبل بالإضافة إلى الامتناع عن عقد مزيد من صفقات الأسلحة مع الاتحاد السوفيتى، وأن يمارس عبد الناصر نفوذه حتى يستطع عقد الصلح بين العرب واسرائيل إذا كانت تريد مصر بناء السد العالى[٢٠]، وبذلك كشرت السياسة الأمريكية عن أنيابها وأصبحت أكثر وضوحاً.

وقد كانت هناك محادثات بين تريفليان وعبد الناصر ذكر فيها تريفليان أن مصر إذا أردت الحصول على التمويل من الغرب يجب أن تحصر اهتمامها فى الشئون الداخلية[٢١]. وفى أواخر مايو أعترف عبد الناصر بالصين الشعبية [٢٢] وأخذت واشنطن تماطل فى تعديلات شروط مذكرة السد العالى [٢٣].

وتؤكد لنا وثائق الخارجية المصرية أن السفارة الأمريكية بالقاهرة لم تهتم باعتراف مصر بالصين مما يرجح إنها كانت على علم تام بهذه الإجراءات ولم يستطع دالاس السيطرة على أعصابه فرد على ذلك الاعتراف بالتصريح لفرنسا أن تعطى إسرائيل ثلاثة أسراب من الطائرات على نفقة الولايات المتحدة من الصفقة المخصصة لحلف الأطلنطى[٢٤]، وهذا يؤكد قدرة الحكومة الأمريكية على إعطاء الأموال من خزنتها لمن تريد وقتما تشاء.

وعلى الفور قام عبد الناصر باستدعاء أحمد حسين وأبلغه إمكانية الحصول على العملات الأجنبية من دخل قناة السويس التى سيقوم بتأميمها فى حالة رفض واشنطن تمويل المشروع (٢٥)، ونجد هذه العبارة دليلا على أن عبد الناصر كان يشعر بعدم معاونة الغرب له.

ورغم كل ذلك لم يكن القرار الأمريكى نهائياً فقد أرجأ المسئولون الأمريكيون قرار التمويل لحين إقرار ميزانية السنه المالية ١٩٥٧، وقد أكد رئيس مجلس السناتو لوى هندرسون Loy Henderson لدالاس أن الفصل التشريعي أوشك على الانتهاء وأن الكونجرس لن يوافق على تقديم أي مساعدات لمصر (٢٦).

وكان عبد الناصر شديد الإلحاح لمعرفة الموقف النهائى من التمويل قبل الاحتفال بعيد الجلاء الأول فى ١٨ يونية، حتى يعلن النبأ على الشعب فى حالة الموافقة أو يتجه لمصادر أخرى فى حالة عدم الموافقة، وتتاح له فرصة مناقشة الأمر مع وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ديمترى شبيلوف Dimitri Shopilov الذى سيشارك فى احتفالات الجلاء، وأكد السفيران الامريكى والبريطانى بالقاهرة لحكوميتهما أن البديل سيكون الأتحاد السوفيتى ولكن لم يتجاوب دالاس وأيدن لنصائح سفيريهما بالقاهرة(٢٧)، بالرغم من ذلك طلب أيزنهاور من الكونجرس اعتماد الأموال الكافية لتوفى الولايات المتحدة بتعهداتها للمساهمة فى مشروع السد العالى، وقد كانت تسيطر على دالاس (٢٨) فكرة أن أى دولة تتورط فى تنفيذ مشروع السد العالى ستكون مكروهة من الشعب المصرى بالإضافة لمعارضة بعض أعضاء الكونجرس للمشروع(٢٩).

وفى ٢٠ يوينه قام بلاك بزيارة قصيرة إلى القاهرة أجرى فيها محادثات مع ناصر ولكنها لم تسفر عن جديد، نظراً لأن الموقف كان بيد السياسة الأمريكية(٣٠)وفى نفس الوقت قام لويد بطمأنة الحكومة المصرية وذكر أن المساهمة البريطانية لا تزال تحت

النقاش ولم تصل للمرحلة النهائية (٣١)، حتى لا يربط نفسه بوعد. وتجد الباحثة إنه من الغريب أن تظهر هذه التأكيدات الودية بطمأنة الحكومة المصرية فى هذا الوقت بالتحديد بعد احتفالات الجلاء وزيارة شبيلوف لمصر ولقائه مع الرئيس عبد الناصر، ربما كانت محاولة لمعرفة ما دار بين عبد الناصر وشبيلوف بشأن تمويل السد، والدليل على ذلك أن لويد وبلاك لم يحملا أية تأكيدات رسمية.

وأرسل أحمد حسين إلى الرئيس عبد الناصر يخبره بتصاعد العداء ضد مصر وينصحه بالوصول إلى اتفاق مع البنك فى أسرع وقت ممكن (٣٢)، وفى ذلك الحين قامت الحكومة الأمريكية بإبلاغ الحكومة المصرية أن المبلغ الذى وعدت به للمساهمة فى تمويل المشروع أعيد للخزانة بسبب عدم إعلان الحكومة المصرية عن قبولها للعرض الأمريكى حتى ٣٠ يونيه وهو تاريخ انتهاء السنه المالية مما كان يعد بمثابة إنذار للحكومة المصرية (٣٣) مما جعل الرئيس عبد الناصر يفكر فى بديل إذا قام الغرب بسحب التمويل، وبدأ يفكر فى اللجوء إلى ألمانيا الاتحادية فتوجه حسن إبراهيم ـ عضو مجلس الثورة وأحد كبار مساعدى عبد الناصر ومن المقربين إليه ـ فى أول يوليو لاستطلاع رغبة الشركات الالمانية فى تنفيذ المشروع والتباحث مع الحكومة الألمانية لتقديم القروض قبل الإعلان الغربى بسحب التمويل بوقت قصير، وهذا يؤكد اقتناع عبد الناصر بتراجع الغرب قبل أن يعلنوا عنه وأكد حسن إبراهيم أن الحكومة المصرية كانت ترغب فى قيام الألمان ببناء السد العالى، وأطلع حسن إبراهيم المستشار الألمانى على مخاوف الحكومة المصرية من تراجع الغرب، و كذلك أطلعه على نتائج لقائه مع الشركات الألمانية التى ترغب فى تنفيذ المشروع وبعد أن أستمع المستشار الالمانى لحسن إبراهيم أجابه بأن المانيا الاتحادية لا يمكن أن تحل محل الغرب إلا بعد أن يسحب الغرب تأييده للمشروع (٣٤)، وبذلك فشلت محاولة التمويل من المانيا وكان على الحكومة المصرية أن تعرف موقف الغرب النهائى للتعامل معه.

وكان عبد الناصر قد اتصل بأحمد حسين طالباً منه الحضور للقاهرة ووصل أحمد حسين للقاهرة فى ٨يوليو ونجح فى إقناع عبد الناصر بسحب إعتراضاته على مذكرة الغرب الخاصة بالسد العالى وقبول الشروط كما هى، ووافق عبد الناصر على رأى سفيره الذى كان هو رأى محمود فوزى - وزير الخارجية المصرية- حتى يرغم الأمريكيين على إعلان موقفهم(٣٥)، وفى ٩يوليو أعد البنك إعلاناً رسمياً للحكومة المصرية عن قرار البنك بشأن القرض وذكر إنه سيتم إعطاء مصر ٢٠٠ مليون دولار، مع استمرار المداولات بين حكومتى بريطانيا والولايات المتحدة لمساعدة مصر فى المشروع (٣٦) وفى ١٠ يوليو أعلن دالاس فى حديث صحفى أنه أصبح من المعتقد أن مصر لن تحصل على القرض وأعتبر مسألة العرض السوفيتى للتمويل مجرد عملية توريط للغرب (٣٧)، وناقش دالاس مسألة التمويل مع أيزنهاور لم يصدر أيزنهاور أمرًا إيجابياً بمنع القرض، ولكنه أبدى ضيقه من تلقى عبد الناصر للأسلحة السوفيتية وإمكانية استخدامها ضد إسرائيل فى حين أن ايزنهاور يعمل من أجل السلام فى الشرق الأوسط (٣٨) - والدليل على ذلك أسراب الطائرات المحملة بالأسلحة لإسرائيل وفى ١٧يوليو كان عبد الناصر قد وصل إلى بريونى بعد جوله فى يوجوسلافيا ووصلته برقية أدلى فيها احمد حسين بتصريح له فى مطار لندن - عند مروره بها وهو فى طريقة لواشنطن - أعلن فيه أنه يتوقع إتمام توقيع الإتفاق بشان السد العالى فور إبلاغ دالاس ما لديه من معلومات، حيث انه سيقابله بعد وصوله الى واشنطن - وكان رأى الرئيس عبد الناصر أن أحمد حسين ينفخ فى قربة مقطوعة لأنه واثق من أن الغرب لن يساعدوا مصر "ويجب أن نعتمد على أنفسنا فى التمويل" (٣٩).

والانطباع الذى نستخلصه من حديث الرئيس إنه واثق من نية الغرب فى عدم تقديم المساعدات التى تحتاجها مصر، ويبدو أن الرئيس كان لديه بديل عن الغرب وألمانيا الاتحادية فى مسأله التمويل، ربما كان يفكر فى التمويل عن طريق الاتحاد السوفيتى أو تأميم قناه السويس أو ربما كان فى ذهنه شئ أخر، وترى الباحثة أن الرئيس

جمال عبد الناصر كان يتميز دائماً بأن لديه البديل حيث لا يثنيه عن تنفيذ مشروع حيوى مثل السد العالى فشله فى الحصول على التمويل من الغرب أو غيره.

وفى ١٨يوليو أجتمع دالاس بالسفير البريطانى روجر ماكنز « R. Maken» وأبلغه إنه لم يتقرر بعد أمر القرض المصرى وفى هذا الصدد طلب منه إستشارة أيدن لأن أحمد حسين سيصل واشنطن فى ١٩ يوليو، وأستغل دالاس مصاعبه فى مجلس الشيوخ ليدفع بريطانيا للموافقة على سحب التمويل وكان سلوين لويد وأيدن يرون معالجة الموقف بحذر لأن الرئيس عبد الناصر كان يريد هذا القرض، وبذلك تركت لندن الى دالاس معالجة الأمر بشكل دبلوماسى، كما قام كوف دى مورفيل - السفير الفرنسى بواشنطن - بتحذير الخارجية الأمريكية من أن منع القرض عن الرئيس عبد الناصر أمر خطير للغاية ومن الممكن أن يترتب عليه الاستيلاء على قناة السويس، لأنه يعرف عبد الناصر جيداً نظراً لعمله سفيراً بالقاهرة لفترة وطالب الخارجية الأمريكية بمعالجة الموقف بحذر (٤٠). وبذلك نجد أن لندن وفرنسا كانت تعلم ما سيقدم عليه دالاس ونصحوه بالحذر ومعالجة الأمر بالطرق الدبلوماسية.

كما أجتمع دالاس فى نفس اليوم مع مستشاريه ولم يكن من بينهم من يؤيد تمويل السد العالى، وأعلن دالاس إنه كان يأمل أن تتمكن الولايات المتحدة من إجبار عبد الناصر عن التخلى عن التسلح من الأتحاد السوفيتى، وبمرور الوقت وجد أن السياسة التى كان يرغب فى تنفيذها تختفى تماماً مما دفعه لأتخاذ قرار سحب التمويل وإعلانه القرار لأحمد حسين فى الموعد المقرر للقائه، ولكن روبرت يورى - مساعد دالاس لشئون التخطيط - وافق على سحب التمويل ولكن أعترض على أسلوب التنفيذ وفضل الاكتفاء بالتأجيل والتسويف فى المفاوضات، ولكن رُفضت اعتراضات يورى ونجد أن دالاس لم يطلع أحد على قرار سحب التمويل سوى عدد محدود من مستشاريه وأخيه ألن دالاس Allen Dulles - مدير المخابرات الأمريكية - ولم يطلع أيزنهاورعلى قراره إلا قبل إبلاغه للسفير المصرى بوقت قصير (٤١) - أي أن ايزنهاور

علم بالقرار قبل الإعلان عنه - وقد كان محددا اجتماع أحمد حسين مع دالاس فى ١٩ يوليو، وبدأ دالاس بشرح الصعوبات التى يواجهها بشأن إتخاذ القرار الحاسم بشأن القرض، وبينما كان دالاس مستطرداً شعر أحمد حسين بتجمع العاصفة وأختار اللحظة التى قال فيها لدالاس أرجوك لا تقل إنك ستسحب العرض، فلدى هنا عرضاً سوفيتياً لتمويل السد، وعندئذ رد دالاس حقًا لديكم المال فإنكم لا تحتاجون منا شيئًا لقد سحبت العرض [٤٢]، وفى ٢٠يوليو أعلن البنك سحب القرض [٤٣] وأخذ الهجوم الاستعماري يتركز على الاقتصاد المصرى، وعلى نظام الحكم الوطنى لزعزعة الثقة وأثاره الشكوك حول مستقبل مصر الاقتصادى والسياسى [٤٤]،كما أعلنت إنجلترا أن السد العالى يضر بمصالح السودان وأنقلب التأييد إلى تشكيك [٤٥] إلى أبعد من مشكلات مصر الاقتصادية والتدخل فى فنيات المشروع وعدم صلاحيته.

وعقد مؤتمر صحفى غير رسمى فى مساء ١٩ يوليو فى حفل بالسفارة البلجيكية رد فيه شبيلوف - وزير الخارجية السوفيتى - على الأسئلة التى وجهت إليه عن نية بلده فى تقديم القرض إلى مصر بعد تراجع الدول الغربية فصرح بأنه لا يعتقد أن هذا الموضوع من موضوعات الساعة، والقضية ليست من السرعة على النحو الذى تحاول به الولايات المتحـدة تصوير الأمر، وعندما كان فى القاهرة مؤخرا خرج بانطباع ان مصر تواجه مشاكل تصنيعيه أكثر أهمية، ولو طلب المصريون مساعدتنا فى التنمية الصناعية ستولى مطالبهم كل عناية، وأذاعت القاهرة فى اليوم التالى نصاً مختلفاً عن ذلك إذ أوردت على لسان شبيلوف " إن الحكومة المصرية لو طلبت عوننا الاقتصادى فى بناء السد العالى سنولى طلبها كل إهتمام". كما صرح كيسليف Kisselev - السفير السوفيتى بالقاهرة - فى ٢٢ يوليو أن الأتحاد السوفيتى سيقدم إلى مصر حتماً كل الأموال التى يحتاجها فى بناء السد العالى [٤٦]، وفى مساء ٢٤ يوليو اجتمع عبد الناصر بكسيليف وأذاعت وكالات الأنباء الغربية أن الاجتماع كان لبحث مشروع السد العالى [٤٧].

كما ذكر أن يوجين بلاك ثار على دالاس بعد سحب التمويل لأنه أعتقد إنه مجرد دمية، وقال أن دالاس لا يملك الحكم على الاقتصاد المصرى حيث إنها مهمة البنك الدولى، وقد أعلن البنك عن سلامة الاقتصاد المصرى (٤٨) ونجد أن الغرب كان لديه أسباب عديدة لاتخاذ هذه الخطوة والتى أعلن فيها عن موقفه تجاه التمويل بوضوح، ومن ثم قامت مصر بإتخاذ الخطوات التى تساعدها فى بناء السد العالى بعيداً عن التمويل الغربى.

وأما عن الأسباب التى حاول الغرب أن يبرر بها سحب التمويل هو عدم تأكدهم من أن مصر التى ترهن محصول القطن من أجل التسليح سوف تكون قادرة على سداد القرض الغربى (٤٩)، كما رأت الولايات المتحدة أن المصادر التى خصصت للمشروع غير مؤكدة فى الوقت الذى ينفذ فيه عرض التمويل (٥٠)، كذلك كان عدم إخضاع عقود تنفيذ السد العالى للمنافسة كان أحد الذرائع الأساسية للانسحاب (٥١)، وأن البنك ذكر أنه تم سحب القرض لاحتمال قيام خلاف على توزيع المياه بين مصر والسودان أو تصاعد المنازعات حول مصالح الدول الأخرى المشاركة فى الاستفادة من النيل كأثيوبيا وأوغندا (٥٢).

أو ربما كان الغرض هو توقيع العقوبة على مصر لرفضها الانزلاق الى التكتلات العسكرية الغربية وكسر احتكار السلاح(٥٣) ويتضح من تصريحات دالاس أن الحكومة الأمريكية لم تبذل أى مجهود أثناء عرض المشروع على مجلس الكونجرس لإظهار سلامه المشروع (٥٤).

فيذكر أن دالاس خشى من الضغط على الكونجرس مما يؤثر على المعركة الانتخابية لايزنهاور، وأختار تهدئة أعضاء المجلس المعارضين بإعلان سحب التمويل بالإضافة إلى اعتراف مصر بالصين مما كان يعد استفرازاً لأمريكا (٥٥).

ولا يمكن أن نهمل ضغط أصدقاء أمريكا كبريطانيا التى أغضبها مهاجمة الحكومة المصرية لحلف بغداد[٥٦] وتعزيز الحركة القومية العربية فى الأقطار الأخرى مما يتعارض مع مصالح بريطانيا، كما كانت فرنسا غاضبة من مساعدة عبد الناصر للثوار بالجزائر، وبالنسبة لحلفاء الغرب كتركيا والعراق وإيران كانوا يرون أن سياسة عبد الناصر تشكل خطراً على أنظمتهم [٥٧]، هذا غير " سياسة عدم الانحياز " التى التزمت بها مصر وتغير التوجهات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة [٥٨]، وكذلك ذكر أن القرض كان متوقفاً على مدى رغبة الرئيس عبد الناصر فى البقاء بعيداً عن التورط مع الكتلة الشرقية وأن يتماشى مع سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا [٥٩]، فقد أعتقد دالاس أن سحب التمويل يزيد الضغط الداخلى على الرئيس عبد الناصر نتيجة لفشله فى تنفيذ السد وربما يحدث إنفجارا جماهيرياً يطيح بالرئيس بعيداً عن الحكم [٦٠]، والدليل على ذلك إنه ذكر فى بيان صحفى أن هذا الموقف لا يؤثر على علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة والشعب المصرى فالولايات المتحدة مهتمة برخاء الشعب المصرى [٦١]، وهذا البيان يلمح بأن سحب المشروع كأنه ضربة موجه ضد الرئيس عبد الناصر وليس الشعب المصرى. بذلك نجد أن التمويل تم عرضه بشكل رسمى بعد صفقة الأسلحة مع الأتحاد السوفيتى فى سبتمبر ١٩٥٥، رغم أن الحكومة المصرية كانت تعرض حاجتها لتمويل المشروع منذ عام ١٩٥٣ من الغرب، أيتم دراسة عرض للتمويل عامين ! وهذا يؤكد بالطبع أن العرض تم تقديمه لمواجهة النفوذ الشيوعى فى الشرق الأوسط، ثم كمحاولة للضغط على مصر من أجل إقامة سلام مع إسرائيل، ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، فقد فشلت الولايات المتحدة فى إيقاف صفقات الأسلحة لمصر بالإضافة لفشلها فى عملية الصلح بين مصر واسرائيل، وربما كان هذا الفشل نابعاً من سياسة الولايات المتحدة نفسها فى الشرق الأوسط، فقد كانت تدعو للسلام وترسل الأسلحة لإسرائيل، فكيف تطالب مصر بعدم الحصول على أسلحة والحكومة المصرية تشعر بالخطر يقترب، بالإضافة لذلك فقد فشلت فى

استماله مصر للاحلاف العسكرية التى ألفتها وبالتالى كانت لا تجد جدوي من تنفيذ التمويل خصوصاً بعد إصرار عبد الناصر على عدم الخضوع للسياسة الغربية مهما كان الثمن، فكانت له مقولة مشهورة " لن نشتري الخبز بالحرية " ولا نستطيع لوم هذا البطل فقد كان يخشى من التغلغل الاستعماري داخل مصر بعد أن عانت مصر منه فترة طويلة من الزمن، كما نجد أن الغرب كان غير جاد فى مسألة التمويل رغم التأكيد الرسمى فى ١٩٥٥ وعرض مذكرة الشروط والدليل على ذلك الوضع داخل الكونجرس الأمريكى ومجلس العموم البريطانى.

فقد كان هناك هجوم عنيف داخل الكونجرس حيث صرح جون سباركمان John Sparkaman عضو المجلس من ولاية الاباما Alabama فى يناير ١٩٥٦ إن قبول مصر للأسلحة السوفيتية يتعارض مع الجهود الغربية فى تنظيم العالم فى عملية الدفاع، بل إن مصر تقف مستعدة لفتح الباب أمام التغلغل الشيوعى عكس أصدقائهم "إسرائيل " - ونجده أهمل محاولة مصر للحصول على الأسلحة من الغرب - وقد شاركه فى الرأي السناتور وليام جينير William Jenner ، أما ولتر جورج George Waltter فقد عارض تقديم أي معونة خارجية على أساس طويل الأمدو كذلك ربط بين المعونة لبلدان الشرق الأوسط والنزاع العربى الإسرائيلى، كما أكد رئيس اللجنة الكلية للاعتمادات كلارنس كانون CGClarence Cannon فى الكونجرس أنه لن يوافق على الاعتمادات الخاصة ببناء لسد العالى (٦٢).

وننتقل إلى مجلس العموم البريطانى فنجد أن انطونى ناتنج Anthony Nuting قد وافق على المشروع ولكن بعد الاتفاق مع السودان، أما. فريزر H. Fraser أعتبر الاهتمام العام بالدول النهرية يمثل خطراً على مستقبل بريطانيا فى شرق أفريقيا (٦٣)، وكان د. جامانس D.Gammans يرى أنه لا مبرر للاستثمار داخل مصر نظراً لأن مصادرها الطبيعية محدودة، ورأى ج. جريفيس J.Griffiths أن هناك ما هو أفضل لإمداده بالأموال العامة كالبترول (٦٤).

وبدأ سلوين لويد Selwyu Liogd – وزير الخارجية البريطاني – إحدى الجلسات بالإعلان عن عدم اقتناعه بأن بريطانيا ستساهم فى التمويل أثناء الظروف الحالية، كما أكد فى حواره مع جريموند Grimond أن كل ما تعلنه بريطانيا سيكون بعد القرار الأمريكي، وقام شينويل Shinwell بتوجيه سؤال إلى لويد عما إذا كانت الأموال ستدفع لمساعدة مصر وتوضع فى المقابل شروط لتكون قناة السويس دولية – مما يدل على توجه الأنظار تجاه القناة – وكانت إجابه لويد بأن بريطانيا لم تدفع أموالاً بعد (٦٥)، ومعنى ذلك إنه كان من الممكن وضع شروط خاصة بالقناة ! ونستخلص مما سبق أنه بعد إعطاء التأكيد على التمويل فى ديسمبر ١٩٥٥ نجد أن الكونجرس ومجلس العموم يعارضون هذا التمويل، بل وبلغ الأمر فى مجلس العموم للإيحاء بوضع شروط تختص بالقناة. بالإضافة للأسباب التى ذكرت لسحب التمويل يمكن إضافة أن مصر استخدمت الدعاية ضد المخططات البريطانية فى وسائل الإعلام ونجاحها فى هذه المعركة أكسبها عداء بريطانيا وجعل أيدن يعتقد أن مصر وراء المتاعب التى تواجهها بريطانيا فى الشرق الأوسط(٦٦)، كما كان دالاس يرى أن عرض الاتحاد السوفيتى بالتمويل غير جاد وأن سحب التمويل " يكشف الوعود السوفيتية الجوفاء " ويترك عبد الناصر بلا معين (٦٧)، وكان يخشى كذلك من توقيع القرض وتفسير دول الحياد لذلك بأنه خضوع من الولايات المتحدة بالإضافة لتزايد عدد الخبراء السوفيت فى مصر حتى وصل عددهم الى ٢٠٠٠ خبير (٦٨).

وأعلن روبرت همفرى Ropert Humphry – مساعد وزير الخارجية الأمريكية – أن مشروع السد العالى كان من أعقد المشاكل التى واجهت الخارجية الأمريكية، ليس لأن المشروع كبير وتكاليفه ضخمه فحسب، بل كانت منطقة الشرق الأوسط منطقة اضطراب دولى بالإضافة لعدم تعاطف الكونجرس خاصة بعد رؤيته أن المساعدات الأمريكية لم تحقق الهدف الذى قصدته من وراء تقديم القرض، حيث كان الرئيس عبد الناصر دؤوباً على الدعوة لتكوين الوحدة العربية، كما كانت بعض

الدول بالشرق الأوسط تنادى بعدم تدعيم مصر إلا إذا قدم لها دعماً أكبر (٦٩)، كما نجد أن الولايات المتحدة عندما أصدرت قرارها بسحب التمويل أوردت عدة نقاط بنت عليها أسباب الانسحاب وركزت على ضخامة المشروع فضلاً عن استغراقه من (١٢ - ١٦) عام بتكلفة تصل إلى ١٣٠٠ مليون دولار، كما أن عدم التوصل لحل مقبول حول مسألة مياه النيل يؤثر على مصالح بعض الدول المشاركة بحوض النيل -المستعمرات الانجليزية و الفرنسية - بالإضافة الى افتقار مصر للقدرة الاقتصادية مما لا يشجع من الناحية العملية على الثقة فى وفائها بالتزاماتها المترتبة على تنفيذ المشروع، وكذلك أشارت بعض المصادر الأمريكية إلى تعدد الأسباب التى دفعت الولايات المتحدة لاتخاذ هذا الموقف وكان أهمها الضغط الصهيونى خاصة على الانتخابات الأمريكية التى كانت على الأبواب وذلك للحيلولة دون السماح بالنهضة الاقتصادية لمصر من جهه والصلح مع إسرائيل من جهه أخرى، وكذلك خوف الزراع الأمريكيين من القطن المصرى بعد إنشاء المشروع وتضخم إنتاج القطن المصرى، وأخيراً ضغط دول حلف بغداد على الولايات المتحدة كأصدقاء ولهم الحق فى المساعدة كدول صديقة عكس مصر التى تعادى سياسة الغرب، واتجه المعقبون السياسيون الى أن القرار السياسى الخاطئ الذى أتخذه دالاس من الممكن ان يؤدى لنتائج خطيرة فى الشرق الأوسط(٧٠)، ويمكن أن نستنتج تجمع العديد من العوامل التى دفعت الولايات المتحدة لسحب التمويل وكان أكثرها تأثيراً هو القوة الصهيونية المؤثرة فى مجرى انتخابات الرئاسة الأمريكية والتى كانت تحارب النهضة الاقتصادية فى مصر.

وقد كانت السياسة البريطانية تتفق تماماً مع السياسة الأمريكية بهذا الشأن وصرح المسئولون أن العرض قائم من حيث المبدأ ولكن نظراً لبعض الاعتبارات الاقتصادية التى حدثت أخيراً وأدت لنفى الاعتبارات السياسية بل أدت للانسحاب، ورأى المعقبون السياسيون البريطانيون أن سحب التمويل هو مظاهرة ضد سياسة الحياد التى كانت تنتهجها مصر، وقال لويد أن مصر لا يمكنها تنفيذ المشروع إلا بمساعدة

خارجية، كما ذكرت بعض التقارير الواردة من سفارة لندن بالقاهرة أن الاتحاد السوفيتي قدم عرضاً غير محدد لمساعدة مصر وإنها ستقدم عرضاً إضافياً إلى جانب العرض الغربي في حالة الاتفاق عليه (٧١). وترى الباحثة أن بريطانيا لو كانت تخشى فعلا من تدخل الاتحاد السوفيتي لكانت ألزمت مصر على عدم اشتراك الاتحاد السوفيتي في إعطاء أي قرض لهذا المشروع إذا أرادت التمويل من الغرب ولكن في الحقيقة ان بريطانيا كانت غاضبة من حصول مصر على الأسلحة السوفيتية رغم أنف الغرب، بالإضافة إلى إتباعها سياسة الحياد وأخيراً مهاجمة الأحلاف العسكرية الغربية والدعوة للوحدة العربية مما هدد الوجود البريطاني في الشرق الأوسط خاصة بعد طرد جلوب من الأردن، هذا غير أن القرار الأمريكي هو الذي يعتد به وعلى أساسه تحدد بريطانيا سياستها الخارجية،كما كان قرض البنك الدولي جزء لا يتجزأ من العرض الغربي.

أما عن المواقف الدولية من سحب القرض فقد أعلن شبيلوف استعداد بلاده لتمويل السد العالي في ٢١أغسطس– أي بعد تأميم القناة– إذا طلبت مصر ذلك وبدون شروط،كما علق راديو موسكو عن أن موقف الغرب يعد محاولة جديدة للضغط على مصر للعدول عن سياستها التي تتبعها، وأن الغرب مخطئ لو ظن أن انسحابه يعطل المشروع(٧٢) وقام بايرود بحمل رسالة من دالاس إلى الرئيس عبد الناصر يوضح فيها العواقب من تأميم القناة، وطرح فكرة إنشاء هيئة دولية من المنتفعين بقناة السويس تكون مسئوليتها حرية الملاحة في القناة في مقابل إعادة النظر بشأن التمويل، ورفض الرئيس عبد الناصر السيطرة الغربية في شئون مصر(٧٣)، وفي٢٦يوليو(٧٤) قامت الحكومة المصرية بتأميم القناه من أجل تمويل السد العالي بدون معاونة الغرب(٧٥)، وقام الرئيس عبد الناصر بسرد أحداث التمويل بل وأعلن أن مصر تقف جبهه واحدة وأن الحكومة المصرية قررت تأميم الشركة العالمية لقناه السويس وأنه سيتم تمويل السد العالي من دخل القناة (٧٦). وحصل هذا القرار على تأييد جامعة الدول العربية وكذلك المؤتمر الدائم الإسلامي بدمشق، وأعتبر من أعمال السيادة الوطنية بل ودعى

المؤتمر الإسلامى العالم الإسلامى للوقوف بجانب مصر لمواجهه الأساليب الاستعمارية ومقاطعة مؤتمر لندن الاستعماري (٧٧). كما أرسل أحمد حسين المذكرة التى أعدها أنور نيازى - الوزير المفوض من قبل الحكومة المصرية بواشنطن- من أن رجال السياسة الأمريكية تنفسوا الصعداء بعد خطبة الرئيس التى لم يعلن فيها عن أتخاذ إجراءات معينة ضد الغرب بتجميد الممتلكات الأمريكية فى مصر مما كان سيدفع الحكومة الأمريكية لاتخاذ موقف مضاد مما يزيد الأمر سوءً، ومع اعتراف الحكومة الأمريكية أن الرئيس عبد الناصر ومعاونية يعملون لمصلحة الشعب ولكن نظراً لتعارض سياسته مع السياسة الأمريكية فهى لم تمد له يد العون(٧٨) كما أعترف أديناور فى وقت متأخر بأن الغرب أخطأ التقدير عند رفضه لتمويل المشروع ولم يعطى السماح لألمانيا الاتحادية للقيام بهذه المهمة الاقتصادية نيابة عنه للحد من النفوذ الاشتراكى فى مصر ثم إتاحة فرصة تاريخية نادرة للرئيس عبد الناصر للظهور بمظهر بطل قومى مناهض لسياسة الغرب الاستعمارية (٧٩).

وأعلن وزير خارجية باكستان عن أسفه بسبب سحب التمويل الغربى، وأضاف إنه يتمنى أن تتمكن مصر من تعديل الموقف لما فيه الخير للشعب المصرى، كما صرح مسئول لبنانى بأن تراجع الغرب عن التمويل يعتبر عملاً عدائياً موجهاً ضد العرب وأن أمريكا أثبتت عكس ما تنادى به من معاونة الشعوب للنهوض بمستوى لائق وبذلك توغر صدر العرب فى الوقت الذى تغدق فيه العطايا والهبات على إسرائيل وأضاف أن العرب ينظرون بعين الاعتبار لهذه السياسة العدوانية الغربية، كما صرح رئيس الوزراء السودانى بأن سحب العرض الأنجلو - أمريكى لن يؤثر على مفاوضات مياه النيل التى من المزمع بدءها خلال أسابيع قليله كما صرح مصدر رسمى سورى بأن مصر تستطيع تنفيذ المشروع دون الإخلال بكرامتها وسيادتها، وعلى النقيض أعلن ناطق باسم الخارجية الفرنسية اغتباط بلاده للموقف الحازم الذى اتخذته الولايات المتحدة من مصر، ويرى إنه يعتبر دليلاً على إنتهاج سياسة إيجابية جديدة ضد مصر،كما بعث بن

جوريون بخطاب شكر لـ دالاس لموقفة الحازم إزاء هذا المشروع بالإضافة إلى تصريح وزير مالية كندا بأن بلاده لن تتقدم باقتراح للبنك الدولى لتغيير سياسته تجاه مصر(٨٠). (لعل الحقائق ظهرت بعد العرض السابق – من شكوك أحمد حسين – عن محاولة بعض الدول عرقلة مسأله القرض لمصر فى البنك الدولى وما كان للموظفين اليهود الموالين لإسرائيل من دور فى التضامن ضد مساعدة مصر لعدم تحقيق التنمية الاقتصادية بها).

وقد كان من المنتظر قيام الرئيس عبد الناصر بزيارة للاتحاد السوفيتى ولكنها تأجلت إلى اغسطس (٨١)، وقام أحمد حسين بإرسال خطاب إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية يخبره بأن هناك مناورات من جانب الولايات المتحدة ضد مصر من خلال تشجيع الدول القريبة من منابع النيل – مستعمرات – للقيام بمشروعات للتخزين وتوليد الكهرباء وغيرها من المشروعات على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم المساعدات اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات، بل وأكدت أنه لا يجوز لمصر اعتبارها صاحبة الحق الأول فى هذه المياه، وأن مشروعات المياه يجب أن تكون إقليمية شاملة تخدم المنطقة كلها ويجب الاستغناء عن المشروعات التى تخدم مصر وحدها، وأكد السفير أن استمرار هذه المناورات من الممكن أن تدخل طور التنفيذ مما يفقد مصر كميات كبيرة من المياه وتجعل مصر عرضه للضغط والتحكم بل والتهديد فى صميم حياتها على مدى الأجيال القادمة، وأرفق مع هذه المذكرة مقالا نشرته جريدة نيويورك تايمز New york Times للصحفى ب. هانت ريتشارد P.Hunt Richard يفيد بأن هناك ثلاث ولايات بشرق أفريقيا تبحث موضوع مياه النيل، بالإضافة لوجود مناطق تعترض على حق مصر فى مياه بحيره فيكتوريا (٨٢).

وأثناء كل هذه الأحداث كانت تزداد المشكلات المائية التى تعانى منها مصر حيث أستنفدت جميع مياه التخزين الإضافية الناتجة عن تعليه خزان أسوان وإنشاء سد جبل الاولياء، مما سبب عجزاً كبيراً فى المخزون المائى منعها من السير فى التوسع

الزراعى، بل ووصل الأمر لتهديد الزراعات القائمة بالبوار (٨٣)، بالإضافة إلى ذلك نجد السودان بدأت فى تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى التوسع الزراعى وأعدت لذلك مشروع المناقل (٨٤) للتوسع فى حوالى ٨٠٠ الف فدان تعتمد فى ريها على خزان الروصيرص من النيل الأزرق وكذلك بدأت فى الاستعداد لتنفيذه، وسيتم الانتفاع به على مرحلتين فيبلغ جملة ماتسحبه السودان فى العام من مياه النهر حوالى ٦,٥ مليار م٣مقدرة عند أسوان، مقابل ٣,٥ مليار م ٣تسحبها السودان فى ذلك الوقت قبل الانتفاع بخزان الروصيرص (٨٥). ويكون من نتيجه هذا التوسع تعذر ملء الحياض وتعذر ملء خزان أسوان بوجه عام (٨٦).

وقد كانت اتفاقية مياه النيل الموقعة فى ١٩٢٩التى كانت تهدف لتنظيم مياه النيل تلزم السودان بعدم إنشاء أى خزان قبل أن تدبر مصر أحوالها، بل واعتبرت مصر أن مشروع السد العالى عند أسوان هو أسرع السبل للحصول على المياه لذا يعد من المشروعات المفيدة لمصر والسودان(٨٧).

وفى أغسطس ١٩٥٧ قام أحمد حسين بإرسال مذكرة لوكيل وزارة الخارجية المصرية والتى أعدها محمد نجيب بالمكتب الصحفى عما نشرته مجله تايم Time من أن الرئيس عبد الناصر يشكو من خيبة أمل وأن حديثه عن مشروع السد العالى فى خطب مجلس الأمة يعد لغطًا سياسيًا، فهو يعلم أن الطريق الوحيد للنهوض بالبلاد هو إستعادة العلاقات الطيبة مع الغرب(٨٨).

وتعطى هذه المذكرة دلالات واضحة من أن الغرب كان لا يزال يعتقد أن مصر ستلجأ إليه مرة أخرى ولكن بشروطه نظراً لتأخر مشروع السد، وفى الحقيقة أن مصر كانت تواجه مشكلات عديدة وتحاول حلها بالإضافة للبحث عن كيفية التمويل فى ظل الحصار الاقتصادى الذى فرضه عليها الغرب.

كما كان لدى مصر من الأسباب ما يحملها على سرعة تنفيذ السد العالى كإقامة السدود المؤقته لمداخل ومخارج انفاق التحويل للنهر قبل تشغيل محطة كهرباء خزان

أسوان التى كان منتظر إدارتها فى منتصف عام ١٩٦٠تلافياً لصعوبة تنفيذ السدود وزيادة تكاليفها تبعاً لذلك (٨٩).

وظهرت بعض الحلول السريعة المؤقته لتأجيل السد العالى والاكتفاء بالتوسع الزراعى فى الاراضى الشاسعة بالاقليم السورى (٩٠).

كما قام ولنجتون لون - مراسل صحيفة سكريت هورد فى القاهرة - بالتعليق على خطب الرئيس جمال عبد الناصر بأنها توحى بانه يريد فترة من الهدوء السلمى ليتفرغ لشئون بلاده الداخلية، فى حين أمتنع ولنجتون عن الإدلاء بالمساعى الأمريكية لاكتساب دول الشرق الأوسط(٩١)، كذلك قام المعقب الإنجليزي روبيـن داى بإجراء حديث مع الرئيس عبد الناصر أذاعته شركة التليفزيون البريطانية وكان حول تمويل السد العالى، وذكر عبد الناصر إنه سيتم التمويل من دخل قناة السويس، واستفسر روبين عن العرض السوفيتى لتمويل المشروع وأجابه الرئيس عبد الناصر بأن هناك عرضٌ مبدئياً من قبل الاتحاد السوفيتى قبل سحب العرض الغربى ولم تناقش تفاصيله، ولكن بعد انسحاب الغرب قررنا الاعتماد على أنفسنا (٩٢).

وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٥٧ أعلن السفير المشرف على الشئون الاقتصادية المصرية لوكيل وزارة المالية والاقتصاد المصرى إنه وصل من السفارة المصرية بموسكو مساء أمس برقية تفيد بأن نائب وزير الخارجية السوفيتى يؤكد على إعطاء مصر قرضاً من الاتحاد السوفيتى على أساس تمييز مصر عن غيرها ومراعاة مساعدتها لا للحصول على الربح منها، ثم أن مدة السداد للقرض تبدأ بالتسليم الكامل بجميع الآلات لكل المنشآت، بالإضافة الى أن القرض سيفى بأحدث الالات التى وصل إليها العلم والفن الصناعى(٩٣)، ونستطيع أن نتلمس ما فى هذا العرض من معانى تحمل الاحترام لدولة عربية، كما لا نجد أي إشارات لفروض سياسية أو غيرها ومن ثم نجده عرض يشجع على الاتفاق بـدون جدل طويل الأمد مثلما حدث مع الغرب.

لذا نجد الرئيس عبد الناصر يشعر بالاطمئنان والدليل على ذلك إعلانه فى الجلسة الافتتاحية لمجلس الامة فى ٢٧ يوليو ١٩٥٧ أن مشروع السد العالى هو حجر الزاوية لمواجهة المستقبل، كما أن ضخامة المشروع يجب أن تقاس بالحاجة إليه ولابد أن نسبق الزمن[٩٤]، وفى ٥ يناير فوض عزيز صدقى – وزير الصناعة – لتوقيع الإتفاقية مع الاتحاد السوفيتى، وسافر لوضع كافة التفاصيل للقرض على أساس حساب الروبل إلى الجنيه المصري وسعر الذهب الخالص، كما قام عبد الحكيم عامر- نائب رئيس الجمهورية – بزيارة الاتحاد السوفيتى ووضع أسس التعاون للاتفاق مع الاتحاد السوفيتى، وكان بمثابة الخطوط الرئيسية التى رسمت فى موسكو [٩٥] وقام الرئيس جمال عبد الناصر بزيارة الاتحاد السوفيتى فى ٢٨ ابريل ١٩٥٨للاحتفال بعيد العمال فى أول مايو وألقى عبد الناصر كلمته التى أشاد فيها بالمساعدات السوفيتية التى قدمت لمصر وعدم ارتباطها بأية شروط أو قيود [٩٦]، كما قام عبد الحكيم عامر بزيارة أخري فى أكتوبر للاتحاد السوفيتى وتم تحديد القرض خلالها بـ ٤٠٠ مليون روبل (٣٥مليون جنيه مصري) [٩٧] بناء على قرار رئيس الجمهوريه بالموافقة على الاتفاق بشان المعونة الفنية لبناء السد العالى، وتفويض المشير عبد الحكيم عامر بالتوقيع عليه[٩٨] كما حضر إلى القاهرة وفد من الخبراء السوفيت فى ١٤ نوفمبر برئاسة بيتى نيكتين – نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية للاتحاد السوفيتى- للاتفاق على تفاصيل القرض السوفيتى والتفاهم على أسس المشروع [٩٩] وتمكنت حكومة الجمهورية العربية المتحدة من الاتفاق مع حكومة الاتحاد السوفيتى فى ٢٧ديسمبر ١٩٥٨ على الاتفاق بشأن المعونة الفنية الاقتصادية لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع السد العالى [١٠٠].

وقد تضمن هذا الاتفاق الأعمال التى سيتم تنفيذها خلال المرحلة الأولى وتبعاً لذلك أعد برنامج للقيام بالدراسات اللازمة بين الجانبين المصرى والسوفيتى بخصوص إرسال الأخصائيين السوفيت الى القاهرة، فى حين تقوم مصر بتكوين هيئة

خاصة لإدارة السد يعهد إليها بالشئون الإدارية والفنية والمالية، على أن يقوم بتنفيذ الأعمال الخاصة بالمشروع مقاولون مصريون مع الإستعانه بالخبرات السوفيتية بتحديد مسئولية الهيئات السوفيتية فى الإدارة الفنية مع تركيب وتشغيل الآلات والمعدات طبقاً للمواعيد المتفق عليها بين الجانبين.

على أن تقوم الجمهورية العربية المتحدة بتسديد القرض على ١٢قسطًا سنويًا متساويًا، وتبدأ فى تسديد الأقساط بعد عام واحد من إتمام المرحلة الأولى للسد العالى وألا يتأخر عن أول يناير ١٩٦٤، ويكون السداد عن طريق فتح حساب فى البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحدة لمصلحة بنك اتحاد الجمهوريات السوفيتية، وأن تقوم الهيئات السوفيتية بشراء سلع من الجمهورية العربية المتحدة بهذه المبالغ.

أما بالنسبة لنفقات الهيئات والخبراء السوفيت تقوم مصر بدفعها للهيئات السوفيتية، على أن تدفع كافة مصروفات الاخصائيين داخل الحدود المصرية وكذلك نفقات السفر، وفى حالة حدوث نزاع بيين السلطات المصرية مع الهيئات السوفيتية حول أى موضوع يتصل بهذا الاتفاق يتم التشاور فيه بين ممثلى الحكومتين للتوصل إلى اتفاق بشأن الخلاف المشار إليه. وعلى أثر هذا الاتفاق قام مهندسو هيئة التكنوبروم اكسبورت Technoprom export السوفيتية بفحص المشروع ودراسته مرة أخرى، وقام المهندسون السوفيت بإدخال بعض التعديلات على المشروع وقاموا بتقديم تقاريرهم عن المشروع المعدل، وعرضت مصر هذه التقارير على هيئة الخبراء العالميين ودعتهم إلى القاهرة فى الفترة من٧ إلى١٥ يونية ١٩٥٩ لمعرفة رأيهم فى التعديلات [١٠١]، وبعد توقيع الاتفاقية بين مصر والاتحاد السوفيتى أدركت الدول الغربية أن المرحلة الأولى من السد العالى أصبحت حقيقة واقعة – وليست مجرد وعود كما فعل الغرب مع مسأله التمويل – وظهرت فى عام ١٩٥٩ موجة من التهافت على المشروع فى كثير من الدوائر الغربية والشرقية، وأبدت العديد من الشركات الأجنبية استعدادها للمساهمة فى تنفيذ أعمال المقاولات التى تتطلبها المرحلة الاولى، كما

أعلنت بعض الصحف الأوربية عن استعداد بلادها لتمويل المرحلة الثانية بعد أن فاتتها المرحلة الأولى، وورد فى أحد النشرات التى تصدرها هيئة الاستعلامات فى اتحاد جنوب أفريقيا تصريح لأحد الوزراء بأن القوات السوفيتية ستنشئ لها قاعدة عسكرية فى منطقة أسوان، واستكمالا للأهداف السوفيتية سيتم بناء اسطول من الطائرات النفاثة يمكن تحويلها إلى ناقلات جنود عند الحاجة(١٠٢).

هكذا نجد أن الغرب قلق من إزدياد النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط وخصوصاً بعد الاتفاق مع مصر، ونجد الإعلان عن الاستعداد للتمويل من الغرب مجرد وسيلة لدخولهم فى مصر ومحاولة أخذ مكان السوفيت، ولكن من يعطى لادعائهم الاهتمام بعد سحب التمويل بشكل مهين وفى نفس الوقت لا يستطيعون الاقتناع بأن هذا التعاون كان غرضه البناء وليس إعلان الحرب. كما تم توقيع عقد الاتفاق بشأن المعدات التى سيصدرها الاتحاد السوفيتى للقاهرة، وخلال هذا العقد تم التأكيد على الاتفاق السابق فى ديسمبر ١٩٥٨، بالإضافة لتحديد نوع المعدات وشروط التسليم على أن يكون ميناء الإسكندرية البحري هو مكان التسليم، كما اشتمل على ثمن المعدات وكذلك أجرة الشحن والتأمين بالإضافة إلى تكاليف التصميمات الفنية الخاصة بهذه المعدات (١٠٣)، وقد قام موسى عرفة - وزير الأشغال ورئيس لجنة بناء السد العالى- بإرسال خطاب إلى المشير عبد الحكيم عامر مضمونه أن يتم توريد المعدات اللازمة قبل نهاية هذا العام حتى يمكن البدء فى المشروع أواخر ديسمبر(١٠٤)، وجاء إلى القاهرة وزير القوى الكهربائية السوفيتى ليشترك فى احتفالات السد العالى حاملا معه رسالة من خروشوف للرئيس عبد الناصر أشاد فيها بالتعاون بين البلدين فى سبيل رخاء الشعب المصرى، فاستنتج الرئيس عبد الناصر رغبة السوفيت فى تمويل المرحلة الثانية للسد العالى، كذلك دار حديث بين السفير السوفيتى ووزير القوى الكهربائية مع عبد الناصر عن تمويل المرحلة الثانية وطلب منهما عبد الناصر سؤال الحكومة السوفيتية عن مدى استعداد بلدهم لتمويل المرحلة الثانية،

وبعد عدة أيام طلب الوزير السوفيتى مقابلة الرئيس عبد الناصر وتمت المقابلة فى ١٨ يناير ١٩٦٠ وسلمه جواب يتضمن موافقة الحكومة السوفيتية على تمويل باقى مراحل السد وبنفس شروط المرحلة الاولى(١٠٥).

وفى ١٢أغسطس ١٩٦٠ سافرت بعثة من لجنة بناء السد العالى للمفاوضة فى عقد الاتفاق الثانى برئاسة موسى عرفة، ومثل الجانب السوفيتى فى المحادثات هيئة من خبراء الهندسة والاقتصاد برئاسة ارخبيوف - نائب رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية والخارجية (١٠٦)، وبذلك تم عقد الاتفاق بين الجانبين فى ٢٧أغسطس ١٩٦٠(١٠٧) وكانت قيمة القرض ٩٠٠مليون روبل (٧٨,٤ مليون جنية مصري) لتغطية تكاليف المرحلة الأخيرة ومن ثم قامت مصر بشراء المعدات اللازمة لبناء السد العالى ومحطة الطاقة الكهربائية (١٠٨)، وقد تضمن الاتفاق الثانى ما سيتم إنشائه بالمشروع على أن تقوم الهيئات السوفيتية بإعداد التصميم بالكامل وكذلك الرسومات وبيانات التشغيل، بالإضافة إلى الاتفاق على أن يتم قيام الهيئات السوفيتية بما يترتب على المشروع من مشروعات كأعمال السد واستصلاح الاراضى، ووضع الخطط اللازمة لاتمام المشروع فى شكلة النهائى عام ١٩٦٨، وكذلك اختيار جميع المعدات اللازمة لخطوط نقل الكهرباء من أسوان للقاهرة، وكذلك توريد قطع الغيار اللازمة لجميع المعدات المستخدمة من قبل بالإضافة لقيام الهيئات السوفيتية بالاعمال التى تتطلب خبرة خاصة، وقام إرخبيوف بتوقيع الأتفاق من الجانب السوفيتى، وموسى عرفة من الجمهورية العربية المتحدة فى حفل بقصر الكرملين، وقد سيطرت الروح الودية والتفاهم الذي كان يتسم به المسئولين السوفيت، وبذلك انتهت معركة التمويل فى ظل تعاون الاتحاد السوفيتى مع مصر ساعد فى الانتصار على شبح الجوع والخوف من الفقر الذى كان يهدد البلاد، وانتصرت على الغرب بالنجاح فى بناء هذا المشروع بمساعدة السوفيت، وأكد سوء تقدير الغرب بأن مصر لن تنال مساعدة سوى من الغرب، ولم يبق سوي الاتفاق مع السودان بشأن مياه النيل للبدء فى تنفيذ المشروع.

وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تقديره للاتحاد السوفيتى على أساس أنه رغم الخلاف الذي حدث عام ١٩٥٩ لم يؤثر على العلاقات بين البلدين فى تنفيذ الاتفاق الأول بل وبدأ الاتفاق الثانى (١٠٩).

حواشى الفصل الثالث

(١) فطين أحمد فريد، العلاقات المصرية الامريكية، ج ١، مطابع الدار الهندسية، ٢٠٠١، ص ١٤٧-١٤٨.

(٢) وقام لويد بزيارة البحرين وهتفت الجماهير ضده وضد بريطانيا وعطلت سيارته وأتلفت سيارات مرافقية، وألقت بريطانيا باللوم على عبد الناصر، فؤاد المرسى، العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٤٣-١٩٥٦)، القاهرة، ب.ت، ص ١٩٨.

(٣) وأشار لويد فى حديثة إستعداده لحل مشكلة المياه ببين مصر والسودان، وقال ناصر له أن الغرب يثير المشاكل فى وسائل الاعلام مما يثير السودان ضد مصر فكيف يكون لويد وسيط بين مصر والسودان لحل مشاكلهم، حديث الزعيم جمال عبد الناصر الى الأمة، ج ١، ١٩٥٢-١٩٥٤، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٥١٠.

(٤) كان طرد جلوب نتيجه للصراع بين الحكومة والشعب من أجل الانضمام لحلف بغداد وكان الشعب يستنكر الحلف مما أضطر الملك حسين لطرد جلوب.

صلاح بسيونى، مصر وأزمه السويس، مكتبه الدراسات التاريخية، ١٩٧٠، ص ١٧.

(٥) هنرى أزو، فخ السويس، ت محمود حسن ابراهيم، م أحمد كمال، القاهرة ١٩٦٦، ص ١٢٣.

(6)F.o, Prem 11/1282 , From, Cairo to f.o , No 438 , 5 Mars 1956.

(٧) عودة بطرس عوده، عبد الناصر والاستعمار العالمى، بيروت، ١٩٧٥، ص ٣٢٥.

(8)F.o, Prem 11/1282 , op.cit , No 438 , 5 Mars 1956.

(٩) فقد عرض وقف شحن الأسلحة الفرنسية لإسرائيل مقابل وقف المساعدات المصرية للجزائر وقوبل بالرفض من عبد الناصر. عودة بطرس عودة، المرجع السابق، ص ٣٢٥-٣٢٦.

(١٠) نفسه

(١١) فؤاد المرسى، المرجع السابق، ص ١٩٨-١٩٩.

(12)F.o, Prem 11/1282 , From f.o to Washington , No 1756, 11 Mars 1956.

(١٣) فقد تم الاتفاق فى مجلس الشيوخ على ألا تصرف الأموال لأى دولة يساعدها السوفيتى:

Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle east 1914-1956, London, 1963,p 191.

(14) F.o, Prem 11/1282 , op.cit, No 1759, 27 Mars 1956.

(١٥) وهى عبارة عن شراء عشرة الاف طن من الصلب مقابل بيع ٤٥ ألف قنطار للقطن السوفيتى، عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الامريكية (١٩٣٩-١٩٥٧)، تاريخ المصريين، ١٩٩١، ص ٣٥٥.

(١٦) نفسه.

(17)Foreign Relation of u.s (1955-1957), vol xv , Arab-Israeli disPute, Washington, 1989, p 409-413.

(18) Addison Herbert, Sun and Shadow at Aswan , London,1959,p130.

(١٩) فؤاد المرسى، المرجع السابق، ص ٢٠٢-٢٠٣.

(٢٠) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ت جريدة النهار،بيروت ١٩٧٢، ص ٩٥-٩٧.

(٢١)عودة بطرس عودة، المرجع السابق، ص ٣٢٧-٣٢٨.

(٢٢) وقد كان كرد فعل للتصريحات التى أدلى بها خروشوف فى لندن والتى أعلن فيها استعداده للانضمام إلى حظر السلاح المفروض على الشرق الأوسط مما دفع عبد الناصر لتحسين علاقته مع الصين كمصدر محتمل للحصول على السلاح، ممدوح مصطفى منصور، الصراع الأمريكى السوفيتى فى الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٧٤-١٧٥.

(24)Muhammed Abdel-Wahab,Nasser and Amercain Foreign policy (1952-1956) , American university , 1989,119.

(٢٤) أحمد فريد، المرجع السابق، ص ١٥٤.

(25) Muhammed Abdel Wahab , op.cit , p 119.

(٢٦)جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، ت عبد الرؤوف أحمد عمرو، تاريخ المصريين، ١٩٩٨، ص ٢٧٩-٢٨٠.

(٢٧)عودة بطرس عودة، المرجع السابق، ص ٣٢٩-٣٣٠.

(٢٨) فقد أعلن إنه لا يعتقد إمكانية بناء السد العالى بدون تضحية بجزء من الشعب المصرى، وإذا كان من الممكن قبول العرض السوفيتى فهو لا يصدق التكفل بمشروع له هذه الاهمية بدون أن يؤثر على الاقتصاد المصرى:

Muhammed Abdel - wahab , op.cit , p 119-120.

(٢٩)عبد الرؤوف أحمد عمرو، المرجع السابق، ص ٣٥٨-٢٦٠.

(٣٠)عوده بطرس عوده، المرجع السابق، ص ٣٣٠.

(31) Addison Herbert , op.cit ,p 131.

(٣٢)أرسكين تشايلدرز،الطريق الى السويس،ت خيرى حماد،القاهرة١٩٦٢،ص ١٧٧.

(٣٣) محمد عبد الفتاح أبو الفضل،تاملات فى ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢،ج١،القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٠١.

(٣٤) وجيه عتيق،السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الالمانية (١٩٥٢-١٩٦٥)،القاهرة ١٩٩١، ص ١١٨-٢٢٢.

(٣٥)فطين أحمد فريد، المرجع السابق، ص ١٥٩ ؛ محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(36) Ashibl yusuf , the Aswān High dam , Beirut, 1971 , p 53.

(٣٧)عبد الرؤوف أحمد عمرو، المرجع السابق، ص ٣٦٠-٣٦١.

(٣٨) فطين احمد فريد، المرجع السابق، ص ١٦١.

(٣٩) محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، ط ٣، مركز الاهرام ١٩٩٦، ص ٤٩٩.

(٤٠) فطين أحمد فريد، المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٤١) نفسه، ص ١٦٢، ١٦٥.

(٤٢) محمود فوزى، حرب السويس ١٩٥٦، ت مختار الجمال، ط ١، القاهرة ١٩٨٤، ص ٤٤-٤٥ ؛ لمزيد من المعلومات أنظر الاهرام، العدد ٢٩١٥٥، ٧ أكتوبر ١٩٦٦، الملحق الاسبوعى، سلسلة مقالات محمد حسنين هيكل.

(٤٣)العجيب فى الأمر أن البنك الدولى أرسل خطاباً للقيسونى فى ١١ يوليو يشيد فيه بسلامه المشروع وكذلك سلامه الاقتصاد المصرى وعزم البنك على المضى فى القرض.حافظ داود طوقان، السد العالى العظيم، القدس، ١٩٧٢، ص ١٥-١٦.

(٤٤) نفسه.

(٤٥)اللجنة الاهلية المصرية للرى والصرف، النيل وتاريخ الرى فى مصر، الهيئة العامة للمساحة، .

١٩٩٠، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٤٦)عبد الرؤوف أحمد عمرو، المرجع السابق، ص ٣٧٥-٣٧٦.

(٤٧)فؤاد المرسى، المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(٤٨)أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، ج٢، بيروت، ١٩٧٨، ص ٨٥.

(49)Elizabeth Monroe, op.cit, p 192.

(50) Dawisha Karen, Soviet foreign policy to Wards Egypt, New,yourk , 1979, p 14.

(٥١) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكى، القاهرة ١٩٩٩، ص ٥٢.

(٥٢) سماح يس، البقرات والسنابل والسد العالى، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٠٩.

(٥٣) خاصة بعد أن قامت بعض الدول العربية كسوريا ولبنان باتخاذ مصر مثلاً واتبعتها فى شراء الأسلحة من الكتلة الشيوعية:

JR Arthur Goldschmidit , op.cit , p 106.

(٥٤) على صبرى،التطبيق الاشتراكى فى مصر، ط ٤، كتب قومية،ب-ت، ص ١٣١-١٣٢.

(٥٥) محمد جلال كشك، ثورة يوليو الامريكية، ب-ط، ١٩٨٨، ص ٤٦٦.

(٥٦) فقد تسربت أخبار لجمال عبد الناصر عن طريق وزير عراقى سابق بأنه قد دار فى بعض جلسات حلف بغداد خلال شهر ابريل ١٩٥٦الاعلان عن قرار بريطانيا بالإنسحاب من تمويل مشروع السد العالى: أحمد حمروش، المرجع السابق، ص ٨٢.

(٥٧) محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، المرجع السابق، ص ٩٧-٩٨؛ممدوح مصطفى منصور، المرجع السابق، ص ١٧٧.

(58)Ashibl yusuf , op.cit , p 33.

(٥٩) محمود محمد جمال الدين،(١٩٥١-١٩٥٦) عرض تحليلى للاحداث فى تاريخ مصر المعاصر، ط ١، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٣٢٥-٣٢٦.

(٦٠) عبد الرؤوف أحمد عمرو، المرجع السابق، ص ٣٧١-٣٧٢.

(٦١) صلاح بسيونى، المرجع السابق، ص ٢٥-٢٦.

(٦٢) رضا أحمد شحاته، تطور إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥٠٧، ٥٠٨.

(63) London, 1956, p 1756, 57. Parliamentary Debates, Session 55, 1956,
10 th - 27 th April , Vol 551,

(64)Parliamentary Debates, Session 25 June 1955 - 6 Julg 56, Vol 555 p 990.

(65) parliamentary Debates, Session 23July - 2 Augest 1956 , Vol 557 .
London , 1956, p 411-414.

(٦٦) صلاح نصر، مذكرات الصعود، ج ١، القاهرة، ١٩٩٢، ص ٣٩٢.

(٦٧) فؤاد المرسى، المرجع السابق، ص ٢٠٥.

(٦٨)عبد الرؤوف أحمد عمرو، المرجع السابق، ص ٣٦٤-٣٦٥.

(٦٩) محمود زكى عبد اللطيف وأخرون، السد العالى، القاهرة ١٩٧١، ص ٢١.

(٧٠) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٨٣، رقم الملف ١/٤/٧، ٤-٨-١٩٥٦، أرشيف سرى جديد.

(٧١) نفسه .

(٧٢) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق.

(٧٣) فطين أحمد فريد، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٧٤) قرار التأميم أنظر الوقائع المصرية،العدد ٦٠عدد غير اعتيادى،٢٦ يوليو١٩٥٦،ص١-٢.

(75)Marlowe John, Anglo Egyption Relations 1800-1956,second edition,inc. 1956, 420

(٧٦) حديث الزعيم جمال عبد الناصر إلى الأمة، المصدر السابق، ص ٥١٥-٥١٨.

(٧٧) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٨٣، المصدر السابق.

(٧٨) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٥٩، رقم الملف ١/٨٦/٧٣٢، ٢٩ يوليو ١٩٥٧، أرشيف سرى جديد.

(٧٩) وجيه عتيق، المرجع السابق، ص ١٢٤-١٢٥.

(٨٠) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٨٣، مذكرة أعدتها الخارجية المصرية، أرشيف سرى جديد.

(٨١) عبد العزيز كامل، فى أرض النيل، القاهرة ١٩٧١، ص ١٠٨.

(٨٢) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٤٤، رقم الملف ١/٨٦/٧٣٢، ٧ أبريل ١٩٥٧، ص ١، ارشيف سرى جديد.

(٨٣) عبد المنعم شميس،الجمهورية العربية المتحدة بعد عام، ب - ت،١٩٥٩، ص ٩٦.

(٨٤) تقرير اللجنة التى تشكلت بالوزارة لبحث مشروعات ضبط النهر وأثرها فى زيادة الايراد الصيفى ودفع الفيضانات، ص١-٢.

(٨٥) مذكرة عن مشروع السد العالى، طاهر محمد ابو الوفا وأحمد الزرقانى، إدارة السد، سبتمبر ١٩٥٨، ص ٦.

(٨٦) مذكرة بضرورة تنفيذ السد العالى، إدارة السد العالى،٨يناير ١٩٥٨، ص ٥.

(٨٧) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٨٣، المصدر السابق.

(٨٨) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٤٤، رقم الملف ١/٨٦/٧٣٢، ٥أغسطس ١٩٥٧، ص ١، أرشيف سرى جديد.

(٨٩) مذكرة بضرورة المبادرة بتنفيذ مشروع السد العالى، المصدر السابق، ص ٥.

(٩٠) سماح يسين، المرجع السابق، ص ١٠٧-١٠٨.

(٩١) وثائق الخارجية، المصدر السابق.

(٩٢) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١٢١٨، رقم الملف ٢/١٨، ١يوليو ١٩٥٧، أرشيف سرى جديد.

(٩٣) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٥٩، المصدر السابق.

(٩٤) مجلس الامة، دور الانعقاد العادى الاولى، مضبطة الجلسة الافتتاحيه، م ١، ٢٢يوليو ١٩٥٧، ص ٣٠.

(٩٥)الاهرام، العدد ٢٩٥٩، ٥ يناير ١٩٥٨، ص ١، عمود ٣-٤.

(٩٦)عبد اللطيف البغدادى، مذكرات، ح ٢،المكتب المصرى الحديث ١٩٧٧، ص ٤٩.

(٩٧)موسى عرفة، السد العالى، دار المعارف، ١٩٦٥، ص ٥٢-٥٣.

(٩٨)الجريدة الرسمية، العدد ٢٥، قرار رقم ٩٩٨، ٢٨أغسطس ١٩٥٨، ص ٢٤.

(٩٩)حسن زكى،السد العالى وسياسة ضبط النيل،المطابع الأميرية، ١٩٧٦، ص٩٢-٩٣.

(١٠٠) أنظر قائمة الملاحق، ملحق ١، ص.

(١٠١)طاهر محمد أبو الوفا،مشروع السد العالى، ح ١، الإسماعيلية، ١٩٦٧، ص ١٦٧-١٦٩.

(١٠٢) موسى عرفة، المرجع السابق، ص ٦٤-٦٦.

(103)On Rendering Technical assistance In canstruction of the first stage of the high aswan dam, Cairo, 8 Sep., 1958 , p 1-5.

(١٠٤) طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(١٠٥) ربما كان هدف الأتحاد السوفيتى هو الاسراع بالموافقة على التمويل لقطع الطريق على الدكتور أيرهارد وزير الاقتصاد فى ألمانيا الغربية والذى كان سيصل إلى القاهرة فى ٢٤يناير ١٩٦٠، وكان ينوى إبداء استعداد ألمانيا للمساهمة فى باقى تمويل باقى مراحل المشروع عبد اللطيف البغدادى، المرجع السابق، ص ١٠٣.

(١٠٦) موسى عرفة، المرجع السابق، ص ٥٦، ٧٤.

(١٠٧) أنظر الملاحق، ملحق ٢.

(١٠٨) نجلاء ابو عز الدين، ناصر العرب، ت. فريد ابو عز الدين، القاهرة، ١٩٨٨، ص٦٤.

(١٠٩) الطليعة، العدد ١١، نوفمبر ١٩٧٠، محمد سيد أحمد، ص ٨٥.

الفصل الرابع
مصر ودول حوض النيل
وتوقيع اتفاقية مياه النيل مع السودان ١٩٥٩

تجرى مياه النيل في عشر دول[1] فالنهر يمتد من بحيرة فكتوريا نيازا بأواسط أفريقيا جنوباً إلى مدينة رشيد شمالا على البحر المتوسط لمسافة ٦٨٢٥ كم وتشمل مساحة حوض النيل حوالى ١٠٪ من جملة مساحة قارة أفريقيا[2] لذا قامت جهود مصرية منذ فجر التاريخ للاهتمام بالسودان وما وراءة لأنها كانت ترى أن سلامة وادى النيل برمته بمثابة مسألة حياة أو موت " من وجهة نظر حكام مصر آنداك "، كما أراد محمد على فتح السودان لضمان مياه الرى للأراضى المصرية وذلك بالاستيلاء على منابع النيل فى السودان وأرسل عدة حملات[3]لاكتشاف منابع النيل[4].

وقد قام وكيل وزارة الأشغال مصطفى فتحى بإرسال مذكرة للسفارة المصرية باثيوبيا وكانت بوجه عام تحمل معانى طيبة بعيدا عن التدخل الأجنبى ويؤكدها المفاوضات التى تمت بين مصر وأثيوبيا خلال الفترة (١٩٤٩ ـ ١٩٥٢) حول مشروعات مياه النيل التى تختص بخزان بحيرة تانا واشتراك المهندسون المصريون فى التصميم المعدل عن تصميم إحدى الشركات الأجنبية، وأبدت الحكومة المصرية وجهة نظرها فى أن إيراد النيل السنوى يشكل حقاً مكتسباً لمصر والسودان بناء على إتفاقية مياه النيل عام ١٩٢٩، وأن بناء السد العالى سيتم الإستغلال الأمثل لهذا الحق، وقد وضع كل من مصر والسودان برنامجاً للتوسع الزراعى وهو يستوعب كل إيراد النهر الحالى، وإذا أرادت أى دولة الانتفاع بمياه النيل فى الأحباس العليا للنيل الأبيض او السوباط أو النيل الأزرق والتى لا تصل مياهها للسودان بسبب المستنقعات

يكون ذلك خاضعًا لموافقة مصر بناء على اتفاقية ١٩٠٢ التى عقدت بين الحكومة البريطانية وحكومة الحبشة فيما يتعلق بانشاء مشروعات على النيل الأزرق والسوباط لتقليل الفواقد فى النهر مع احتفاظ مصر بحقها فى عمل مشروعات لزيادة إيراد النهر متى شاءت[٥].

فقد كانت السياسة البريطانية فى مصر تهدف إلى إحكام السيطرة على أعالى النيل - نظرًا لاستفادتها من الزراعة فى مصر - لذا عقدت معاهدات فيما بين عامى (١٩٠٠-١٩٠١) مع ملوك أوغندا، وتورو وأنكولى بشأن إدارة بلادهم، كما خططت الحدود بين هذه البلاد لحماية نهر النيل من ناحية أوغندا وشرق أفريقيا[٦].

وفى عام ١٩٠٢ قامت الحكومة البريطانية بعقد إتفاق مع حكومة أثيوبيا فى عهد منليك الثانى وقد نص الاتفاق على تحديد الحدود بين أثيوبيا والسودان، وكما تعهد منليك بعدم تشييد أو السماح بتشييد أى بناء على النيل الأزرق وبحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنة منع جريان المياه إلى النيل وبمقتضى هذه الاتفاقية تحسنت العلاقات المصرية الأثيوبية، وتأكدت حقوق مصر والسودان فى المنابع الأثيوبية، وظلت بريطانيا حريصة على ان تظل منابع النيل الأثيوبية فى مأمن من وقوعها فى يد أجنبية قد تضر بمصالح مصر والسودان الزراعية، وعقب اتفاق ١٩٠٢ أرسلت بعثات متخصصة من مصر فى أعمال الرى والمساحة لدراسة منطقة بحيرة تانا والنيل الأزرق لتأكيد الحق الذى حصلت علية من منليك الثانى أمام الدول الأخرى، كما حصلت على إعترف من إيطاليا وفرنسا عام ١٩٠٦ بهذه الحقوق وبأن منطقة تانا منطقة نفوذ بريطانية[٧].

ووقعت - كما بينا سابقًا - اتفاقية بين مصر والسودان عام ١٩٢٩ لتنظيم مياه النيل بين البلدين، ولكن ظهرت المشكلات بين مصر والسودان منذ إعلان مصر عن بناء السد العالى، وقد بدأت المباحثات بين البلدين ولكنها أغلقت بسبب مشكلات نشأت بين البلدين[٨].

وقد أصدر البنك الدولى تقريره عن مشروع السد العالى وذكر أن الحبشة وإحدى دول البحيرات الاستوائية أوغندا - وكانت خاضعة للاحتلال

البريطانى - قد أبدتا مخاوفهما من تنفيذ مشروع السد العالى إلا أن البيانات التى توفرت لدى البنك أوضحت أن هذين البلدين لن يلحقهما أى ضرر من بناء السد العالى، وأضاف التقرير أنه يتعين إبرام اتفاقية دولية بين مصر والسودان لاقرار مشروع السد العالى، نظراً لأن الخزان الذى سيحدثه المشروع سيؤدى إلى غرق بعض الأراضى السودانية(٩).

وقد بدأت مفاوضات جديدة بين مصر والسودان فى أبريل ١٩٥٤ونجد أن سبب الخلاف الرئيسى هو حصول مصر على ٨٤مليار م٣ من المياه وحصول السودان على ٤مليار م٣ فقط، كما استندت السودان لرأى الخبير الأمريكى كورى الذى كان عضوا بلجنة مشروعات النيل منذ عام ١٩٢٠، والذى ذكر إنه يجب تقسيم المياه غير المستغلة بين البلدين، وأكدت مصر بأن الوقت لم يحن بعد لتقسيم المياه، ورأت السودان أنهذه التأكيدات مخالفة لرأى كورى، وذكرت إنها توافق على بناء السد العالى فى حالة توزيع المياه بشكل عادل بالإضافة لتعويض السودان عن غرق أراضيها، وكذلك أوضحت رغبتها فى بناء خزان الروصيرص لمواجهة التطورات المقبلة، وتكررت المناقشات بين مصر والسودان فى إجتماع بين أسماعيل الازهرى - رئيس مجلس وزراء السودان - وصلاح سالم - عضو مجلس الثورة ووزير الشئون السودان - وشهد الاجتماع الاميرالاى عبد الفتاح حسن- نائب وزير الدولة لشئون السودان - وقائد الجناح الجوى حسين ذو الفقارصبرى - عضو لجنة الحاكم العام - والمهندس محمد خليل إبراهيم - المفتش العام للرى المصرى بالسودان، وقام أعضاء الوفد السودانى بتحديد نصيب السودان على أساس مراعاة مساحة الأراض القابلة للزارعة، وعدد السكان، وتقدير رأى كورى بالإضافة إلى تقسيم المياه بالتساوى قبل بناء السد العالى مع الاحتفاظ بالحق فى إنشاء مشروعات على النيل وكذلك تعويض أهالى حلفا عن غرق أراضيهم، وأوضح

الوفد السوداني بأنه يجب أن يتم تقسيم مياه النيل على أساس عدد السكان وتقدير احتياج كل من البلدين لمياه النيل نتيجة لانتهاج سياسة زراعية جديدة، على أن يتم تقسيم المياه عند أسوان وبذلك يزيد نصيب السودان، وتم التأكيد أن الحقوق المكتسبة يجب ألا تكون مجالا للنقاش(١٠).

وفي أول مايو ١٩٥٤ قام البكباشي محمد فاضل- نائب مدير المخابرات العامة - بإرسال صورة المذكرة التي طبعت ووزعت بمعرفة وكالة حكومة السودان بلندن عن المحادثات التي دارت بين مصر والسودان في أبريل وتسلم صورة المذكرة مدير مكتب وزير الدولة لشئون السودان(١١)، مما يوضح التأثير البريطاني على السودان خلال المحادثات الدائرة بين مصر والسودان لتقسيم المياه.

وقد بدأت مفاوضات جديدة بناء على طلب السيد الميرغني - وزير الري والزراعة بالسودان - بتحديد موعد من الحكومة المصرية لبدء المحادثات من أجل إنشاء خزان الروصيرص(١٢)، وكان من المنتظر وصول وزير الأشغال العمومية السوداني محمد نور الدين لمصر بعد تحديد موعد ثم قيامة برحلة إلى أوربا وكان هدف زيارته لمصر مناقشة إنشاء مشروع خزان الروصيرص للسودان، وناقش الجانب المصري مشروع السد العالي كما كان يهدف لتعديل اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩(١٣) - المشار إليها سابقًا - ونجد أن زيارة محمد نور الدين لأوربا عقب المحادثات مع مصر يثير الانتباه ويدعو للشك بنقله للمحادثات الجارية في الأوساط الأوربية مما يجعله مدعاة للتدخل الاجنبي في مسألة مياه النيل.

وقد قام محمد التوني - مدير مكتب وكيل الوزارة لشئون السودان بلندن - بإطلاع الحكومة المصرية على ما ينشر في الصحف البريطانية بخصوص مياه النيل في جريدة نيويورك هيرالد تريبيون Tribune herald New York، والتي تتناول الحديث عن مصير السودان بعد إنسحاب بريطانيا، ومشكلة مياه النيل وتوقف المحادثات لحين

تقرير مصير السودان سواء بالاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام، بالإضافة إلى ذلك أشارت إلى المحادثات التى تمت فى (نوفمبر١٩٥٤) وعدم إسفارها عن شئ[١٤]، ونجد هذا الحديث يحتوى على تأكيد بأن لندن على علم بكل ما يدور من محادثات بين مصر والسودان بشأن مياه النيل.

وفى ٢٥ نوفمبر استؤنفت المفاوضات وكان يمثل الجانب المصرى محمد أمين - وكيل وزارة الاشغال - ، ويمثل الجانب السودانى بشير عبد الرحيم - مهندس الرى بالسودان - ، حمل خلالها محمد أمين وثائق جديدة خاصة بالسد العالى[١٥]، ودارت مناقشات جديدة خلال ديسمبر أكد فيها محمد أمين لميرغنى حمزه أن الحكومة المصرية توافق على إنشاء خزان الروصيرص بالسودان مقابل موافقة السودان على السد العالى[١٦]، ونتيجه لفشل المفاوضات الأخيرة ظهرت عدة حملات إذاعية متبادلة بين القاهرة والخرطوم[١٧]، بالإضافة للخلافات التى أثيرت بين مصر والسودان لاعتقاد السودان أن مصـر تدبر المؤامرات لعدم إشراك السودان فى مؤتمر باندونج[١٨] وتجددت المحادثات بين مصر والسودان فى ٢٠ مايو عن طريق الاجتماع الذى عقد بين وفدى مصر والسودان بفندق سميراميس بالقاهرة ظهر يوم الجمعه وكان برئاسة إسماعيل الأزهرى من السودان، وصلاح سالم من القاهرة وقام الأخير بذكر إنه يجب تعاون البلدين بالمقدار الـذى تمليه المصالح المشتركة، وتحدث عن نصيب السودان وأوضح عدم إمكانية تحديد هذا النصيب بناء على متوسط إيراد النيل لأنه رقم خرافى لا يعتد به لعدم ثبات كميه المياه كل عام، ويتعين على مصر والسودان إنشاء السد لاقتسام فائدته مناصفة بين البلدين بعد إستبعاد الفواقد، ولكن يجب وضع عدد السكان فى كل من البلدين بالاعتبار وكذلك نسبه التوسع الزراعى فى كل من البلدين، وحرص الجانب السودانى على الاستفسار عما إذاكان السد العالى يغنى عن مشروعات أعالى النيل وكانت الإجابة إنه لن يغنى عنها، كما أراد الجانب السودانى كذلك معرفة الإيراد المبدئى الذى يتم الحصول عليه بعد بناء السد العالى، واعتبر

الجانب السودانى البيانات التى حصل عليها كافية كأساسًا مقبولاً للاتفاق، على أن يتولى محمد خليل إبراهيم مباحثة الجانب السودانى فى الخرطوم لوضع هذا العرض الذى تناول الاجتماع فى صيغة نهائية يقرها الطرفان للاتفاق، وحضر الاجتماع من القاهرة عبد الفتاح حسن ـ وزير الدولة لشئون السودان ـ حسين ذو الفقار، محمد خليل إبراهيم، والقائمقام سمير حلمى - عضو مجلس الانتاج القومى، ومن السودان مبارك رزق - وزير المواصلات السودانى - وحسن عوض الله - وزير الزراعة[١٩] ـ ويتضح من خلال العرض السابق أن هذا الاجتماع شكل أساسًا لوضع الاتفاق النهائى بين البلدين بعد تبادل وجهات النظر. وقد عقد الأزهرى إجتماع أخر فى نفس اليوم مع الرئيس عبد الناصر أعلن فيه الأزهرى أن البحث مازال مستمرًا وختم التصريح بأن البحث فى طريقه للنجاح[٢٠] وبناء على تعليمات الأزهرى قام وكيل حكومة السودان بالقاهرة فى ٢١ مايو بالاتصال بلندن لدعوة مستر و.ب سواين لينا مستشار الرى والمياه بوكالة حكومة السودان فى لندن - ومعهما كل الوثائق الهامة الخاصة بالسودان والحضور للخرطوم بعد عشرة أيام بعد أن يأخذ لينا برأى مردوخ ماكدونالد Murdoch Macdonald ـ الخبير البريطانى- كما كانت شركته من أكبر بيوت الخبرة فى انجلترا. وأخذت مصر بمقترحاتها أثناء مناقشة تصميم السد العالى فى موضوع مباحثات النيل القادمة التى ستجرى فى الخرطوم، وطلب منه الأستمرار فى الاتصال بسفراء وقناصل الدول، كما قام السفير البريطانى بالقاهرة رالف ستيفنسونR.Stevenson بارسال خطاب سرى لوكيل حكومة السودان مشيراً إلى حفل الاستقبال الذى أقيم بالوكالة لأول مرة بعد أن كان مقصوراً على قصر الدوبارة وكان يعتبر الواسطة لجميع الشئون السودانية، كما قابل السفير البريطانى إسماعيل الأزهرى وطلب منه عدم الارتباط بأى شئ مع مصر وأن لايعلق على شئ حتى يعود إلى السودان، كما أخبره أن المحادثات التى تدور بين مصر والسودان تهم لندن أشد الاهتمام ويجب أن تحاط بها علمًا[٢١] وبذلك يتأكد لنا مدى حجم التدخل

البريطاني فى المحادثات الجارية بين مصر والسودان لأن بريطانيا ترى أن من مصلحتها عدم بناء السد قبل خضوع مصر لجميع الشروط التى يمليها الغرب.

وإستكمالاً للمباحثات المشتركة حول مياه النيل قام إسماعيل الأزهري بتوضيح الأسس التى تعرضها مصر للأتفاق مع السودان الخاصة بحاجة كل من البلدين إلى التوسع الزراعي، والتأكيدات المصرية على سلامة المشروع من الناحية الفنية، وإنه أفضل المشروعات من ناحية الفوائد التى تعود على البلدين، وأكد الأزهري إنه لحساب الفائدة للسد يجب إستبعاد ما تستهلكه مصر والسودان، وكذلك فاقد التخزين على أن يجرى تقسيم الفائدة بأن تحصل السودان على نصيبها عند سنار مساوياً لما تحصل عليه مصر عند أسوان، وكذلك يتم توزيع الفائدة باستبعاد حق مصر المكتسب من إيراد النهر مع التزام الطرفان بتقديم بيان رسمى عن حق كل منهما وما يتم إستبعاده بدون خلاف عليه، بالإضافة لمراجعة الكمية المتحكم فيها، بالإضافة إلى الفاقد من مشروع السد كل خمس أو عشر سنوات، وبذلك يعتبر الحق المكتسب لكل منهما فى الوقت الحالى مضافاً اليه صافى الفائدة من السد العالى والتى ستقدر الحصة الكاملة للطرفين من إيراد النهر الطبيعي(٢٢)، وهكذا نجد أن الأزهري قام بوضع الخطوط العامة التى يتم على أساسها تقسيم المياه بدون وضع أرقام محددة مما يعد بداية طيبه لمباحثات مثمرة لصالح البلدين.

وقام محمد أمين - مستشار وزارة الاشغال المصرية - ومحمد خليل إبراهيم بوضع مذكرة عن الزيارة التى كلف للقيام بها إلى السودان لمناقشة التفاصيل الفنية للوضع الأساسى الذى تمت مناقشته فى القاهرة، وبعد وصولهما للخرطوم تمت مقابلة الأزهري فى منزله ولكن لم يتم النقاش بينهما نظراً لوجود أفراد سودانيين أخرين لديه، وعلى هذا الأساس تم تحديد موعد أخر حضره الأزهري وخضر حمد استعرض فيه الجانب المصرى ما تم الاتفاق عليه خلال ٢٠ مايو الماضى للتأكد من أن الأزهري لا يزال على رأيه، وحتى يعلم خضر حمد الأسس التى تم الاتفاق عليها حتى يحصر

الفنيون السودانيون مجال البحث فيها، وأكد خضر حمد على استبعاد ما يستهلكه مصر والسودان وأنه يجب على الفنيين بحث جميع مشروعات التخزين المستمر لتقدير أكثرها نفعاً ـ وبذلك أراد خضر حمد أن يجعل من صلاحية مشروع السد مجالا لبحث السودانيين ومحلا للجدل، فقام الجانب المصرى بتقديم مذكرة هيرست Hurst وبلاك - الخبراء الفنيين بوزارة الأشغال المصرية - والتى بها تأكيدات على صلاحية المشروع، وشكك خضر حمد فى دراسة الفنيين السودانيين لهاتين المذكرتين، وأشار بالرجوع إلى مهندسيه لمعرفة حقيقة الموقف فى دراسة المشروع، ورغم اتفاق الطرفين على إبقاء هذا الحديث سرياً ومحجوباً عن الصحف فقد تسربت بعضها فى السودان متحدثه عن أمور لم تحدث فى الإجتماع واقتصرت على الجانب المصرى، وطالب محمد خليل وزير الرى بتكذيب هذه الأحاديث غير إنه لم يتلق أى رد، كما أدلى وزير المواصلات السودانى بحديث للرأى العام عن موضوع اتفاقية مياه النيل وسمى الحق المكتسب حقين وجعل اتفاقية ١٩٢٩باطلة. وبسؤال الأزهرى عن ذلك لم يبدى استعداده للتدخل مما أشعر الجانب المصرى بعدم حرص السودان على الاستمرار للوصول إلى اتفاق مع مصر(٢٣)، وبذلك نجد الجانب السودانى يفتعل الخلافات بالرغم من التفاؤل بقرب الاتفاق نظراً للأحاديث الودية.

وفى ٢٨مايو أكد الوزير محمد أمين حسين على أن ما ذكره صلاح سالم؛ حيث إنه مفوض من جانب مجلس قيادة الثورة للتفاوض على توزيع مياه النيل، وأكد على الفوائد التى تعود على مصر والسودان ويجب أن يوضع فى الاعتبار بعض النقاط لتقسيم المياه كالغلاء فى مصر مما يحتاج لضعف كمية الغذاء التى تنتج فى السودان، كما أعلن عن الحقيقة التى أجمع عليها الفنيون الإنجليز إن ما يربو عن ١٨٠ مليون فدان بالسودان يمكن زراعتها بالاعتماد على مياه الأمطار، كما أن مصر تزداد ٤٠٠ ألف نسمه كل عام وهو يزيد عن تعداد بعض المديريات فى السودان(٢٤).

ونجد إنها محاولة جديدة للبدء فى مناقشات جديدة بعيداً عن الخلافات السابقة التى تخلق مشكلات جديدة.

وفى ٢٥ يونيو قام إشخندر إسطف موسى وهو من أرباب المعاشات فى حكومة السودان بمراسلة الرئيس جمال عبد الناصر فى خطاب كتبه بخط اليد أوصى فيه بضرورة استكمال المحادثات بين مصر والسودان حتى يتم الاتفاق بين البلدين، وذلك لعدم ضمان معاملة الحكومة المستقبلية فى السودان لمصر وأوصى بأن تكون هذه الرسالة سرية وألا تتسرب إلى الصحف(٢٥)، ربما تستنتج الباحثة من هذه الرسالة عدم !! استقرار الأوضاع فى السودان والخوف من عدم الوصول إلى اتفاق مع السودان(٢٦) بعد استقلالها!!.

وقام المستشار القانونى السيد الزيات بإرسال رسالة عن تعرض الصحف السودانية لموضوع مياه النيل وأعلنت أن احتياجات مصر الحالية أقل بكثير مما أعطته لها اتفاقية ١٩٢٩ على لسان وزير المواصلات، وأكد على أن السودان يدرك حقه وقوة موقفة القانونى، وأقترح السيد الزيات تشكيل لجنة تجمع بين الفنيين فى شئون الرى وبعض القانونين لدراسة اتفاقية ١٩٢٩ وتقدير مركزها القانونى، حتى يمكن مواجهة ما يثار حول هذا الموضوع بعد تقرير المصير بالنسبة للسودان(٢٧).

وقد قام السفير المصرى عبد الرحمن حقى بلندن بنقل صورة ما تلقاه من وكالة حكومة السودان عن خطاب خضر حمد الذى ألقاه بمؤتمر صحفى بالخرطوم وكان سبباً فى توقف المناقشات بين مصر والسودان، وخلاصة هذا الخطاب نفى أى اتفاق مبدئى فى المفاوضات التى دارت بين البلدين، كما ذكر أن مفاوضات ٢٠ مايو لم يشترك فيها فنيون سودانيون، وأن الأزهرى لم يصل إلى اتفاق لأنه يختص بالفنيين أكثر من السياسيين، وتحدث عن زيارة مفتش عام الرى المصرى للسودان وذكر إنه كان يتوقع الحصول على عرض مكتوب والذى حدث مجرد حديث عن الاستعداد لبدء المحادثات التفصيلية، على أساس أن المحادثات التمهيدية تمت فى القاهرة، وأكد على أن مصر قامت بتقديم محضر محادثات لمسائل تحت النقاش والبحث، وذكر أن ما حدث فى القاهرة كان مجرد محاولة ودية للتغلب على العقبات الأساسية لاستئناف

المفاوضات فى جو سلمى، وأضاف إنه تم إغفال سد الروصيرص وأن نصيب السودان سيصبح ١٤مليارم٣ فقط فى حين يصل نصيب مصر إلى ٧٠مليار م٣، مما وضع مصر فى موقف تفضيل مصلحتها على مصلحة السودان، وأكد الوزير السودانى أن السودان ترغب فى الحصول على حقها المشروع، وأن السودان لم توافق على أى مناقشات حتى ذلك التاريخ(٢٨)، وبهذا الشكل ينفى خضر حمد المباحثات التمهيدية التى تمت فى ٢٠ مايو ونجد المشكلة الأساسية هى الاختلاف على نصيب السودان ونجده أغفل ان السودان تروى بعض أراضيها بالاعتماد على الأمطار فى حين أن مصر تعتمد بشكل كلى على مياه نهر النيل.

وقد صدر قرار وزارى بالقاهرة بعرض مبدأ المساواة الكاملة بين نصيب الفرد فى السودان ومصر طبقا لبعض الأسس والمعايير التى يحددها الفنيون، على أن توزع المياه طبقاً لعدد السكان فى البلدين، ووافقت مصر على أن يقوم فنيون محايدون بتقدير كمية المياه اللازمة لكل فدان فى مصر والسودان، وأكد الجانب السودانى على رفضه لكل هذه الأسس فى حين وافق الفنيون المصريون على توزيع الأنصبة عند أسوان مما يعرض مصر لفقدان ٢٥٪ من نصيبها نتيجة للتسرب(٢٩).

وفى ٣ أكتوبر قام إسماعيل الأزهرى بمراسلة الرئيس جمال عبد الناصر وأبلغة إنه تقدم للحكومة المصرية منذ يوليو بطلب بحصول السودان على سلفة مائية قدرها ٤٠٠ مليون م٣ لأن السودان على وشك أن تستنفد حصتها من المياه، خاصة وأنها تستعد للمرحلة الأولى من إمداد مشروع المناقل - انظر الفصل الثالث- لرى ٢٠٠ ألف فدان، وخاصة أن الحصول على الماء من خزان الروصيرص لن يتاح قبل حلول عام ١٩٥٦ومشروعات السودان معرضة للتوقف إذا لم يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة، على أن تعتبر هذه السلفة إجراءات مؤقتة حتى يتم تنفيذ خزان الروصيرص(٣٠)، وعلى الفور رحب وزير الأشغال العمومية بالقاهرة بطلب الأزهرى ودعى لمناقشة مع مباحثات مياه النيل للانتفاع المشترك على الفائض من إيراد النهر(٣١)، وهكذا نشعر بحاجة كل من

البلدين للآخر مما يعطى انطباع إنه من الممكن أن يكون دافعاً قوياً لبد مفاوضات جادة للوصول إلى اتفاق بشأن مياه النيل، وهناك سؤال ملح "هل هناك ما يدعو للاتفاق بين بلدين اكثر من المصالح المتبادلة " ؟ ونجد أن المصالح المتبادلة تشكل أهم الدوافع للاتفاق ولكن فى غياب التدخل الأجنبى الذى كان يفرض نفسه داخل السودان لتعطيل بناء السد العالى.

وقام محمد خليل إبراهيم وحسين ذو الفقار صبرى بإرسال خطاب لعبد الفتاح حسن يشير إلى أن محمد خليل يقوم بإعداد مقالات لتبرير الوضع فى السودان وعدم مساسه بمصالح مصر وحقوقها فى مياه النيل، وقد أنشئت لجنة لبحث هذا الموضوع نظراً لأنه على جانب كبير من الدقة فلابد من الإشارة إلى أن الأوضاع الدولية تصون مصالح الأقطار المشتركة فى الانتفاع بمياه النيل ولا تهدف للإساءة إلى إتفاقية مياه النيـــل ١٩٢٩ والتى تفى بمطالب مصر المشروعة وهى سياسة التوسع الزراعى وكذلك تفى بحاجة السودان(٣٢).

وفى ٢٢ نوفمبر قام الاميرالاى عبد الله حسن - نائب وزير الدولة لشئون السودان- بإرسال مذكرة واردة من السفارة البريطانية بالقاهرة فى ٢١نوفمبر إلى وزير الأشغال المصرى ومجمل هذه المذكرة تذكر حاجة كينيا، وأوغندا، وتنجانيقا إلى المياه مثل مصر والسودان من أجل مشروعات الرى، وأنها تعتبر كمية صغيرة بالمقارنة باحتياجات مصر والسودان بل ويجب مناقشة حقوقهم فى مياه النيل خلال الاتفاق بشأن مياه النيل، وإنه قام بإبلاغ حكومة السودان بنفس المقترحات(٣٣).

وفى اليوم التالى قام محمد عبد الشافى - وكيل الخارجية المساعد للشئون السياسية - بإرسال صورة من الحديث الذى دار بينه وبين السفير البريطانى فى القاهرة، الذى أعلن فيه السفير البريطانى عن إستعداد بلاده للمشاركة فى مباحثات مياه النيل بين مصر والسودان، كما أن حكومته تتمنى التفاهم بين مصر والسودان، وأكد على ما

ذكره بخصوص بلاد شرق افريقيا وحاجتها للمياه(٣٤). كما قام قائد الجناح محمد البنا - نائب مدير المخابرات - بإرسال رسالة إلى مدير مكتب وزير الدولة لشئون السودان فى ٢٩ نوفمبر حول مقابلة وزير الخارجية المصرى للسفير البريطانى التى تناول فيها الأخير نفس النقاط السابقة وأضاف اهتمام بريطانيا بشان الاتفاق على مياه النيل وأنها على اتصال دائم بالويالات المتحدة الأمريكية(٣٥).

ومن هنا يبرز الدور البريطانى لإدخال حقوق جديدة فى دول شرق أفريقيا ومن ثم توسع دائرة الخلاف ربما لأعتقادها قرب الاتفاق بين مصر والسودان وتريد إدخال مشكلات جديدة وتكسب الوقت وتعطل مشروع السد العالى.

وفى نهاية عام ١٩٥٥ أعلن السودان استقلاله وأرسل عبد الناصر مهنئًا للشعب السودانى بالاستقلال وعن أمله فى مراعاة حكومة السودان للمعاهدات التى عقدتها دولتا الإدارة الثنائية بالنيابة عن السودان، وأعلن الأزهرى أن الحكومة السودانية لا تعلم شيئًا عن هذه الاتفاقيات وعندما تعلمها ستعرض على البرلمان وقد يقرها أو لا يقرها(٣٦)، ونجد عبارة الأزهرى تؤكد عدم الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩مما يدعو للاعتقاد بتأخر التوصل إلى اتفاق.

وقد توقفت المباحثات بين مصر والسودان خلال عام ١٩٥٦ حول مياه النيل - ربما بسبب أحداث السويس والعدوان الثلاثى على مصر - وحملت مصر بريطانيا مسئولية إثارة السودان ضد مشروع السد العالى، واضطرت مصر لتأجيل العمل فى المشروع حتى يتم الاتفاق مع السودان(٣٧).

وفى ٢٣مايو ١٩٥٦ قام دالاس Dulles وزير الخارجية الأمريكية ـ بإرسال برقية إلى سفارته فى السودان يعلن أن لديه تقارير تشير إلى قرب الاتفاق بين مصر والسودان على مياه النيل، ويذكر أن هذه الظروف من الممكن أن تتيح استمالة دول شرق أفريقيا لعقد اتفاقية دولية لتوحيد حوض النيل بإقامة مشروعات تهدف للاستفادة من مياه

النيل، وتحدث عن وجود رغبة من جانب أثيوبيا لعمل دعوة علنية للتباحث مع مصر والسودان، وأثيوبيا، ومستعمرات شرق أفريقيا والكونغو بشأن مياه النيل، ربما لتعلن عن احتجاجها على بناء السد العالى، كما أن المستعمرات البريطانية فى شرق أفريقيا تهتم بهذا المشروع الضخم، مما يحتاج إلى مناقشات قانونية طويلة ومعلومات فنية للتوصل إلى الوحدة الكاملة(٣٨).

كما ظهرت بعض المقالات فى الصحف الغربية تشير إلى أهمية السودان الاقتصادية والاستراتيجية، ليس فى افريقيا فقط بل فى منطقة الشرق الأوسط كلها، بالإضافة لمناقشة قضية مياه النيل وتأثيرها على الاقتصاد السودانى لتأثر زراعة القطن فى ظل زيادة نصيبها من مياه النيل(٣٩) مما يعطى انطباع بتحول الاهتمام الغربى تجاه السودان بعد أن فشل فى جولاته السياسية تجاه مصر (نقصد فشل تمويل السد وكذلك العدوان الثلاثى) ومن الممكن أنه وجد فى السودان مجالا لمخططاته فى الشرق الأوسط.

وقام وكيل وزارة الخارجية من السفارة المصرية بأديس بابا بإرسال تقرير مقدم من بتريدس مستشار الرى فى الحكومة الأثيوبية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٧، موضحاً حقوق أثيوبيا فى مياه النيل لأنها تشارك بنحو ٨٤٪ من مياه النيل، وجزء من الطمى وبناء على ذلك يجب أن تشارك أثيوبيا بشكل رسمى فى مناقشات مياه النيل(٤٠).

هكذا نجد ما كان يدور فى ذهن دالاس قد تحقق ويصبح من السهل إتساع دائرة الخلاف بين دول حوض النيل بعد أن كانت محصورة بين مصر والسودان، وهذا يؤكد بالضرورة دور الغرب فى عرقلة المحادثات الخاصة باتفاقية مياه النيل.

وقامت الخارجية المصرية من خلال حسن حسنى - وكيل وزارة الخارجية - بكتابة مذكرة رداً على الادعاءات من جانب أثيوبيا فى مياه النيل أرسلها للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة يعلن أن أثيوبيا تحتفظ لنفسها بالحق فى إقامة السدود ومشروعات الرى داخل حدودها، ونظراً لتعدد الأحاديث عن مياه النيل فإن وزارة

الخارجية المصرية تعلن عن وجهه نظرها بهذا الشأن، وتذكر أن بريطانيا تناقش هذه المسألة فى برلمانها كما تقوم الولايات المتحدة بتقديم العروض لمشروعات التنمية على مجرى النيل، بل وتهدد بإنشاء هيئة منتفعين للإشراف على ضبط النهر وتوزيع المياه، وترغب أثيوبيا فى المشاركة فيما ليس فى أرضها كما لا يؤثر على مياهها، فمصر والسودان تقومان بحماية أثيوبيا بما يفيض به النيل الأزرق عن حاجتها، لذا فالاتفاق بين مصر والسودان لا يدعو إلى اشتراك طرف ثالث، كما أن نظرية الحق المكتسب معترف بها دولياً وأن أثيوبيا لا تستطيع حجز مياهها، هذا غير أن لمصر والسودان حقاً قانونياً على أثيوبيا رتبته معاهدة ١٩٠٢السابق ذكرها وأن جميع الحقوق القانونية التى كانت لبريطانيا وقت توقيع هذه المعاهدة تنتقل إلى مصر طبقاً للمبدأ المتعارف عليه دولياً من انتقال ذمة السلف إلى الخلف، وكذلك عدم وجود سابقة بعينها أو صيغه قانونية تستند إليها أثيوبيا للاشتراك فيما يجرى من محادثات بشأن مياه النيل بين مصر والسودان، وذلك لا ينقص من حق أثيوبيا فى القيام بالأبحاث على مجرى النيل داخل حدودها الإقليمية، بل إن مصر على استعداد للمساعدة لو رغبت أثيوبيا فى ذلك، وفى النهاية نجد أن ما يقرر من مشروعات مائية لا يؤثر على أثيوبيا لذا فلا شأن لها بما يدور بين مصر والسودان(٤١).

وفى بداية عام ١٩٥٨قامت الحكومة السودانية بتجاوز الحدود التى رسمتها اتفاقية مياه النيل(٤٢) للتخزين فى سنار، بشكل يضر بمصالح مصر وكان كفيلاً بخلق مشكلة بين البلدين ولكن تعاملت الحكومة المصرية مع الموقف بمرونة وصبر شديدين مع تجاوزات الحكومة السودانية(٤٣)، فقامت الحكومة المصرية بإرسال مذكرة فى يوليو ١٩٥٨للحكومة السودانية توضح أن هذه السياسة تضر بمصالح مصر الزراعية ولا تتفق مع أحكام اتفاقية ١٩٢٩، وردت الحكومة السودانية بعدم اعترافها بهذه الاتفاقية التى أبرمت بين مصر وبريطانيا كجزء من مساومة سياسية بدون مراعاة مصالح السودان(٤٤) فقامت الحكومة المصرية بعمل اجتماع رسمى فى ٩يوليو دعا فيه وزير الخارجية كل السفراء الأجانب، من أجل الاحتجاج على مخالفة السودان لاتفاقية دولية، ورغم ذلك

لم تقم السودان بالرد على الاحتجاج المصرى حتى ٢٥ أغسطس برغم تمسك الحكومة السودانية بمبدأ الحقوق المكتسبة، ولكنها كانت تهدف من وراء رفض إتفاقية دولية إلى الاحتفاظ بمجال واسع للمناقشة فى مستقبل مياه النيل(٤٥).

ومع اقتراب الانتخابات التشريعية فى السودان أعلنت الخرطوم أن منطقة حلايب(٤٦) الواقعة عند خط الحدود بين الدولتين دائرة إنتخابية تشترك فى إنتخابات السودان الجارية، وفى نفس الوقت أعلن عبد الناصر أن حلايب دائرة إنتخابية فى الاستفتاء حول الوحدة المصرية السورية وتم حشد القوات على الحدود ولكن بدأت مناقشات جديدة مثمرة بين البلدين لتسوية المشكلة(٤٧).

ولقد رأت السودان وضع شروط قبل الاتفاق مع مصر بشأن بناء السد العالى تتمثل فى مشاركة السودان لفيضان النيل المتجمع عند أسوان قبل بناء السد العالى، واعتراف مصر بحق السودان فى أخذ مياه النيل كحق وليس كتسامح من مصر، بالإضافة إلى دفع الحكومة المصرية تعويضا لإعادة إسكان أهل وادى حلفا(٤٨).

فى حين قام المكتب الأمريكى لاستصلاح الأراضى الزراعية بعمل أول دراسة متكاملة من أجل الاستغلال الرشيد لمياه النيل الأزرق فيما بين عامى (١٩٥٨-١٩٦٤)- أى منذ توقيع الاتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتى لتمويل المرحلة الأولى لبناء السد العالى وكذلك انهيار حلف بغداد - وأقترح بناء ٢٦ سداً لتوفير مياه الرى وكميات كبيرة من الطاقة الكهربائية والتى تقدر بنحو٣٩مليار.ك. وات /ساعه، ولم تستطع أثيوبيا تنفيذ أى من هذه المشروعات وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية فى نفس الوقت(٤٩)، وبذلك تتضح المحاولات الأمريكية الدؤوبة لخلق مشكلات مع أثيوبيا وخاصة بعد أن تأكدت من أن تنفيذ مشروع السد العالى جاد، وكذلك انهيار حلف بغداد وشعورها باقتراب توقيع الاتفاق بين مصر والسودان.

وقد مرت عدد من الأزمات الداخلية فى السودان إنتهت بقيام ثورة شعبيه(٥٠)، حيث حدث انقلاب الفريق عبود(٥١) فى ١٧نوفمبر ١٩٥٨الذى أطاح بحكومة عبد الله

خليل، وقامت مصر بتأييد الحكومة الجديدة[٥٢] وقد كان من أهم اهدافها القضاء على السيطرة الاستعمارية وكذلك توثيق العلاقات السودانية مع الدول العربية وخاصة مع مصر، كما أوضح الفريق عبود أن الخلافات بين مصر والسودان مفتعله[٥٣]، وكذلك أعلن الترحيب بمشروع السد العالى وعلى هذا الأساس بدأت المفاوضات من جديد بين البلدين[٥٤] ونجدها تبدأ برغبة الجانبين فى الاتفاق بشأن مياه النيل لصالح البلدين.

وحاولت بريطانيا التدخل من جديد لعرقله إتمام مشروع السد العالى ففى مايو ١٩٥٩-حثت أثيوبيا على التدخل فى المناقشات الجارية حول مشروع السد العالى للانتفاع بمياه النيل، كما طالبت كلا من مصر، والسودان، وأثيوبيا والكونغو باحتياجات الرى فى مستعمراتها بشرق أفريقيا بدعوى أنها فى طريقها للاستقلال، كما أصدرت قراراً آخر فى ١٨أكتوبر طالبت فيه بعقد مؤتمر للدول المشاركة فى حوض النيل لمناقشة المشروع، فشنت الصحافة المصرية هجوم على بريطانيا تتهمها بالتدخل فى أحداث لا تهمها على الإطلاق، فى حين بدأت مفاوضات جديدة بين الحكومتين المصرية والسودانية[٥٥].ونجد أن بريطانيا تقحم مستعمراتها فى مسألة مياه النيل منذ مناقشه المشروع فى مجلس العموم فى بداية ١٩٥٦ ـ أنظر الفصل الثالث - وكذلك أثناء محادثات مصر والسودان عام ١٩٥٥، مما يؤكد بلاشك محاولة إخراج المشاكل من نطاق كل من مصر والسودان لتوزع على مناطق متعددة مما يوسع دائرة الخلاف خاصة بعد تغير الحكومة السودانية وعدم تعاونها مع السياسة البريطانية، بحيث إذا تم الاتفاق بين مصر والسودان نجد من يطالب بحق فى مياه النيل ومن ثم لا توضع نهاية لمشكلات مياه النيل وبالتالى لم ينفذ مشروع السد العالى وهو هدف السياسة البريطانية.

ورغم المحاولات الدؤوبة من جانب الغرب " الولايات المتحدة - بريطانيا " لإثارة المشكلات بين مصر والسودان فقد تم توقيع الاتفاق بين مصر والسودان فى ٨نوفمبر ١٩٥٩[٥٦] فى حضور زكريا محى الدين ـ وزير الداخلية المركزى ورئيس وفد

الجمهورية العربية المتحدة - وعن السودان اللواء محمد طلعت فريد - وزير الاستعلامات والعمل ورئيس وفد السودان - فقام كلاً منهما بتوقيع الاتفاق نيابة عن حكومتيهما، بالإضافة لتوقيع المندوبين المفوضين على الاتفاق الذى حرر من نسختين أصليتين باللغة العربية(٥٧).

وقد نص الاتفاق على تحديد الحقوق المكتسبة قبل بناء السد العالى ٤٨ مليار م٣ لمصر فى مقابل ٤ مليار م٣ للسودان، وموافقة السودان على بناء السد كحلقة أولية فى سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل، مما يعنى أن السودان كانت لديها مشروعات أخرى كخزان الروصيرص بل الحق فى إقامة ما تراه من أعمال ضرورية لاستغلال نصيبها، بالإضافة إلى تحديد صافى فائدة السد العالى على أساس أن متوسط إيراد النيل ٨٤ مليار م٣، مع استبعاد فاقد التخزين ليتم توزيع صافى الفائدة بنسبة ١٤ مليار م٣ للسودان مقابل ٧مليار م٣ لمصر وبذلك يكون نصيب السودان ١٨ مليار م٣ مقابل ٥٥ مليار م٣ لمصر، وفى حالة زيادة المتوسط يتم تقسيم هذه الزيادة بالمناصفة بين البلدين، كما وافقت مصر على دفع ١٥ مليون جنيه مصرى للحكومة السودانية كتعويض لما يلحق من أضرار بالأراضى السودانية، فى حين تعهدت السودان بترحيل سكان وادى حلفا إلى مناطق جديدة قبل نهاية عام ١٩٦٣، كما تم الاتفاق على إنشاء هيئة فنية دائمة من مصر والسودان بعدد متساوى من الأعضاء عقب هذا الاتفاق لتحقيق التعاون الفنى الكامل بين الحكومتين للقيام بالدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النيل وزيادة إيراده، كذلك وافقت السودان على منح مصر سلفة مائية من نصيبها على ألا تزيد عن ١,٥ مليار م٣ من أجل أن تستطيع مصر الاستمرار فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى على أن ينتهى إستخدام السلفة المائية فى نوفمبر ١٩٧٧، أى بعد إتمام السد العالى بالكامل.

ونجد قبول مصر توزيع الحصص المائية بنسبه ٢ :١ فى هذه الاتفاقية بدلاً من١٢ :١ فى اتفاقية عام ١٩٢٩ يمثل فى رأى جميع الدراسات الأجنبية إنه توزيع عادل

ومنصف، ويمثل تحالفاً مائيا بالمعنى السياسى بين الدولتين تجاه قضايا مياه النيل وتجاه الدول الأخرى الأعضاء فى حوض النيل، مما يعنى دعم وتقوية مركز التفاوض تجاه المطالب المعلنه من الدول الاعضاء، وأما عن موقف دول النيل تجاه هذه الاتفاقية فقد أعلنت اثيوبيا عدم قبولها لهذا الاتفاق، وظلت تنادى بعدم وجود نظام قانونى شامل بشأن مياه النيل فى حوض النيل وطالبت مصر بالتفاوض مع كينيا وتنزانيا وأوغندا بشأن مياه النيل للتوصل إلى إتفاق جديد بدلاً من اتفاق ١٩٢٩، وأجابت مصر بأن اتفاقية ١٩٢٩ وما سبقها من اتفاقيات وقعتها بريطانيا مع دول حوض النيل مازالت سارية طبقاً لمبدأ التوارث الدولى، وفى النهاية نجد إنها كانت أول تعامل مصرى مع دولة مستقلة فى حوض النيل بعد تصفية الاستعمار فى المنطقة(٥٨).

ويلاحظ بعد تطبيق اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ استمرار التعاون الفنى بين مصر والسودان ففى عام ١٩٧٠ تم عقد اجتماع بين ابراهيم زكى قناوى - وزير الرى المصرى- مع بعثه سودانية ناقشت خلال الاجتماع بعض الموضوعات الخاصة بإعادة فحص المشروعات الأساسية بأعالى النيل التى سيقوم بتنفيذها كل من مصر والسودان لتوفير كمية أكبر من المياه لصالح البلدين(٥٩)، وهكذا نجد أن إتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ بين مصر والسودان قضت على كل العراقيل التى أخرت بناء السد العالى حتى بعد تنفيذ الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى ١٩٥٨، وبذلك بدأت مصر تمر بمرحلة جديدة هى مرحلة الإعداد والتعبئة العامة من أجل البدء فى أعمال المرحلة الأولى لبناء السد العالى والتى مثلت عهداً جديداً بكل ما يحمل من معنى، ورغم وجود بعض المشكلات داخل مصر كترحيل أهل النوبة، وتهديد الآثار المصرية بالغرق ولكن الحكومة المصرية استطاعت تخطى هذه العقبات لتبدأ فى تحقيق أضخم مشروعاتها على الإطلاق فى عهد الثورة ألا وهو بناء السد العالى.

حواشى الفصل الرابع

(١) والدول التى تستفيد من مياة النيل هى مصر، السودان، تنزانيا، أوغندا، الكونغو، رواندا، بورندى، أثيوبيا، أرتريا وكينيا، عبد العظيم سعودى، تاريخ تطور الرى فى مصر (١٨٨٢ـ ١٩١٤)، تاريخ المصريين، ٢٠٠١، ص ١١٤ـ١١٥.

(٢) محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر فى القرن ال ٢١، ط ١، مركز الاهرام ١٩٩٨، ص ١٣٥.

(٣) فقد قام محمد على بإرسال ثلاث حملات كشفيه للنيل الأبيض برئاسه البكباشى سليم قبطان وكان هدفها الكشف العلمى وأصطحبت معها الجنود لضمان سلامتها وكانت الحملة الاولى برفقة المهندس الفرنسى ثيبو Thibaut الذى أطلق على نفسه إبراهيم أفندى وكان معهم عدد من الرسامين لرسم الخرائط ولكن تعذر التوغل جنوب خط عرض ٦١٠درجة شمال خط الاستواء وعند عودتها توغلت فى نهر السوباط وعادت للخرطوم فى مارس ١٨٤٠ وقام البكباشى سليم باعداد تقرير عما جمعه من بيانات تتعلق بالنيل الأبيض ودارفور، وأعدت حملة كشفيةأخرى برئاسة سليم قبطان برفقة بعض البحارة والضباط المصريين والأجانب واستطاعت التوغل للجنوب حتى خط عرض ٤,٤٢درجة شمال خط الاستواء وتمكنت من الكشف عن مناطق جديدة وتعذر التوغل للجنوب لوجود حاجز صخرى عبر مجرى النهر فعادت الحملة للخرطوم فى مايو ١٨٤١ مما شجع على إرسال حمله ثالثة للوصول إلى منابع النهر ولكنها لم تستطيع أن تتعدى ما وصلت إليه الحملة الثانية ؛ شوقى الجمل، تاريخ سودان وادى النيل(١٨٢٠ـ١٨٧٩)، معهد الدراسات الافريقية، ١٩٦٩، ص ٩١ـ٩٥؛ لمزيد من المعلومات انظر نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، القاهرة ١٩٩٣، ص ٣٩.

(٤) عبد العظيم سعودى، المرجع السابق، ص ٢٧ـ٢٨.

(٥) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٨٣، رقم الملف ٢١٤/١، ١٩٥٦/٥/٢١، ص ١ـ٩، أرشيف سرى جديد.

(٦) عبد العظيم سعودى، المرجع السابق، ص ١٣٩.

(٧)أنتونى سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الاثيوبية (١٨٥٥ـ١٩٣٥)، ح١، تاريخ المصريين، ٢٠٠٣، ص ٢٦٥ـ٢٦٦، ٣٣٢.

(8)D.C Watt, The High Dam at Aswan and the politics of Control,Dams (edt.,in Africa) Rubin , 1968, p 112-113.

(٩) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٤.

(١٠) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٩٦، أرشيف سرى جديد.

(١١) نفسه، رقم الملف ٩٧/٣٩/٢٢.

(١٢) البصير، العدد ١٧٣٦١، ٤أغسطس ١٩٥٤، ص ٢، عمود ٣ـ٥.

(١٣) البصير، العدد ١٧٤٠٣، ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤، ص ٢، عمود ٣ـ٥.

(١٤) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١٣٦٢، رقم الملف ١/٧/١٣٢، أرشيف سرى جديد.

(١٥)الأهرام، العدد ٢٤٨٣٧، ٢٥ نوفمبر ١٩٥٤، ص ٧، عمود ٤.

(١٦) الأهرام، العدد ٢٤٨٥٠، ٨ ديسمبر ١٩٥٤، ص ٨، عمود ٤ـ٥.

(١٧) محمد سعيد محمد الحسن، عبد الناصر والسودان، شركة ميدلايت، ١٩٩٢، ص ٢٥.

(١٨)الاهرام، العدد ٥٠٠٧، ١٥ مايو ١٩٥٥، ص ٦، عمود ٣ـ٤.

(١٩) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٩٦، المصدر السابق، ملحق رقم ١، ١٦٤ـ٦ـ١٩٥٥، ص ١ـ٣، أرشيف سرى جديد.

(٢٠) الاهرام، العدد ١٢٠٢٥، ١٩٥٥/٥/٢٠، ص ٦، عمود ٣ـ٥.

(٢١) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، تقرير كتبه عبد العزيز سيف اليزل مفتش المباحث العامة بالقاهرة عن نشاط الأزهرى بمصر.

(٢٢) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ملحق رقم ٤.

(٢٣) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق.

(٢٤) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق.

(٢٥) نفسه.

(٢٦) لمزيد من المعلومات أنظر نوال عبد العزيز مهدى، دراسات فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية (١٩٥٤ـ١٩٥٦)، القاهرة، ١٩٨٢.

٢٧)) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، قدمها المستشار القانونى السيد الزيات وهى مكتوبة بخط اليد.

(٢٨) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، رقم الملف ٣/٧/٢٠.

(٢٩) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق.

(٣٠) نفسه، رقم الملف ١/٥، ٣ اكتوبر ١٩٥٥.

(٣١) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ٦ اكتوبر ١٩٥٥.

(٣٢) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، رقم الملف ١٥١ /١، ٢٧اكتوبر ١٩٥٥.

(٣٣) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، رقم الملف ٤/٣/٢٠٩، ١٩ـ١١ـ١٩٥٥.

(٣٤) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ٢٧ نوفمبر ١٩٥٥، ص ١.

(٣٥) وثائق وزارة الخارجية، المصدر السابق، ٢٥نوفمبر ١٩٥٥.

(٣٦) محمد سعيد محمد الحسن، المرجع السابق، ص ٢٨ـ٣٠.

(٣٧) عبد الحميد محمد الموافى، مصر فى جامعة الدول العربية (١٩٤٥ـ١٩٧٠)، ت عز الدين فودة، القاهرة ١٩٨٣، ص ١٨٠.

(38) Foreign Retation of u.s (1955-1957) , vol xv , Washington , 1989 , p 668.

(٣٩) وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ٣٤٤، ملف ١/٨٦/٧٣٢، ٢٢ يناير ١٩٥٧، أرشيف سرى جديد.

(٤٠)وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١٢٣٦، تقرير مستر بتريدس باللغه الانجليزية، ٢٥ سبتمبر ١٩٥٧، ص ١ـ٢ أرشيف سرى جديد.

(٤١)وثائق وزارة الخارجية، رقم المحفظة ١١٣٧، رقم الملف ١٩/٣٠٩/٨٢٨، إدارة الشئون الافريقية، ١٩٥٧/١٢/٢١، ص ١ـ٣، أرشيف سرى جديد.

(٤٢) كما نجد إنه خلال هذه الفترة الزمنية كانت هناك إتصالات بين الحكومة السودانية بقيادة عبد الله خليل وبعثه أمريكية بقيادة ريتشارد سن ـ مساعد إيزنهاور الخاص ـ لعرض معونة أمريكية

ووافقت عليها الحكومة رغم معارضة الشعب، أمين سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ح ٢، دار احياء الكتب العربية، ١٩٦٠، ص ١٦٥-١٦٦.

(٤٣) أحمد السيد النجار، المرجع السابق، ص ٥٤-٥٥.

(٤٤) عبد الحميد الموانى، المرجع السابق، ص ١٨٠.

(45) Wheelock Kith, Nasser New Egypt, New york , 1960, p 201-202.

(٤٦) لمزيد من المعلومات أنظر محمود أبو العينين، مشكلة الحدود المصرية السودانية فى أواخر القرن ال ٢٠، أعمال ندوه لجنة التاريخ والاثار بالمجلس الاعلى لثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الافريقية القاهرة، ٢٠-٢١ ديسمبر ١٩٩٧، إعداد عبد العظيم رمضان، ص ٣٤١ وما بعدها ؛ راشد البراوى، مجموعة الوثائق السياسية، ح١، مكتبة النهضة المصرية، ص ١٠٤-١٠٦.

(٤٧) أمين سعيد، المرجع السابق، ص ١٧١-١٧٨ ؛ حبيب عائب، المياه فى الشرق الاوسط، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ب - ت، ص ١٢٧.

(48) D.C Watt , op.cit , p 120.

(٤٩) حبيب عائب، المرجع السابق، ص ١٥١.

(٥٠)سماح يسن، البقرات والسنابل والسد العالى، القاهرة ١٩٨٩، ص ١١٠ ؛ لمزيد المعلومات انظر أمين سعيد، المرجع السابق، ص ١٩٠ وما بعدها.

(٥١) وقد أعلن الفريق عبود إنه سيعمل جاهداً على حل المسائل المعلقة وإزالة الجفوة المفتعله التى كانت تسود العلاقات بين البلدين. أمين سعيد، المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٥٢)عبد الحميد الموانى، المرجع السابق، ص ٢٨٠-٢٨١.

(٥٣)سماح يسن، المرجع السابق، ص ١١٠.

(٥٤)عبد الحميد الموانى، المرجع السابق، ص ٢٨١.

(55) D.C Watt , op.cit , p 122-123.

(٥٦) وقد رحب الشعبان بهذه الاتفاقية وشاركهما السرور العالم العربى كله والدليل على ذلك البرقيات التى تحصى بالألوف والتى أنهالت على الحكومة المصرية من جميع الاقطار العربية. أمين سعيد، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٥٧) أنظر الملاحق، ملحق رقم ٣.

(٥٨) عبد الملك عودة، السياسة المائية المصرية ومياه النيل فى الشرق الاوسط، مركز الدراسات العربية والاستراتيجية ١٩٩٩، ص ٣٥-٤٠.

الفصل الخامس

تهجير سكان النوبة وبناء السد العالي

" الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بجهودها "

مصطفى كامل

لقد كان بناء السد العالى ضرورة ملحة لا جدال فيها، حتى لو كان إغراق النوبة وتهجير النوبيون أحد تكاليف إنشائه (١).

فبلاد النوبة تمتد على طول شاطئ نهر النيل فى المسافة الواقعة بين أسوان شمالا وحدود السودان جنوباً بطول يبلغ ٣٢٠ كم وهى عبارة عن جبال وعرة قاحلة بها مساحات صغيرة مزروعة ولكنها مبعثرة، كان يقطنها أنذاك حوالى ١٧ ألف أسرة يبلغ عددهم نحو ٥٠ألف نسمة،يعيشون فى ٤٢قرية متفرقة على مناسيب منخفضة (٢)، فى طقس شديد الحرارة ويعمل نصف سكانها بالزراعة والبعض الأخر بالتجارة وحرف أخرى وسكانها مسالمون ميالون للهدوء، يحبون الاستقرار وليس لديهم وسيلة مواصلات سوى النقل النهرى، وتنقسم بلاد النوبة من حيث عادات السكان ولغتهم إلى ثلاث عناصر مختلفة وهم الكنوز ويستقرون فى منطقة تبدأ من الشلال إلى الكيلو ١٤٥جنوباً – بلدة مضيق ـ وتسمى بالكنوز نسبة لاهلها، ورفضوا الهجرة من قبل ويقطنون ١٧ بلدة ، والعرب ويستقرون فى منطقة العرب التى تبدأ من الكيلو ١٤٥ حتى الكيلو ١٨٣جنوباً وهم ينسبون لقبيلة العقيلات النازحة من بلاد النوبة ويتكلمون العربية ويعيشون فى سبعة قرى وقبلوا الهجرة من قبل بل وكونوا قرى فى قنا وأسوان، والنوبيون وهم يقطنون منطقة النوبة وهى تقع عند الحدود المصرية السودانية وتمتد من

الكيلو ١٨٣ إلى الكيلو ٣١٠ جنوباً ويعيشون فى ١٨قرية ويتكلم أهلها اللغة الفيايكية، وهم كثيروا الشكوى وينتقل الكثير منهم للمناطق السياحية للعمل بها، وبعد ظهور مشروع السد العالى تقدمت جماعة وافراد إلى الوزارة ومجلس قيادة الثورة بشكاوى تنصب على سوء المعاملة التى تلقوها أثناء صرف التعويضات المستحقة لهم على اثر التعلية الثانية لخزان أسوان عام ١٩٣٢، وطالبوا بمعالجة مشاكلهم قبل بناء السد العالى والتى كان من بينها حرمانهم من الاعتراض على تقدير ما ينزع من أملاكهم، بالإضافة إلى أن الحكومة عرضت عليهم أرضا غير مروية واغلبها غير صالح للزراعة رغم خصوبة أراضيهم بالنوبة، وهم لا يستفيدون منها ويد فعون عليها الضرائب [٣].

فقامت الحكومة بعمل دراسات مبدئية لمعرفة نتائج بناء السد العالى على بلاد النوبة، وتعهدت وزارة الشئون الاجتماعية بعمل الأبحاث اللازمة والدراسات المجدية والإعداد لنقل سكان النوبة مع احترام خصوصياتهم وإعطائهم التعويض المناسب، على أن يتم نقلهم لأماكن جديدة بعد أن يتم تجهيزها للاستلام، وقامت كذلك بعمل دراسات أخرى فى عام ١٩٦٠لمراعاة تناسب حجم الأسر مع المنازل التى سيعشون بها، وتم تحديد منطقة كوم أمبو شمال أسوان لتكون المقر الجديد لأهل النوبة [٤].

وقد تم تقسيم الأراضى المطلوب نزع ملكيتها لبناء السد العالى إلى ثلاثة أقسام طبقا لما أوضحه الجهاز التنفيذى لبناء السد العالى فى ١٥ يناير ١٩٦١وهى :

- أراضى لازمة لبناء السد وإنشاء الطرق المؤدية للموقع والمنشآت السكنية وسائر المرافق اللازمة لها.
- أراضى لازمة للحصول على المواد الضرورية لإنشاء السد.
- أراضى تغمرها مياه الخزان أثناء عملية الإنشاء وبعدها [٥].

وبناء على ذلك قام حسين الشافعى ـ نائب رئيس الجمهورية ووزير الشئون الاجتماعية ـ بناء على القرار الصادر من رئيس الجمهورية ـ الرئيس جمال عبد الناصر

والخاص بنزع ملكية الأراضى السابق ذكرها بإصدار قرارات خاصة بالأسس التى يتم إتباعها مع أهالى المنطقة وتقع فى ١٤ بند تتضمن حق أصحاب التعويض فى الاختيار بين التعويض النقدى أو العينى، مع حصوله على مسكن واحد فى حالة التعويض العينى بشرط ان يتناسب مع أفراد أسرته، وكذلك إعطاء أصحاب الأراضى الزراعية أرض مساوية لها على أن تقدر أثمان الأراضى والمساكن طبقاً لقرارات الوزارات المعنية، وتعطى كل أسرة تعمل بالزراعة ولا تمتلك أرضاً مساحة زراعية بمناطق التوطن الجديدة مع إعطاء كل أسرة لا تملك مسكناً بالنوبة مسكن الجديدة، وفى حالة التعويض النقدى يعطى صاحب التعويض ما يعادل ٥٠٪ من القيمة المستحقة على أن يتم مقايضة ال٥٠٪ الباقية من التعويض، ويجب على أصحاب التعويض العينى تسديد أثمان المساكن والأراضى بالوطن الجديد على أقساط سنوية لمدة أربعين عاماً، وتم تشكيل لجنة من الوزارات المختلفة فى محافظة أسوان لتوزيع الأراضى والمساكن بالنوبة الجديدة فى ١١ أكتوبر ١٩٦٢ (٦).

وقد كفل القانون حق الملاك فى الاعتراض على ثمن أملاكهم، كما أقام مجلساً خاصاً للنظر فى أى نزاع ينشا بهذا الشأن، مع ضمان سرعة دفع التعويضات، بالإضافة إلى تكفل وزارة الشئون الاجتماعية مع وزارة الإسكان بتنفيذ خطة إنشاء ٢٥ ألف منزل فى ٣٣قرية، وبذلك يكون هناك ١٦ ألف منزل احتياطى للأسر التى تعيش بالنوبة، على أن تجهز الابنيه بمراعاة حجم المنزل وعدد أفراد أسرته (٧)، وبعد إطلاع وزير الأشغال - حسن زكى - على قوانين نزع ملكية العقارات والأراضى التى تغمرها مياه السد العالى وكذلك تقرر حصر الممتلكات والعقارات والمغروسات التى تقرر نزع ملكيتها وإعداد كشوف بذلك، كما تقوم مصلحة المساحة بتقدير التعويض، وتقوم أيضا باختيار أعضاء اللجان التى تفصل فى النزاع ولجان صرف تعويضات وتحديد مواعيد مباشرة أعمالها، وإعداد سجلات لقيد مبالغ التعويض المستحقة والباقى على ذمة المقايضة، وكذلك سجل أخر للراغبين الحصول على تعويض عينى ويعمل بهذا القرار منذ نشره

بالوقائع المصرية في ديسمبر ١٩٦٢ [٨]. وتعتبر عملية التهجير لأهالى النوبة البالغ عددهم ٥٠,٠٠٠ نسمه عملية تهجير ضخمة بالمقارنة مع تهجير أهالى وادى حلفا[٩]، حيث تضمنت عملية التهجير بالنوبة استصلاح ٢٨,٠٠٠ فدان بوادى كوم أمبو لتوزع بعد حفر الترع وتركيب الطلمبات لرفع المياه وتزويدها بالكهرباء، كما وزعت بالمنطقة المرافق العامة من طرق ومياه شرب، ومراكز خدمات اجتماعية، ومراكز تدريب مهنى، ومدارس فى مختلف المراحل وزودت كذلك بمستشفى كبير ووحدات علاجية فرعية وقدرت التعويضات لأهالى النوبة بحوالى ٦ مليون جنية، التى بمقتضاها حصلت الحكومة على جميع ممتلكاتهم وفقاً للقانون الصادر فى عام ١٩٦٢ الذى وزعت بمقتضاه التعويضات للأهالى بمقدار٥٠٪ قبل مغادرتهم البلاد ليتمكنوا من تدبير أمورهم، كما تدرب النوبيون فى موطنهم الجديد على أساليب وطرق الزراعة الحديثة [١٠].

وكذلك تدربوا على أعمال الحرف اليدوية الريفية وغيرها، وكانت المنطقة الجديدة تشبه إلى حد كبير جو منطقة النوبة [١١]،حيث توفرت لديهم فرصة للعمل بالصناعة بعد أن كانت جهودهم مركزه على الزراعة التقليدية فقط وأحيانا على الصيد النهرى [١٢].

وبعد مرور ١٤ عام من تهجير النوبيين طلب الرئيس الراحل محمد أنور السادات فتح ملف النوبة من جديد، وفتح النوبيون أفواههم لأول مرة ليجأروا بشكاوهم ، فذكروا أن عملية تهجيرهم عام ١٩٦٤ قد تمت بالقوة وبصورة غير إنسانية، كما أن التعويضات التى صرفت لهم كانت غير إنسانية وظالمة، فقد تم القاؤهم فى أراضى بور لم يتم استصلاحها ومساحتها أقل من فدانين لكل أسرة فتمثل ٢٦ قيراطاً، بالإضافة إلى أن توزيع الأراضى تم على غير أساس، فخصصت بعض الأراضى لعدد من السيدات والأرامل لا يستطعن زراعتها، وذكر البعض أن أكثر من نصف النوبين لم يحصلوا على مسكن، والسؤال الذى يواجه الباحثة هو كيف استطاع النوبيون الصمت طوال ١٤ عام؟ هل كانوا لا يستطيعون التحدث حقاً !! أم إنها مبالغات بعد انقضاء فترة حكم

الرئيس جمال عبد الناصر، وما يحيرنى أكثر انهم لم يتقدموا بشكوى بل فتح ملفهم بناء على طلب السادات نفسه، وربما ذلك لم يكن خالصاً لوجه الله، بل كان جزءاً منه هدفه النيل من صاحب وبانى المشروع وأن يحصل لنفسه على ما قد يبرر وضع صورته على النصب التذكارى للسد العالى.

وقد قامت بيوت الخبره الألمانية بتقديم عرض باستعدادها للقيام بالدراسات والمساهمات لإنجاز المشروعات المرتبطة به، وقامت الحكومة بإعلان عن إنشاء قرية جديدة للنوبيين على مساحة ٥ آلاف فدان صالحة للزراعة[١٣].

ولدينا ما ينفى المزاعم التى ذكرت بأن أهالى النوبة طالهم ظلم كبير ولم يتمكنوا من التعبير عنه فى حينه. فقد كانت هناك لجنة خدمات مهمتها متابعة مشاكل النوبة وكانت تقوم بإدارتها بثينه كامل ـ عضو مجلس الأمة ـ وكانت تقوم بعرض مشاكلهم على المجلس ففى ٥يناير ١٩٧٠ـ قبل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ـ تحدثت بإسهاب عن مشاكل الإسكان، ومياه الشرب وكل ما يتعلق بالأراضى الزراعية سواء من ناحية سوء الرى والصرف أو من ناحية مشكلة العمالة وجميع المشكلات المتعلقة بالخدمات العامة كالنقل والمواصلات ومقومات الثقافة وقد شغل هذا الموضوع العديد من الأعضاء بالمجلس، وبناء على ذلك اتخذت وزارة الإسكان الإجراءات اللازمة لحل هذه المشاكل المتعلقة بالإسكان وكذلك قامت بتنفيذ مصارف فرعية مغطاة داخل الطرقات، كما قامت هيئة المساحة بإعداد الخرائط لبعض المناطق المستصلحة تمهيداً لتوزيعها، وتطهير ٩٠٪ من مجارى الصرف، وقد كانت هناك مشكلات خاصة بالتعويضات التى استحقها أهل النوبة فطالبوا بالتعويضات التى تم اقتطاعها من ممتلكاتهم بالنوبة القديمة، ثم تخفيض مبلغ الإعانة إلى ١٠٪ وصرح وزير الشئون الاجتماعية برفعها مرة أخرى على الفور، وأصدر قرار بعدم خصم أى مبلغ من الإعانة بالإضافة إلى تعزيز المساعدات لمديرية الشئون الاجتماعية بأسوان وصرف مبلغ ٣٢ ألف جنيه إعانة فورية للمهجرين النوبيين عام ١٩٦٨ وبالنسبة للمشكلات الأخرى فقد

أحيلت لكل وزارة مختصة لوضع الحلول المناسبة، وهذا فضلاً عن ما تم حله بالفعل من مشكلات [١٤]، وبناء على ما سبق نجد أن ترحيل أهل النوبة تم منذ البدء فى أعمال المرحلة الأولى للسد العالى ١٩٦٠ على مراحل وطرحت مشاكلهم بمجلس الأمة بل تشكلت لجنة لمتابعة مشاكلهم مما يعنى إنه كان هناك من يستمع لمطالبهم ومظالمهم ويسعى لحلها كما كانت هناك مشكلة أخرى ترتبت على بناء السد العالى، حيث أن منسوب المياه كان من المقدر أن يصل إلى ١٨٠م مما يؤدى إلى وصول مياه التخزين إلى مقربه من الشلال الثالث أى إلى جميع بلاد النوبة بما فيها من معابد وجبانات أثرية تصبح تحت المياه، بالإضافة إلى المناطق الأثرية الواقعة داخل حدود السودان حتى مدينة كرما [١٥]، وظهرت المشكلة بوضوح أمام ثروت عكاشة - وزير الثقافة آنذاك - فى شهر نوفمبر ١٩٥٨عندما قام بزيارته السفير الامريكى بالقاهرة بصحبة متروريمر - مدير متحف المتروبوليتان بنيويورك - وعرض على ثروت عكاشة شراء متحف أو اثنين من معابد النوبة المحكوم عليها بالغرق بعد بناء السد العالى، فقال ثروت عكاشة لنفسه بأن تراث الأجداد لا يباع ولا يشترى وأجاب أنه من الأفضل أن يقوم متحف المتروبوليتان بمد يد العون لإنقاذ هذا التراث الانسانى بدلا من التفكير فى شرائه، مما دفع ثروت عكاشة لزيارة اثار النوبة بعد هذه المقابلة وفزع عندما وجد أن كل ما كان يجرى هناك مقصور على تسجيل وتوثيق المعابد وحصر بعض المواقع الأثرية فحسب [١٦].

لذا قامت مصلحة الآثار بإيفاد بعثه إلى بلاد النوبة تضم عدداً من علماء الآثار المصرية ورجال الهندسة لوضع تقرير عن إنقاذ هذه الآثار، وقامت البعثة بعمل تقرير نشرته عام ١٩٥٩ باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، أوصت فيه بحفر بعض الجبانات الأثرية وتسجيل آثار النوبة المختلفة ونقل بعض التماثيل من معبدى أبو سمبل ووادى السبوع، بالإضافة إلى نقل بعض المعابد المشيدة، ثم اتجه التفكير إلى إنشاء مركز علمى لتسجيل الآثار القائمة تسجيلاً دقيقا [١٧].

ولحسن الحظ وقعت وزارة التربية والتعليم اتفاق مع منظمة اليونسكو العالمية للتعاون فى تسجيل الآثار المصرية عن طريق إنشاء مركز متخصص لتسجيل ودراسة تاريخ فن وحضارة مصر القديمة وهو "مركز تسجيل الآثار" ونظراً لقرار بناء السد العالى تغيرت خطة عمل المركز بشكل شامل[١٨] فقام مصطفى عامر ـ مدير مصلحة الآثار ـ بتقسيم المشروع لإنقاذ اثار النوبة إلى عدة اقسام على أن تبدأ بإنشاء مركز لتسجيل الآثار، وبالفعل تم إنشائه فى أبى سمبل ونقلت الصور بطريقة "الفوتوجرامترى" التى كانت تطبق لأول مرة فى مصر وتولى العمل بها أساتذة كلية الهندسة بجامعة القاهرة، وبعثه علمية جاءت من فرنسا برئاسة ح. بوفيله ـ مدير مدرسة السنترال وهى من أكبر مدارس الهندسة فى العالم ـ وتم البدء فى تنفيذ مشروع حفر التلال الأثرية للتنقيب حتى يتوفر المال اللازم، ونقل الاثار التى يمكن نقلها مع إعداد نماذج صغيرة لها [١٩]، كذلك استجاب معهد الأثار الألمانى لنداء هيئة الأثار المصرية وبدأ فى الحفر شتاء ١٩٥٨، بالاضافة للبعثة التى أرسلتها هيئة الأثار لاستكمال أعمال الحفر، شارك فى الحفر بعثه من جامعة الاسكندرية، ورغم ذلك كان حجم الأعمال التى تنفذ قليل للغاية نظراً لأن إمكانيات مصلحة الاثار كانت محدودة مما دفعها إلى اللجوء لوزارة الثقافة والارشاد القومى التى كان يرأسها ثروت عكاشة وبدء فى التفكير جدياً فى اللجوء لمنظمة دولية للحصول على المساعدات اللازمة لانقاذ هذه الاثار [٢٠]، واجتمع ثروت عكاشة بمدير منظمة اليونسكو فى يناير ١٩٥٩ وعرض عليه الصور المبكرة لكل معبد من معابد النوبة حتى يتعرف على الدور الذى يمكن أن تؤديه منظمة اليونسكو، واقترح عليه إعداد حملة دولية لإنقاذ هذه الأثار وأكد استعداد الحكومة المصرية لتحمل نصيب مناسب من نفقات هذا المشروع بالإضافة للتأكيد على ما تناله منظمة اليونسكو من شهرة عالمية [٢١].

ووافق رئيس منظمة اليونسكو على طلب إنقاذ أثار النوبة وتم الاتفاق بين مصر والمنظمة على أن تنال مصر المساعدات الفنية والمالية، وتبدأ الولايات المتحدة

بتقديم منحة قدرها ١٥ مليون دولار، وكذلك ساهمت ألمانيا الغربية وفرنسا بمساعدات أخرى [٢٢]، ونجد أن ثروت عكاشة نجح فى اجتذاب منظمة اليونسكو والمنظمات الغربية فى المشاركة لإنقاذ اثار النوبة - رغم سوء العلاقات بينهم وبين مصر- ولعلها كانت مبادرة طيبة بين مصر والغرب بهذا المشروع الجديد، وربما كان يريد الغرب أن يثبت لنفسه وللعالم أنه شارك فى بناء السد العالى بشكل غير مباشر عن طريق إنقاذ هذا التراث الذى ستغمره مياه السد العالى.

ورغبت وزارة الثقافة المصرية فى العمل مع منظمة اليونسكو طبقاً لبعض الأسس كتنسيق الدراسات العلمية والفنية بإيفاد البعثات للقيام بأعمال الحفر والتنقيب ثم تصوير منطقة النوبة بالطرق الحديثة لعمل خرائط للمنطقة المهددة بالغرق وكذلك فك أحجار المعابد المشيدة ونقلها خارج المنطقة المهددة، ثم العمل على ايجاد طريقة لإنقاذ المعابد الكثيرة المنقورة فى بطن الصخر وتقرر دعوة مؤتمر عالمى يتكون من عدد من الخبراء المتخصصين فى شئون الآثار والهندسة وبناء السدود العالمية لزيارة بلاد النوبة ودراسة مشروع إنقاذ اثار النوبة ووضع تقارير علمية مفصلة [٢٣]، واكتشف ثروت عكاشة أثناء التعاون مع منظمة اليونسكو أن بين يدى مصر مجموعة من الآثار أشبه ما تكون بالسفراء لدى مصر فى الدول الأجنبية، فنشأت فكرة عرض الآثار فى الخارج لأول مرة، وبالرغم من ظهور العديد من العقبات نجحت مصر فى ايفاد أول معرض لآثار مصر فى عام ١٩٦٠ باسم ٥٠٠ سنه من الفن المصرى ثم تلاه العديد من المعارض وكان من أكثرها نجاحاً " متحف توت عنخ امون " وكان الغرض من هذه المتاحف المتجولة تعرف الشعوب على الآثار المصرية كعملية جذب لإنقاذها، وكانت محاولة ناجحة فقد ساهمت الولايات المتحدة فى إنقاذ الآثار بالنوبة بـ ١٢ مليون دولار لأبى سمبل، بالإضافة إلى المساهمة بمليون جنيه لإنقاذ المعابد الصخرية بالإضافة لما اعتمدته للإنفاق على الحفائر والبحوث وأعمال التسجيل [٢٤].

وافتتحت الحملة العالمية لإنقاذ آثار النوبة التى أقيمت بباريس فى ٨ مارس ١٩٦٠ وصرح المدير العام لليونسكو إنه ببدأ العمل فى السد العالى ستصبح آثار النوبة

الرائعة والتى تعتبر مـن بين أعظم ما على الارض من آثار معرضه للخطر والزوال تحت المياه، وأن المسألة ليست حفظ شئ سيفقد فقط، وإنما هى إظهار كنز لم يكشف عنه بعد يستفيد منه الجميع (٢٥).

وقامت وزارة الثقافة بتسليم المعابد للولايات المتحدة فى عام ١٩٦٥ كما جاءت المساعدات من حكومات متعددة وكان معبد أبو سمبل يعد من أهم المعابد بالنوبة وتم تحديد مكانه الجديد فى جزيرة عميقة ببحيرة ناصر(٢٦). وصرحت حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأنها ستقدم بعض المنح للدول المساهمة فى حماية الآثار فوعدت بمنح كل بعثه تقوم بالتنقيب فى بلاد النوبة ٥٥٠ من الآثار المنقوله التى يعثر عليها، ففتح مجال البحث والتنقيب للبعثات الأثرية فى المناطق الموجودة فى شمال الوادى، ثم منح (٢٧) بعض القطع الأثرية للدول التى تساهم بعروض كبيرة فى مشروع الإنقاذ بالإضافة لمنح بعض الدول معابد من النوبة وذلك لمن يساهم بمبالغ كبيرة فى مشروع الإنقاذ (٢٨)، هكذا تم التخلص من جميع المشكلات الخارجية والداخلية سواء من حيث التمويل والمساعدات العلمية والفنية وتهجير سكان النوبة، كذلك توقيع اتفاقية مياه النيل مع السودان والبدء فى تنفيذ السد العالى، ولكن ينبغى الاشارة إلى الأعمال التحضيرية التى خطط للعمل بها منذ ١٩٥٥ـ ١٩٥٦.

فقد قدرت تكاليف الأعمال التحضيرية للمشروع بخمسة ملايين جنيها على أن تنفذ على مدى ثلاث سنوات اعتبارا من السنه المالية (١٩٥٥-١٩٥٦) ويشمل برنامج تـنفيذ بعض الاعمال الانشائية كإنشاء الطرق المؤدية للمشروع خطوط السكك الحديدية، إنشاء المساكن والمرافق للعاملين بالمشروع ثم توصيل الكهرباء اللازمة للمشروع، وأخيراً إنشاء مخازن وجراجات وتدبير وسائل النقل للمعدات، وقد وافق مجلس الوزراء على برنامج الأعمال التحضيرية فى ٢١ سبتمبر ١٩٥٥ (٢٩)، كما سمح بصرف مبلغ ٢ مليون جنيه للبدء فى الأعمال التحضيرية (٣٠).

وعلى الفور تم إنشاء الطرق المؤدية للمشروع وإقامة المساكن والمرافق اللازمة لها، ومد السكك الحديدية لموقع العمـل وكذلك إنشاء معامل الأبحاث وتزويدها بما يلزم من الأجهزة والأدوات بالإضافة إلى وسائل العمران الأخرى (٣١).

ولكن ما كادت إدارة السد تخطو الخطوة الاولى حتى صدر قرار بالتريث حتى يتم التوصل إلى حل للمسائل المالية والقانونية الخاصة بالمشروع باستثناء الطرق، وأقر مجلس الوزراء هذه السياسة فى ١٤ مارس ١٩٥٦وظل العمل بها حتى السنه المالية (١٩٥٧ـ ١٩٥٨)، واقتصر العمل فيها على الطرق وهى عملية شاقة نظراً للمرور بمنطقة جبليه [٣٢].

ولم يتم صرف اعتمادات للأعمال التحضيرية إلا بعد صدور قرار جمهورى بذلك وإقرار الميزانية الجديدة لهذه الاعتمادات [٣٣]، وقد تم تخصيص اعتمادات مالية للأعمال التحضيرية فى (١٩٥٩ـ ١٩٦٠) بمبلغ ١٣,١٦٠,٠٠٠جنيه ووزعت بالشكل التالى تخصيص ٧,٨٩٠,٠٠٠ جنيه للأعمال التحضيرية المتعلقة ببناء السد، و٣,١٢٠,٠٠٠ جنيه للأعمال الخاصة بالرى والصرف لتحويل رى الحياض وأبحاث المياه الجوفية، ثم اعتماد٢,١٥٠,٠٠٠جنيه كمصروفات للخدمات التى تباشرها الوزارات المختلفة [٣٤]، ثم صدر قرار بإنشاء اللجنة العليا للسد العالى على أن تؤلف برئاسة عبد الحكيم عامر ـ نائب رئيس الجمهورية، ووزير الحربية [٣٥] على أن تختص اللجنة بكل ما يتعلق بمشروع السد العالى وما يتعلق به من أعمال كالرى والحماية من الفيضانات وتوليد الكهرباء وما يتصل بها من مشروعات، وكذلك تقوم اللجنة بتأليف لجان يختص كل منها ببحث ناحيه معينة من نواحى المشروع، وعليها أن تضم لعضويتها من تختاره من الخبراء والفنيين من غير الأعضاء، وكذلك يكون للجنة ميزانية مستقلة تشمل إيرادتها ومصروفاتها، ولا تخضع فى انظمتها وشئونها القانونية على ما تجرى عليه الحكومة، بالإضافة لعدم خضوع ميزانيتها للدولة، على أن تحل اللجنة العليا للسد العالى محل هيئة السد العالى فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات، وتلتزم بتقديم حسابها الختامى خلال ثلاثة أشهر التالية لإنقضاء السنه المالية لرئيس الجمهورية [٣٦]، كما تقرر أن يكون المقاول من شركة او شركات الصناعة ليمدهم بالخبراء حتى يكونوا مقاولين فرعيين مع المقاول الأساسى، ويقوم الكسندر جيب

وشركاه Alexander Gibb & Partners بتجهيز الرسومات والتصميمات اللازمة للمشروع، كما يشتركون فى مراقبة السد العالى (٣٧).

واشتملت المرحلة الاولى لبناء السد العالى على حفر قناة التحويل، وحفر الأنفاق الستة الرئيسية داخل الجبل وتبطينها بالخرسانة المسلحة ثم بناء المداخل العلوية حتى منسوب ١٤٦م وتركيب البوابات الضخمة عند مداخل الأنفاق وكذلك وضع أساسات محطة الكهرباء والأرتفاع بمبانيها من الخرسانة المسلحة لمنسوب ١١٨م، وأيضا إنشاء أحواض التجميع وإقامة محطة الطلمبات، وأخيراً بناء جسم السد العالى حتى منسوب ١٣٢,٥ م أى بارتفاع ٤٧,٥ م فوق قاع النيل ليسمح بحجز المياه حتى منسوب ١٢٧,٥ م وهو بذلك يحجز ٩,٥ مليار م٣ من الماء امام السد بعد اتمام المرحلة الاولى (٣٨)، وفى ٨ سبتمبر ١٩٥٩ ابرمت اللجنة العليا للسد العالى مع المؤسسة الأتحادية السوفيتية للاستيراد والتصدير بموسكو هيئة تكنوبروم اكسبورت Technoprom export عقداً ينص على القيام بوضع التصميمات التفصيلية للمرحلة الاولى للمشروع وكذلك توريد المعدات والمواد وإرسال الخبراء اللازمين لتنفيذ هذه المرحلة (٣٩).

وفى مارس ١٩٥٩ وصلت بعثه من الخبراء السوفيت فى إقامة السدود المائية برئاسة ايفان كوموزين (٤٠) إلى القاهرة، لدراسة المشروع وكذلك سافرت بعثه من أعضاء لجنة السد العالى فى مايو إلى الاتحاد السوفيتى لمناقشة خبراء الاتحاد السوفيتى فى الخطوط الرئيسية للمشروع وقامت كذلك بزيارة السدود الكبرى لمعرفة الاساليب الفنية التى يتبعها الخبراء السوفيت، وعادت البعثة للقاهرة فى ٢٣مايو لمراجعة التقارير النهائية للأبحاث التى اطلع عليها الخبراء العالميين كما تم عرض نتائج الأبحاث على الخبراء فى اجتماع بالقاهرة فى أوائل يوليو ١٩٥٩ وتقرر الاستغناء عن عمليه، تكثيف التربة، وإمكان نقل القدم الامامية للسد حتى تكون غرب مدخل مجرى التحويل، كما نجحت تجارب حقن التربة (٤١).

وفى ٤ أكتوبر حملت المعدات من الاتحاد السوفيتى إلى اسوان، وبدأت تتدفق بإنتظام وكانت تشمل حفارات ديزل كهربائية، وجرارات وأوناش وغير ذلك من الآلات اللازمة للمشروع (٤٢)، كذلك نشطت الأجهزة الفنية فى تدريب الفنيين والعمال على استخدام هذه المعدات بجانب توفير الادوات والمهمات المطلوبة من السوق المحلى، وكذلك تدبير المفرقعات اللازمة لنسف الصخور من المصانع الحربية المصرية، ثم انتقلت بعثه سوفيتية لأسوان من أجل معاينة الموقع وتحديد أبعاده واحتياجاته من واقع الطبيعة، والاطلاع على ما تم من أعمال تحضيرية كما اطلعت على كافة الأبحاث التى قام بها الخبراء، وتم مناقشة المسائل الفنية والاقتصادية الخاصة بتنفيذ المرحلة الأولى للسد (٤٣).

وكانت النتيجة أنه تم عمل تصميم جديد يختلف عن التصميم الاصلى فى بعض النقاط الفنية بشأن عدد الانفاق ومكان حفرها وكذلك نقل محور السد الرئيس لمسافة ٧كم أمام خزان اسوان بدلا من ٦,٥كم مع تقصير طول السد عند القاع، وكانت هذه التعديلات لها قيمتها الفنية بالإضافة إلى أنها توفر ما لا يقل عن ١٧ مليون جنيه، من تكاليف انشاء السد العالى (٤٤)، وبدأ تنفيذ المرحلة الاولى فى ٩ يناير ١٩٦٠ بتفجير شحنه من المتفجرات لشق قناة التحويل (٤٥)، كما بدأ العمل فى الأعمال الميكانيكية فى مايو ١٩٦١وإعداد التجهيزات اللازمة للبدء فى اعمال الحفر (٤٦).

وكان العمل يسير ببطء فى العامين الاولين بسبب نقص الطاقة بالاضافة لتعدد اللجان والهيئات ممن لهم علاقة بالمشروع وكذلك نقص العمال المهرة، وقام الجيش بتقديم العمال والمهندسين المهرة بالاضافة لتحويل ٢٠٪ من محطة الطاقة الكهرومائية بخزان أسوان للسد العالى وكذلك حدث تنسيق فى الجهاز الادارى ومركز القرار فى القمة، وتواصل التدريب المهنى فى الموقع وأقيمت مراكز التدريب بأسوان تتسع لعدد أربعة الأف عامل سنويا يجرى تدريبهم على فترات مختلفة على خمسه عشر حرفة، بالإضافة إلى تعيين صدقى سليمان (٤٧) وزيراً للسد العالى فى منتصف عام ١٩٦٢،

وقد كان يعمل وسط المهندسين والفنيين والعمال بالموقع، مما شجع المشرفين على الأعمال فى الاعتماد على قدراتهم الذاتية لحل جميع المشاكل (٤٨).

مما أدى بدوره لإنتظام سير العمل وتنفيذ المرحلة الاولى فى الميعاد المحدد حيث تم تحويل مجرى النيل إلى قناة التحويل فى ١٥ مايو ١٩٦٤، وأمكن معه حجز ٩,٥ مليار م٣ أمام السد العالى بزيادة قدرها ٤,٦ مليار م٣عما كان يحجز أمام خزان أسوان القديم (٤٩).

وبعد الانتهاء من المرحلة الاولى بدأت على الفور المرحلة الثانية من جسم السد وهى تتكون من الجزء الخلفى المكون من الأحجار المغروزة والتى تم تلبينها بالرمال ثم النواة الصماء ومعها المرشحات المجاورة لها، وكذلك الفرشة الأمامية الصماء، ثم القطاعات العليا من ركام الأحجار وأيضا ممرات التفتيش، وستارة الحقن الرئيسية ثم أبار الصرف الخلفية وكذلك تقوية الميول الأمامية للسد وأخيراً تكيسات الميول الخلفية للسد وتكملة أعمال محطة الكهرباء بإقامة التوربينات والمحولات وخطوط الكهرباء وتكملة جسم السد حتى منسوب ١٦٩م (٥٠).

وكان من المقدر أن تتم المرحلة الثانية للسد العالى فى سنه سنوات على أن يبدأ الانتفاع بالمشروع سواء من ناحية التوسع الزراعى أو من ناحية استغلال الكهرباء المولدة ، كما كان يتبع تنفيذ السد العالى القيام ببعض الاعمال الاخرى كتحويل حياض الوجه القبلى، واستصلاح بعض الأراضى فى الدلتا (٥١).

وقد تم تنفيذ كافة أعمال المرحلة الثانية فى نهاية عام ١٩٦٨، واستمر العمل بمحطة توليد الكهرباء إلى أن تم تركيب جميع وحداتها فى ١٥ يوليو ١٩٧٠(٥٢)، أما بالنسبة لطريقة سير العمل كان يقسم العمل إلى ثلاث قطاعات رئيسية كل منها يختص بعمل معين مختلف عن الآخر بحيث اشتمل على قطاع التخطيط والمتابعة ثم قطاع التنفيذ، وقد كان هناك نوعاً مـن اللامركزية وتوزيع السلطات حيث وضع على رأس كل

إدارة او قطاع مدير مسئول عن سير العمل ومنح كافة السلطات التى تكفل له مرونة سير العمل وحسم المشاكل، وكان المدير المفوض أحياناً فى سلطات الوزير، وكان يفوض احياناً غيره من مرؤوسية القادرين على تحمل المسئولية (٥٣).

كذلك شاركت شركتان مصريتان فى أعمال البناء هما الشركة المصرية الصناعية عثمان أحمد عثمان ومصر للأسمنت، وبعد إتمام العقد أنضمت الشركتان تحت اسم المقاولون العرب، ولكن تم انفصالهما على أن تقوم الشركة المصرية بجميع الأعمال الترابية، وشركة مصر للأسمنت بأعمال المسلح (٥٤).

وكان هذا العمل الضخم يحتاج لعدد كبير من الايدى العاملة فقد بلغ عدد العاملين بالمشروع نحو ٣٣,٢٥٠ عاملاً منهم أكثر من ٢٠,٠٠٠ من المهندسين والفنيين والعمال المهرة فى مختلف الحرف، وكان ما يلفت الانتباه ذلك التعاون بين المصريين والسوفيت رغم اختلاف لغتهم فقد بلغ عدد الخبراء والمهندسين السوفيت حوالى ١٨٥٠شخص فى مختلف القطاعات (٥٥) كما كان هناك حوالى٨٠٠ امرأة روسية كن يعملن كمترجمات، وسكرتيرات،وطبيبات،ومدرسات إلى جانب الف طفل سوفيتى فى أسوان (٥٦) مما يدل على أن السوفيت كانوا ينقلون اسرهم معهم لموقع العمل نظراً لبقائهم فترة طويلة بأسوان حتى يتم تنفيذ العمل.

وقد كانت إدارة السد العالى تقوم برسم الخطط التى تضمن وجود العدد الكافى من المهندسين والعاملين والاداريين، والفنيين، والمهنيين لإمكان تنفيذ البرامج المحددة وكان من الميسور الحصول على ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة فى حين كانت توجد صعوبة فى توفير العدد اللازم من الفنيين والمهنيين، حيث أن التوصيف المهنى لم يكن محدداً حتى عام ١٩٦٣، بالإضافة إلى أن المعدات المستخدمة فى بناء السد العالى كانت جديدة تماماً على العاملين المصريين، بالإضافة لذلك كان بعد الموقع عن العاصمة يشكل صعوبة فى الحصول على العمالة فضلا عن الظروف

المناخية القاسية بأسوان [٥٧]،لذلك تم إنشاء مركز للتدريب على مشارف أسوان عام ١٩٦٣ وكان مبنى واسعاً له سور يشبه المدارس الثانوية ، وقبل ذلك كان يجرى التدريب بالموقع نفسه وإرسال البعثات [٥٨] للاتحاد السوفيتى، وعند اقتراب الإنتهاء من المرحلة الاولى كان المستوى الفنى للعمل قد ارتفع، فقد كانت الطاقة المركزية فى بداية إنشاء المركز ٧٠٠طالب فى مختلف التخصصات، كما كان إنشاء المبانى مستمراً داخل المركز، واستطاع المركز تخريج عمال مهرة وفرق ملاحظين لعملية حقن التربة التى بدأت فى سبتمبر ١٩٦٥، وبعد ذلك مباشرة طلب من المركز تدريب ١٠٩٠ طالب منهم ٨٦١كهربائياً، ٣٠٥ من الميكانيكيين يحتاجهم العمل فى خطوط الكهرباء ومحطة الكهرباء[٥٩].

بالاضافة إلى تدريب ١٥ ألف عامل بموقع العمل على استخدام الآلات السوفيتية، و المهندسون أيضا يحصلون على مقابل مادى من أجل تدريب العمال، هذا غير المكافآت والأجور الإضافية والمزايا الاخرى التى حققت تشجيع لكافة العاملين بالمشروع على العمل المتواصل، فقد كان يبلغ وقت العامل ما بين ١٦ إلى ١٨ ساعة يومياً [٦٠].

كذلك قامت إدارة القوى العاملة والتخطيط بجهود مضيئة لتوفير الأعداد اللازمة للعمل بالمشروع - وترى الباحثة لو أن مشروعاً ضخماً مثل السد العالى ينفذ الآن لما بذلت الدولة مثل هذه الجهود الهائلة للحصول على الأيدى العاملة نظراً لانتشار البطالة- وقد قامت وزارة القوى العاملة بالإعلان عن الحاجة للفنيين المؤهلين وذوى الخبرة على أن تقوم وزارة السد العالى بالقاهرة بالإشراف على اختيارهم وتحديد أجورهم ثم يتم ترحيلهم لموقع العمل بأسوان وذلك بعد منحهم منحة مالية لتشجيعهم على العمل ، ورغم كل هذه الجهود كانت الأعداد ضئيله بالنسبة لحاجة العمل الفعلية بالموقع، فقامت هيئة السد العالى بتشكيل لجان فنية لزيارة المؤسسات، والشركات، والمصانع لانتقاء العمال المهرة بشرط موافقه جهة عملهم، وقام وزير السد العالى

بالترخيص إلى رئيس مجلس إدارة هيئة السد باستصدار قرار بتكليف الأعداد اللازمة تكليفا مبدئيا طوال فترة الحاجة إليهم سواء من القطاع الخاص أو العام وكذلك ندب أو إعارة من يحتاجهم العمل من العاملين بالوزارات أو الهيئات (٦١) وهكذا نجد أن مشروع السد العالى خلق حماساً عاماً لدى أفراد الشعب نظراً لأهميته الحيوية من جانب ولما خلفته معركه بنائه من وعى فمثل بناؤه سيمفونية جماعية عظيمة، والدليل على ذلك إنتشار الأغانى الوطنية عن هذا البناء الشامخ.

وخلال عامى(١٩٦٣ ١٩٦٤) اتفقت هيئة السد مع وزارة التربية والتعليم على إلحاق ٨٥٠ طالب من طلاب السنوات النهائية بالمدارس الصناعية للعمل بالمشروع كعمال فنيين على أن يمنحوا الدبلوم طبقا لمهاراتهم فى العمل وطبقًا للبرامج التعليمية التى وضعتها وزارة التربية والتعليم ثم يتم تعينهم بعد التخرج، كما أوفدت هيئة السد بعض المهندسين إلى الاتحاد السوفيتى للتخصص فى تشغيل وإدارة المعدات المطلوبة فى العمل والغير متوفرة محليا، وبلغ عدد الموفدين ٢١٣ وافدا بالاضافة لايفاد بعض العمال للتدريب فى المصانع والشركات المحلية الكبرى وبلغ عددهم ١٩٠ عاملاً (٦٢).

ورغم كل هذه الجهود الضخمة كان لايزال المشروع فى حاجة لمزيد من العاملين، فلجأت الهيئة لاستصدار قرار من السلطات المختصه لتأجيل تجنيد من يعملون بالهيئة إلى سن ٢٨ عام حتى يتم الاحتفاظ بهم فى المشروع (٦٣) كذلك قامت هيئة السد العالى بتدريب طلاب السنه النهائية بكلية الهندسة بقطاعات مختلفة فى الإجازة الصيفية نظير مكافآت لتشجيعهم وتدريبهم على العمل بالمشروع عقب حصولهم على البكالوريوس، وبالفعل التحقت منهم نسبة كبيرة بالمشروع(٦٤) أما بالنسبة للعمال فكان يتم تجميعهم عن طريق مقاول من المناطق الريفية ويتم نقلهم بواسطة العربات، وبعد وصولهم إلى أسوان يتم تقيدهم فى دفاتر، وكان " حراجى القط" من العاملين بالسد العالى وذكر أن العمال فى السد العالى نوعان الأول يتبع الشركة والآخر يتبع المقاول(٦٥). ثم لجأت الهيئة لقبول عمال غير ماهرين أو نصف

ماهرين على أن يتم تدريبهم بمركز القوات المسلحة بالقاهرة او مركز التدريب فى أسوان بقطاعات العمل المختلفة توصلاً للعدد المطلوب لتوفير إحتياجات البرامج اللاحقة فى خطة التنفيذ (٦٦)، كذلك لجأت إدارة التخطيط للقوى العاملة إلى توسيع نطاق التدريب فى أسوان من خلال إلحاق عدد من الحاصلين على الثانوية العامة والراسبين فيها، وأعداد أخرى من الراسبين فى الثانوى الصناعى ممن لا يحق لهم إعادة القيد وتم تعليمهم وتدريبهم، ثم تم تدريب السائقين لمدة شهرين مما ممكن من توفير ٤٠ سائق فى ثمانية أشهر فقط (٦٧)، كما كان مشروع السد العالى يسمح بتوفير فرص عمل للسيدات والدليل على ذلك وجود سيدة مصرية تدعى كوثر السبكى وكانت تعمل كمهندسة كيماوية وسط العمال والمهندسين (٦٨) وربما كان هناك غيرها.

ولاجتذاب عمال جدد بالمشروع قامت إدارة تخطيط القوى العاملة بالاشتراك مع شعبة الشئون المالية والإدارية بالسد إلى دراسة أسس المعاملات المالية لضمان استقرار العاملين بالمشروع، بحيث تم تحويل الأجور الشاملة إلى مرتبات شهرية لضمان مستقبلهم بعد إنتهاء العمل، وكلما قارب العمل على الانتهاء كان يتم حصر العمالة الزائدة لتوزيعها على الوزارات والمصالح الحكومية (٦٩).

وهكذا نجد أن إدارة السد حرصت على توفير الأعداد اللازمة للمشروع وقامت بالإجراءات اللازمة لاستقرار العاملين واجتذاب غيرهم وعند فراغهم من العمل بالمشروع يوفر لهم عمل جديد، وبالتالى يتم حل مشكلة البطالة لهذه الاعداد الغفيرة حتى بعد إتمام العمل بالمشروع برغم ضخامة عدد العاملين به، مما ينم عن التخطيط والتنفيذ الجيد لإيجاد فرص عمل والإبقاء على عمل لهم حتى بعد الفراغ من العمل بالسد العالى.

ومن مظاهر إجتذاب العمل بالسد تضافر جهود الهيئات المنفذه للمشروع على تيسير سبل إقامة العاملين وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهم ولأسرهم، فقد كانوا لا يدفعون أجوراً مقابل الإقامة بالمساكن، بالإضافة إلى إقامة العديد من المدارس لاستيعاب أطفال العاملين بالسد(٧٠)، وكذلك توفير المطاعم التى كانت تقدم

الوجبات بأسعار زهيدة يتناول فيها العمال والمهندسين وجباتهم فى مكان واحد مما أشاع الحب والتعاون فى جميع القطاعات [٧١]، مما ينم عن دقة التخطيط والتنفيذ فى كل الجوانب حتى النفسية للعاملين جميعاً بالسد سواء مهندسين أو عمال.

وبلغ عدد للعاملين بالسد بعد اصطحاب البعض لأسرهم حوالى مائة ألف نسمه[٧٢]، وقد أخذ هذا العدد فى التناقص نظراً لانخفاض حجم الأعمال والانتهاء من بعضها إلى أن استقر على ٣٨١٣ نسمه عام ١٩٧٠، بينما كان عدد الخبراء السوفيتى فى عام ١٩٦٤ حوالى ١٨٨٠نسمة وانخفض هذا العدد إلى ٩٧ خبيراً ١٩٧٠ [٧٣].

وقد حدث خلال تنفيذ المرحلة الاولى من السد بعض الإصابات، واستشهد بعض العاملين ورغم ذلك تعتبر هذه الإصابات والخسائر قليلة بمقارنتها مع الخسائر التى تحدث فى مشروع بمثل هذه الضخامة [٧٤]، وتكفلت إدارة السد العالى بتكريم هؤلاء الشهداء وتعويض أسرهم وتخفيف مصابيهم فتولت نقل جثمانين الشهداء إلى بلادهم مع مندوبين من الهيئة يحملون مرتباتهم لثلاثة شهور بالإضافة للأجر الشهرى، فضلا عن ذلك تعاقدت الهيئة مع إحدى شركات التامين لصرف التعويضات لأسر المتوفين التى كانت تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠,٠٠٠جنيه أو معاش إضافى بجانب المعاش الحكومى الثابت والمقرر [٧٥].

وهذا يدل على حرص الهيئات المختصة على حقوق الأحياء والأموات فى هذا المشروع الضخم، وشاء القدر إنتهاء جميع الأعمال بالسد فى سبتمبر ١٩٧٠، وهو نفس الشهر الذى توفى فيه الزعيم الذى قام ببناءه، بل وحامى مصر من تقلبات النهر وغوائله رحمه الله وجزاه الله كل خير على كل نقطة مياه استفاد وسيستفيد منها كل مصرى.

ونجد انخفاض عدد الخبراء السوفيت إلى ٢٥ خبيرًا وفنيًا للاشتراك فى التجارب الفنية خلال سنوات الضمان للتأكد من سلامه السد العالى ومحطته الكهربائية، بالإضافة لإنشاء رمز الصداقة العربية السوفيتية، كما عمل فى تشغيل بحيرة ناصر حوالى ٢٥٠٠ مهندس مصرى، وقد صرح المهندس عبد العظيم أبو العطا ـ وكيل وزارة

السد ـ بأنه طبقاً لأحكام التعاقد تستمر هذه التجارب حتى عام ١٩٧٥، ويلتزم خلالها الجانب السوفيتى بمعالجة أى عيب ينتج عن التشغيل، وفى نفس الوقت أنتهت هيئة السد من إنشاء الجهاز الدائم للقيام بأعمال الرقابة وقياس حركة جسم السد التى تنتج من ضغط المياه أو عن العوامل الطبيعية، وكان هذا الجهاز يضم مجموعة من المهندسين والفنيين لتشغيل أجهزه البيزومترات التى تم تركيبها فى جسم السد لرصد حركة المياه، بالإضافة إلى استخراج عينات بصفة دورية لاختبار كفاءة الستارة التى تمنع تسرب المياه تحت جسم السد، وقد تم الاحتفال بتشغيل التوربين الأخير بمحطة الكهرباء فى يوليو عام ١٩٧٠ وكان عدد العاملين من السوفيت حوالى ٦٠ فنياً وخبيراً [٧٦].

وقد صرح ينقولاى بود جورنى ـ رئيس هيئة المجلس السوفيتى الأعلى ـ بالاتحاد السوفيتى عن إتمام السد العالى، وذكر إنه عمل فريد من نوعه ليس فقط من الناحية الفنية بل من ناحية ضخامة الأعمال التى تم تحقيقها، كما إنه يمثل تقدماً جديداً فى مجال بناء الإنشاءات بين العلماء والمهندسين وكذلك العمال المصريين والسوفيت، كما إنه كان فرصة لتوطيد الصداقة بين الشعبين[٧٧]، وقد أكد المهندس عبد العظيم ابو العطا فى ٢ يناير ١٩٧٨ أن مصر سددت كل ديونها للاتحاد السوفييتى حيث تم تسديد أخر قسط من ديون السد العالى بالأمس [٧٨].

هكذا أسدل الستار على صراع طويل ومرير من أجل بناء هذا الصرح الشامخ الذى خاضت مصر من أجله معارك سياسية واقتصادية ضارية مع الغرب من أجل مستقبل أفضل للشعب المصرى، وإنه بحق يعتبر ثمرة جهد وتعاون بين شعبين عظيمين هما الشعب المصرى والسوفيتى، ولا نستطيع إلا أن نحمل كل شكر وتقدير للحكومة السوفيتية التى قدمت لمصر المساعدات الفنية والمادية بدون الحصول على فوائد أو ربح خاص لها وكان الهدف مساعدة دولة ناهضة، فى الوقت الذى تخلى فيه الغرب عن مصر مما يعبر عن أن الاتحاد السوفيتى شعب جاد فى عروضة لا يماطل ولا

يراوغ بل يتفق وينفذ فى فترة وجيزة عكس الغرب الذى ظل يراوغ ويماطل ويضيع الوقت لحين تنفيذ أهدافه السياسية التى تكون أداه جديدة لفرض نفوذه بعد خروج الاستعمار من البلاد العربية، ونجد إنه رغم بناء السد العالى لم تصمت الأصوات المعادية للرخاء والنمو فى مصر بل تجددت بعد إتمام بناء السد رغم ظهور آثار الاقتصادية والتى انعكست على الشعب المصرى وهو ما سوف تتناوله الباحثة فى الفصل القادم بإذن الله.

حواشى الفصل الخامس

(١) أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكى، القاهرة،١٩٩٩، ص ٦٤-٦٥.

(٢) الكلمة التى ألقاها م أحمد الزرقانى بالمتحف الزراعى، ١٩ مارس ١٩٦٦، النتائج المبكرة لمشروع السد العالى، ص ٩.

(٣) بلاد النوبة وعلاقتها بمشروع السد العالى، إدارة السد، ب - ت، ص ١ ما بعدها:

Ministry of Social Affairs in Eleven years From July 23 rd 1952 to july 23 rd 1963 , Cairo ,n.d, p 124-125.

(٥) ثائق السد العالى،الهيئة العامة لبناء السد العالى، مجلس الإدارة، ١٥-١-١٩٦١، ص ١.

(٦)الوقائع المصرية، العدد ٨٠، ١١أكتوبر ١٩٦٢، ص ٤،٣ ؛ النشرة التشريعية العدد ١٠، وزارة العدل، أكتوبر ١٩٦٢، ص ٢٥٦٥-٢٥٦٨.

(7) Ministry of Social Affairs in Eelven years , op.cit , 126-127 .

(٨)الوقائع المصرية، العدد ١٠٢، ٢٧ ديسمبر ١٩٦٢، ص ٨.

(9) M. Elhakim omar , Nubian Architecture , Cairo , Second edition,inc. , 1999 , p I.

(١٠) طاهر محمد أبو الوفا، مشروع السد العالى، ح١، الاسماعيلية، ١٩٦٧، ص ٦٧٨-٦٧٩.

(١١) طاهر محمد أبو الوفا، النتائج الاقتصادية والاجتماعية للسد العالى، مجله المهندسين، العدد الأول، ١٩٦٨، ص ٨١.

(١٢)طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٦٧٩.

(١٣)الأهرام، العدد ٣٣٢٦٨، ١٠ يناير ١٩٧٨، تحقيق الأهرام، ص ٧عمود ١-٥ ؛ لمزيد من المعلومات: جنوب الوادى، العدد ٨، يناير ١٩٨٠، موفق أبو النيل، ص ٣٣.

(١٤) مجلس الأمة، الفصل التشريعى الثانى، دور الانعقاد العادى الثانى، مضبطة الجلسة التاسعة المعقودة فى ٥ يناير ١٩٧٠، ص ٥٨٠ وما بعدها.

(١٥)تقرير عن آثار بلاد النوبة المهددة بالغرق لمناسبة مشروع السد العالى، مصلحة الآثار المطابع الأميرية، بـ ـت، ص ٣٩.

(١٦)ثروت عكاشة، مذكرات فى السياسة والثقافة، دار الشروق، ٢٠٠٠، ص ٥١٤.

(١٧)عبد المنعم أبو بكر، بلاد النوبة، الإدارة العامة للثقافة، بـ ـت، ص ٨٤ـ٨٥.

(١٨)ثروت عكاشة، المرجع السابق، ص ٥١٧.

(١٩)المصور، العدد ١٦٣٥، ١٠ فبراير ١٩٥٦، مصطفى عامر، ص ٤٤.

(٢٠)عبد المنعم أبو بكر، المرجع السابق، ص ٨٦ـ٨٧.

(٢١)ثروت عكاشة، المرجع السابق، ص ٥١٩ .٥٢٠ ـ

(22) Arabie Mohammed , the Impact of Aswan high dam on the Economic development of the uar , Huston - University , January 1970 , p 110-111.

(٢٣)عبد المنعم أبو بكر، المرجع السابق، ص ٨٧ـ٨٨ ؛ لمزيد من المعلومات أنظر. الأهرام، العدد ٣٢١٤٩، ١٨ ديسمبر ١٩٧٤، محمود كامل، ص١٢، عمود ٣ـ٤.

(٢٤)ثروت عكاشة، مذكرات فى الثقافة والسياسة، ح١، دار الهلال ١٩٩٠، ص ٥٠٢ـ٥٠٣.

(٢٥)وولتر أمرى، مصر وبلاد النوبة، ت تحفه هندوسه، عبد المنعم أبو بكر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٢٤ـ٢٥.

(26) Arabie Mohammed , op.cit , p 111.

(٢٧) فأعلنت مصر إستعدادها لمنح البعثات التى تعمل فى مجال الحفائر ببلاد النوبة ما يعادل ٥٠٪ من الآثار التى تكتشفها مع استثناء الآثار الفريدة وتلك التى تكمل مجموعات أثرية بالمتاحف المصرية: ثروت عكاشة، مذكرات فى السياسة والثقافة، دار الشروق، ٢٠٠٠.

(٢٨) عبد المنعم أبو بكر، المرجع السابق، ص ٨٨ـ٩٠.

(٢٩) صدر قرار حكومى بتعيين طاهر محمد أبو الوفا مفتش عام الرى للوجه البحرى نائباً لرئيس إدارة السد بدرجة وكيل وزارة مساعد فى ٩ نوفمبر ١٩٥٥. الوقائع المصرية، العدد ٨٩، ١٧ نوفمبر ١٩٥٥، ص ٣.

(٣٠) حسن زكى، السد العالى وسياسة ضبط نهر النيل، القاهرة ١٩٧٦، ص ٨٩.

(٣١)موسى عرفة، السد العالى، دار المعارف، ١٩٦٥، ص ١٢٢ .

(٣٢)حسن زكى، المرجع السابق، ص ٨٩.

(٣٣)طاهر أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٨٤.

(٣٤)بيان وزير الخزانة المركزية عن مشروع ميزانية الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٢٨.

(٣٥)الجريدة الرسمية، العدد ٣٥، ٦ نوفمبر، ١٩٥٨، ص ١٨.

(٣٦)مجموعة قوانين ولوائح السد العالى،رئاسة الجمهورية، نوفمبر ١٩٥٨،ص ١ـ٥ ؛ الجريدة الرسمية، العدد ٣٧، قانون رقم ١٩٤، ٢٠ نوفمبر ١٩٥٨،ص ٢ـ٣.

(37)Saddel Alaali Authority , preliminary statement for the use of Firms Proposing to tender for the hydraulic Gate equi ment Relating to the diversion Tunnels , Specilal note the Sadd Alaali department , Cairo,n.d , p 1-2

(٣٨) مجلس الأمة، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة الثالثة عشر، المعقودة أول يونيو ١٩٦٤، بيان رئيس الوزراء على صبرى، ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٣٩) وزارة السد العالى، الجمهورية العربية المتحدة، دار النشر للجامعات، ب.ت، ص ١١٤.

(٤٠) عين فيما بعد نائباً لرئيس الهيئة التنفيذية للسد من أجل تقرير احتياجات المشروع من الآلات والمعدات بالإضافة لتحديد العدد اللازم من الخبراء والمهندسين: حسن زكى، المرجع السابق، ص ٩٤.

(٤١) نفسه.

(٤٢) إيفان كوموزين، سد أسوان العالى، ت عصمت عبد الحميد، م مصطفى الشهابى، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٥٦.

(٤٣)موسى عرفة، المرجع السابق، ص ٦٧ـ٦٨، ٥٤ـ٥٦.

(٤٤)ملخص أعمال تحضيرية وتنفيذية لمشروع السد العالى،المصدر السابق، ص ٤ـ٥، لمزيد من المعلومات الجمهورية،العدد ٧٧٤٤، ١٠ مارس ١٩٧٥،إعداد قسم الابحاث، ص ٣.

(٤٥)يحيى يسري، الري والصرف فى مصر بين الماضي والحاضر، المطابع الاميرية، ١٩٧٩، ص ١٧٠ .

(46) Bulletin 6 , Hydromechanization , united Arab Republic Aswan , 1969 , p 13.

ولمزيد من المعلومات أنظر الأهرام، العدد ٢٨٢٢٠، ١٦ مارس ١٩٦٤، مكرم محمد احمد، ص ٣.

(٤٧) ولد صدقي سليمان فى ٢٨ فبراير ١٩٠١وبدأ حياته العملية كمهندس بإدارة الكبارى بالسكة الحديد، وأكمل دراسته فى جامعة ميت Mit بأمريكا وفور عودته عمل فى جميع المشروعات الكبرى بمصر منذ التعلية الثانية لخزان أسوان عام ١٩٣٢، وعمل كمهندس مقيم لمشروع كهرباء خزان أسوان ٥٢ـ١٩٥٩، ونائب لرئيس هيئة المشروعات بسوريا: جمعية بناة السد العالي، ورحل عقل السد العالي،القاهرة، ١٤ مايو ١٩٩٩، ص٤.

(٤٨)نجلاء أبو عز الدين، ناصر العرب،ت فريد أبو عز الدين، القاهرة ١٩٨٨،ص ٦٦ـ٦٧.

(٤٩)يحيى يسرى، المرجع السابق، ص ١٧٠ .

(٥٠)إبراهيم زكي قناوى، محاضرة مشروع السد العالى وتطورات تصميمه وتنفيذه،ب.ط، ١٩٧١، ص ١٦ـ١٧.

(٥١)مذكرة عن مشروع السد العالي، أحمد الزرقاني، طاهر محمد أبو الوفا،إدارة السد العالي، سبتمبر ١٩٥٨، ص ٥ـ٦.

(٥٢)يحيى يسرى، المرجع السابق، ص ١٧١.

(٥٣)عبد السلام نبيه، الإدارة فى السد العالي، القاهرة ١٩٧٢، ص ٨٨ـ٨٩.

(٥٤)حديث شخصي مع م/ عبد الرحمن شلبي مستشار بمقر وزارة الري ومن المهندسين الذين شاركوا فى المشروع، كانت المقابله بمكتبة الكائن بمقر الوزارة فى صباح يوم ٢٢/٧/٢٠٠٢.

(٥٥)طاهر محمد أبو الوفا، المرجع السابق، ص ٦٧٢.

(٥٦)صنع الله إبراهيم وآخرون،إنسان السد العالي، القاهرة،ب.ت، ص ١٧٧ـ١٧٩.

(٥٧) عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ٦٠ـ٦١.

(٥٨) ولكنها كانت بعثات محدودة نظراً للظروف الاقتصادية التى كانت تمر بها مصر. الحديث السابق مع م/ عبد الرحمن شلبى مستشار وزير الري.

(٥٩)صنع الله ابراهيم وأخرون، المرجع السابق، ص ١٠١-١٠٢.

(٦٠)إبراهيم زكى قناوى، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٦١)عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ٦١-٦٢.

(٦٢)حافظ داود طوقان، السد العالى العظيم، القدس، ١٩٧٢، ص ٨٥-٨٦.

(٦٣)عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٦٤)حافظ داود طوقان، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٦٥)عبد الرحمن الأبنودى، نص الرسائل المتبادلة بين حراجى القط العامل فى السد العالى وزوجته فاطنة أحمد عبد الغفار فى جبلاية الفار، ب - ط، ١٩٧٧، ص ١٥٤-١٥٩.

(٦٦)حافظ داود طوقان، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٦٧)عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ٦٣-٦٤.

(٦٨)رجب محمود، ملحمة السد العالى، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٧.

(٦٩)عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ٦٣-٦٤.

(٧٠)على صبرى،التطبيق الاشتراكى فى مصر،ط٤،كتب قومية، ب. ت،ص١٤٦-١٥٠.

(٧١)إبراهيم زكى قناوى، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٧٢)عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ٩١.

(٧٣)حافظ داود طوقان، المرجع السابق، ص ٨٣.

(٧٤)موسى عرفة، المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٧٥)عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

(٧٦)الأهرام، العدد ٣٠٥٧٧، ٢٩ أغسطس،١٩٧٠، ص ٤،عمود ٥-٦.

(٧٧)الأهرام، العدد ٣٠٧١٧، ١٦ يناير، ١٩٧٧، ص ٣، عمود ٤-٥.

(٧٨)الأهرام، العدد ٣٣٢٦٠، ٢ يناير، ١٩٧٨، سامى متولى وآخرون، ص١،ع٧، عمود ١-٥.

الفصل السادس
الآثار الاقتصادية للسد العالى

"إن السد العالى هو ثورة كاملة للثورة المتعددة الجوانب فى نضال الشعب المصرى السياسى والاجتماعى والعلمى والاقتصادى والعسكرى"

جمال عبد الناصر

السد العالى – كأي مشروع فى ضخامته وأهميته – كان موضع خلاف قبل وبعد إنشائه وأغلب ما قيل عنه إما يتطرف نحو التهويل أو يهبط نحو التهوين إيجاباً وسلباً، فقد ظهرت العديد من الانتقادات التى رأت أن أى محاولة للتحكم فى مياه نهر النيل تعتبر محاولة ضد الطبيعة تنطوي على كارثه محققة (١).

فبعد بناء السد بدأت حمله جديدة ضده فقامت بزيارة مصر خبيرة بتوصية من منظمة الأغذية والزراعة فى نوفمبر ١٩٧١، وأبدت رغبتها فى تفقد السد العالى لتقصى آثاره، وطرحت جميع الحقائق أمامها وبعد أن غادرت مصر قامت بنشر سلسلة من المقالات التى ركزت فيها على شتى الانتقادات الموجهة للسد وعرف فيما بعد إنها سيدة يهودية (٢)، بالإضافة للانتقادات الموجهة من الغرب قام المهندس المصرى عبد العزيز أحمد – وهو من المتخصصيـن فى الكهرباء – بنشر مقال يكشف فيه الأخطاء التى ستترتب على بناء السد وتم مناقشة بحثه مع لجنه مصرية متخصصة وأقتنع بعدها بوجهه نظر اللجنة التى خطأته، ورغم ذلك أرسل بحثه إلى جمعية المهندسين البريطانية ليناقشـه من جديـد ثلاثون خبيـرا بريطانيا وعالميا من بينهم خبير مصرى، وانتهى

النقاش برفض وجهة نظره، وفى أعقاب ذلك أكدت الفحوصات التى أجرتها شركة سوليتاج Soulitage الفرنسية بناء على طلب الهيئات المصرية أن التسرب الفعلى للمياه عبر جسم السد ضئيل جداً وأقل مما يسمح به التصميم الذى أقرته لجنة الخبراء العالميين فى عام ١٩٥٤(٣).

كما قامت لجنة بزيارة السد العالى كان من بين أعضائها السناتور هنرى بيلمن Henry L.Bellmon ووليم ل. هوفىWilliaml L.Hugheرئيس المهندسين الكهربائيين بجامعة أوكلاهما، بالإضافة لاصطحاب بعض الصحفيين الذين شككوا فى ملء بحيرة ناصر نتيجة للبخر وارتفاع معدلات الرشح بالإضافة لوجود الطمى، كما إنه سيكون مجالا خصباً لنمو البلهارسيا والملاريا بالإضافة لتمليح التربة وكذلك هروب السردين للبحر المتوسط وأخيراً تآكل جوانب النهر والدلتا(٤).

ومن ناحية أخرى قدم وليم هـ. وايزلى William H. wisely – مدير جمعية المهندسين المدنيين بالولايات المتحدة – تقريرا عن تأثير السد العالى على البيئة، بعد أن قام بزيارة الموقع وأوضح أن ملء البحيرة بعد بناء السد كان متوقعاً، وبمتابعة ملئها تبين أن معدلات البخر والتسرب لا تتجاوز الحدود المقدرة لها، ولم تظهر حتى تاريخ كتابة تقريره ثمة مناطق ضعيفة بقاع البحيرة تتسرب منها المياه (٥).

كما أوضح أعداء السد أن احتجاز المياه فى بحيرة طولها ٥٠٠ كم وعمقها من ٥٠م إلى ٩٠ م مما يجعل ماءها عفناً كأنها أول بحيرة عذبة فى العالم ومما هو جدير بالذكر أن التلوث قرين التقدم، وعلينا أن نتخذ من الخطوات ما يقتضيه كل تغير فى الماء، خاصة وأن هذا الاتهام لا يستند إلى رأى واحد من المختصين ممن يكونوا على درجة عالية من معرفة الأصول العلمية (٦)، فبالنسبة لانتشار الأمراض أوضح الأطباء المصريون أن الرى الدائم فى قنوات الصعيد أدى لانتشار القواقع التى تحمل البلهارسيا، كما أن ازدياد البرك والمستنقعات أدت لزيادة البعوض وأن زيادة هذه

الأمراض يرجع إلى قضاء الناس حاجتهم على شواطئ الترع والقنوات وليس بسبب بناء السد العالى(٧).

وقد أبدى المهندس المصرى على فتحى(٨) قلقه من حدوث تشبع بالمياه ينتج عنه تزايد الملوحة وإفساد المحاصيل كأثر محتمل من الآثار الجانبية للسد إذ أن الأراضي الزراعية بعد السد ستصبح محرومة من عملية الغسيل السنوى التى كانت تجرى فى الماضى وكانت تعمل على إزالة الأملاح الضارة وحفظ نفاذية التربة على الدرجة المناسبة بصفة دائمة(٩)، وقد ذكر أن منسوب المياه الأرضية لم تكن محسوبة بدقة قبل بناء السد لذلك أرتفع منسوب المياه بدرجة أكبر مما كان مقدراً لها فظهرت بعض الأملاح فى الأراضي الزراعية بالوجه القبلى، وذلك يتطلب إنشاء شبكات صرف جيدة وزيادة فاعلية المصارف الحالية بالتطهير والتعميق المستمرين، وكذلك إعادة حساب المسافة بينهما وإعادة تقييم مدى فاعليتها(١٠).

ونجد أن الإفراط فى استخدام المياه ينعكس بصورة مباشرة على الصرف وقد كان الأمل نظريا فى السد العالى إنه يغنى عن الصرف الصناعي، على أساس عدم تشبع الأرض بالمياه فى فترة الفيضان، مع انخفاض مناسيب النهر طوال العام، وذلك يكفى للصرف الطبيعي الراسي فى التربة عن طريق الطبقة الرملية المبطنة ولكن حدث العكس نتيجة للإفراط فى الرى كميا الذى أدى بدورة إلى تفاقم مشكلة الصرف، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكيا وتغير نوعية المياه كيفيا، هذا غير ذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه استبعدت دورة فصل الماء العالى والمنخفض التى كانت بمثابة صرف طبيعي للتربة خاصة فى الصعيد، مما أدى إلى ثبوت مستوى المياه الباطني فى التربة حتى وصل للتشبع(١١).

والحقيقة المؤكدة أن الفيضان كان يرفع منسوب الماء فى التربة مما يعمل على تمليحها واختناق الجذور التى يتصادف وجودها خاصة فى الحدائق، ولا يمكن إنكار

تدهور التربة. ولكن يجب إجراء دراسة كاملة لتقييم الوضع، ثم البحث فى وسائل معالجة التدهور بشرط أن تكون الدراسة علمية وتعتمد على الفحص الحقلى والعملى(١٢).

ويمكن إضافة أن وزارة الرى لديها برنامج مستمر لعمل شبكات المصارف المغطاة بمشاركة صندوق النقد الدولى فى التمويل(١٣).

أما بالنسبة لمشكلة المياه الجوفية وارتفاع مناسيبها لم يكن السبب فيها السد العالى، وإنما ترجع فى الأساس لسوء استخدام المياه بشكل عام، والدليل على ذلك أن المياه الجوفية توجد على معدلات مرتفعة جداً عن مياه النيل على امتداد خريطة مصر(١٤)، ويؤكد ذلك الأبحاث التى تخصصت فى تأثير السد العالى على المياه الجوفية فى مصر العليا من خلال استخدام الأرصاد والبيانات المتعددة التى سجلت قبل بناء السد وبعده حتى عام ١٩٧٠، والتى أثبتت أن حالة المياه الجوفية قبل السد كانت مرتبطة بحالة النهر فى ارتفاعة وانخفاضه، وبعد بناء السد أصبحت متأثرة بتوزيع واستعمال مياه الرى السطحى وشبكة الصرف ومقدار السحب من المياه الجوفية الذى أدى إلى ارتفاع المياه الجوفية بمقدار ٢م فى الأرض الزراعية نتيجة للإفراط فى رى المحاصيل(١٥).

أما بالنسبة لهروب السردين بسبب غياب الطمى ما أدى إلى هجرته لأماكن أخرى فنجد أن بحيرة ناصر تزخر بالأسماك الوفيرة(١٦)، كما يمكن تتبع السردين فى المياه الدولية من أجل زيادة الثروة السمكية، وتجدر الإشارة إلى ظهور مؤشرات فى الأعوام الأخيرة تبشر بعودة السردين إلى المياه المصرية مرة أخرى(١٧). ولسوف نعرض أهم المشكلات التى من الممكن أن تؤثر بشكل خطير على مصر من جراء بناء السد العالى، وكذلك عرض الحلول المناسبة لها.

أولا : مشكلة النحر :

كانت مشكلة النحر من الموضوعات التي احتلت مجالاً واسعاً للدراسة والبحث منذ بداية دراسة مشروع السد العالى. وتوقع الباحثون حدوث نحر خلف السد العالى لانطلاق المياه من الأنفاق رائقة خالية من أغلب الطمى الذي يترسب في حوض الخزان، والنحر في شواطئ الدلتا بعد امتناع وصول الطمى إليها[١٨]، وذكر احتمال تكوين دلتا جديدة بمجرد تشغيل السد تبدأ من أمام البحيرة وتمتد شمالاً بمرور الزمن، وفى نفس الوقت يبدأ النهر في تكوين مجراه الجديد خلف البحيرة حتى يلائم الظروف الجديدة، وذكر كذلك احتمال امتداد النحر في جوانب الترع الرئيسية التى تتغذى من النهر وفروعه[١٩]. ونجد أن ظاهرة النحر خلف السدود الكبيرة ظاهرة معروفة، وأتضح بعد سنوات من تشغيل السد أن النحر في المجرى طفيف ولا يشكل خطراً على سلامة القناطر، وظهر من أعمال الرصد والدراسات التى أجريت بصفة مستمرة منذ عام ١٩٦٨ أن حالة القاع أخذت في الاستقرار مع ما يجرى من الدراسات المستفيضة لوضع خطط كاملة لإنشاء سلسلة من القناطر[٢٠]، حتى تقلل من سرعة المياه مما يضعف مقدرتها على النحر وقدر عدد هذه القناطر بستة على النيل تمتد من منطقة جبل السلسلة في كوم أمبو حتى بنى سويف، وبذلك يتيسر التحكم في سرعة المياه بين كل قنطرة وأخرى بل وتستخدم هذه القناطر في توليد الطاقة الكهربائية على المدى البعيد[٢١].

والحقيقة أن وزارة الرى قامت باستشارة أحد بيوت الخبرة العالمية وهو مكتب V.B.B السويدي الاستشاري، قبل بناء السد فى ١٩٥٩، حيث تقدمت للمكتب وأسندت إليه دراسة مشكلة النحر الشامل ومحاولة الاستفادة من سقوط المياه على طول مجرى النيل لتوليد طاقة كهربائية، وقدم المكتب تقريره عام ١٩٦٠وقدر فيه الخبراء النحر المتوقع ما بين(٣,٥-٤ سم) خلف المنشآت الايدروليكية كخزان أسوان وكل من قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط، كذلك تقدمت وزارة الرى للمكتب

السوفيتي الاستشاري " هيدرو بروجيكت " لعمل دراسة شاملة عن مشكلة النحر وإعطاء تصور كامل لمشروعات حماية النهر والاستفادة الكاملة من سقوط المياه فى توليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة لوضع مشروعات لحماية مجرى النيل من النحر الشامل، وظهرت تقديراتهم للنحر تتراوح ما بين ٣,٥سم خلف أسوان، ٨سم خلف قناطر أسيوط وقدموا مقترحاتهم بحماية كل منشأة على حده، فى حين لم يقدموا أى مشروع لحماية مجرى النيل من النحر أو حماية جوانبه من التهايلات، وهو عكس المشروع السويدى الذى يحول مجرى النهر إلى برك -ولكنه قدم حلاً على الأقل لمشكلة النحر- كما أتاح توليد قدر كبير من الطاقة الكهربائية، واعترضت وزارة الرى لأنه يحول المجرى كله لسلسة من القناطر والهدارات ترفع أمامها المياه على مدار السنه مما يؤثر على الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى رفع منسوب المياه الجوفية مما يؤثر على إنتاجية الأراضي الزراعية(٢٢).

وبعد انقضاء عدة أعوام على تشغيل السد العالى لم يحدث إلا نحراً طفيفاً لا يتجاوز عمقه بضع سنتيمترات ولا يشكل خطراً على سلامة القناطر ومع ذلك لا تزال الرقابة على مجرى النهر مستمرة للتعرف على ما يحتمل حدوثه فى المستقبل(٢٣)، والدليل على وجود رقابة على مجرى النيل عدم حدوث أى خسائر من هذا النحر وربما كان مشروع توشكى من أحد المشروعات التى خففت من حدة التعرض للنحر.

ثانيا : مشكلة الطمى :

ذكر أن مياه الفيضان غير محمله بالطمى(٢٤) أضعفت الأراضي الزراعية وخنقت البكتريا الأرضية مما أضعفها وقلل من خصوبتها(٢٥). وأكدت الأبحاث التى أجريت من أجل معرفة تأثير السد العالى على الطمى فذكر أن ما يربو عن ٨٨٪ من طمى النيل كان يتدفق إلى البحر كل عام، وبناء على ذلك فإن حرمان الأراضي الزراعية من الطمى لا يتعدى ١٢٪، بالإضافة إلى أن الذرات الدقيقة من الطمى لا تزال عالقة بالمياه فى المنطقة المقام بها السد العالى فتهبط النسبة المذكورة إلى ٩٪ فقط، وباستبعاد ما كان

يترسب فوق أراضى الحياض بالوجه القبلى تهبط هذه النسبة إلى ٣٪ فقط من كمية الطمى السنوية(٢٦).

وبالإضافة لذلك فإن ما كان يصل إلى الأرض الزراعية من الطمى لم يكن سوى الطمى العالق فوق الأرض، وكان يغلق مسام التربة مما يعوق عملية الصرف والغسيل لها، ومن المعروف أن الحبيبات الدقيقة والصغيرة الحجم تتعرض للتفتت البرى خلال الرحلة الطويلة من الحبشة إلى مصر ومن ثم فإن هذه الحمولة كانت تترسب كالغشاء فوق أراضى الحياض(٢٧)

فتقوم بتجديد خصوبة التربة وزيادة سمكها ثم ينحسر معظمها بعد ذلك إلى مجرى النهر ويترسب جزء منها فوق قاع النهر، ثم تدخل المجارى المائية فيترسب بها جزء أخر، أما الطمى الناعم فإن نظام الرى الدائم لا يستفيد منه مثل الرى الحوض(٢٨).

أما بالنسبة لما يحتويه الطمى من مواد غذائية كالأزوت التى تقدر بنحو ١٣٪ من وزن الطمى فالجزء الصالح لغذاء النبات يشكل جزءاً ضئيلاً يمكن استبداله بسماد نترات الجير، وتعتبر قيمة هذا السماد زهيدة عند مقارنتها بفوائد السد العالى الاقتصادية، ورغم أن الأراض المصرية حرمت من الطمى فقد زادت غلتها نظراً لما وفره السد العالى من ضمان مياه الرى بالكمية المناسبة والمواعيد المحددة(٢٩).

بالإضافة إلى أن رسوب الطمى فى قيعان الترع وجوانبها كان يكلف الدولة ثلاثة أضعاف ما كانت تكتسبه الأرض من رسوبه عليها(٣٠)، ولا يغيب عن الأذهان أن استخدام الأساليب العلمية لم تجعل للتربة كل ما كان لها فى الماضى من شأن، وأن استخدام المحاليل الكيماوية بدلاً من هذه الخصائص وصل إلى مدى بعيد فى كثير من بلدأن العالم(٣١).

أما بالنسبة لرسوب الطمى فى حوض الخزان بصفة مستديمة فإن حجم البحيرة الصناعية " بحيرة ناصر " التى تقع أمام السد كبيرة لدرجة أن هذه الرواسب لن تؤثر على سعة الخزان لمئات السنوات(٣٢).

فقد قدرت السعة الميتة للسد العالى إلى نحو ٣٠ مليارم٣من أجل استيعاب رواسب الطمى، وقد قدرت شركة هوختيف Hochtief المدة التى يتم فيها نفاذ السعة الميتة بخزأن السد العالى بنحو ٧٥٠ عام، ومع ذلك تقوم الدولة بتتبع رصد ترسب الطمى بالخزان(٣٣). ومن المؤكد إنه مع التقدم العلمى المطرد يمكن ابتكار وسائل وأساليب عديدة ومتقدمة للتغلب على هذه المشكلة بل والاستفادة من الطمى(٣٤) المترسب فى حوضها بتكاليف رخيصة.

وقد أجريت بعض الدراسات على نهر النيل ونتج عنها حدوث بعض المتغيرات على النهر بعد بناء السد العالى ومن بينها أن نهر النيل أصبح نهراً للرى فقط بعد أن كان للرى والنقل معاً، فأصبح التحكم فى حركة مرور المياه بالنهر طبقاً لمتطلبات الرى، وهو لا يسمح بمرور مياه تزيد عن ذلك لخدمة النقل النهرى، حيث أن وحدات النقل النهرى تحتاج لأعماق مناسبة لتتمكن من السير بحمولتها، ونتيجة للأعماق الضحلة بعد بناء السد العالى أصبحت هذه الوحدات تتعرض للتلف والتوقف مما يعتبر كارثة اقتصادية كبيرة لأن تكاليف النقل البرى تزيد كثيًرا عن تكاليف النقل النهرى، ويمكن القضاء على سلبيات السد العالى فى حالة استكمال المشروعات المكملة للسد التى تنطوى على إنشاء تسع قناطر على مجرى النيل للتحكم فى منسوب المياه وكميتها المنصرفة على طول المجرى، وهذا المشروع يكون بمثابة دفعة قوية للنقل النهرى، وللإنصاف فإن ترعة النوبارية ـ التى كان الغرض منها استصلاح أراضى غرب الدلتا ـ استغلت كمجرى ملاحى هام بين القاهرة والاسكندرية لنقل كميات لا بأس بها من الركاب والبضائع(٣٥).

كذلك نسب ظهور الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كل مجارى مصر إلى السد العالى، وذكر أن ما يربو عن ٤٠٪ مما وفره السد يضيع كفاقد بسبب هذه الحشائش، لأن المياه بعد بنائه أصبحت رائقة وتعتبر مجالاً لنمو الحشائش وبذلك جعلوا بين السد والحشائش علاقة سببية مباشرة، لأن القوانين المائة الأساسية تقول

أن انتشار الحشائش والأعشاب المائية الضارة تكون فى المجارى ضعيفة الانحدار، والتى تحمل مياهًا رائقة خالية من الرواسب وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة(٣٦)، ومما هو جدير بالذكر أن معالجة هذا الأمر يتطلب تعبئة كل الإمكانيات المادية والتنظيم الإداري لإزالة الحشائش الضارة بما يتفق مع الاحتياجات المائية للمزارعين وقد نجح جهاز الرى فى القضاء على هذا الوباء بعد تشغيل السد العالى من خلال الجهود المبذولة فى جميع أنحاء الجمهورية(٣٧).

كما تم إجراء بعض التحليلات لمياه النيل فى المركز القومى لبحوث المياه، واتضح ظهور أنواع جديدة من الطحالب(٣٨)، فقامت الدولة بإنشاء مشروع الخطة المتكاملة لتنمية الموارد المائية واستخداماتها بتنسيق بين وزارة الرى وبرنامج الأمم المتحدة فى عام ١٩٧٧، وتحددت فيه جميع المتغيرات التى طرأت على نوعية المياه نتيجة لصرف الميـاه الزائدة عن الاستخدامات الزراعية والصناعية والبلديات، وكانت النتيجة أن نوعية المياه بشبكة الرى والصرف لا زالت فى الحدود المقبولة طبقاً لنتائج التحاليل فيما عدا بعض المواقع(٣٩).

كما صرح وزير الرى أحمد على كمال فى يناير ١٩٧٥ إنه تم رصد ثلاثة ملايين جنيه لمواجهة آثار السد العالى التى كان يجب رصدها من قبل لولا ظروف حرب ١٩٧٣ كما ذكر أن السبب فى عدم مواجهة آثار السد هو عدم وجود جبهة واحدة مسئولة عن مواجهتها، وإنه تم إنشاء مركز بحوث المياه ليضم كافة الجهات المختصة من جميع الوزارات والهيئات وتم إصدار قرار جمهوري لإنشاء هذا المركز على أن يضم عشرة فروع متخصصة فى مجالات مختلفة بكل ما يتعلق بمجرى النهر(٤٠).

وبذلك نكون قد أوضحنا أبرز الجوانب السلبية التى أثيرت بشان السد وتأثيره ومدى صحتها وخطورتها واستعداد الدولة للتغلب عليها. ويحق لنا أن ننتقل إلى دراسة الجوانب الإيجابية الهامة التى رشحت بناءه ومن أجلها خاضت مصر معارك ضارية

سواء سياسيًا أو اقتصاديًا بل وربما عسكريًا.ولسوف نعرض فيما يلى لأهم خطرين كانا يهددا مستقبل مصر، كما كان يتناوبان التهديد والمخاطر طوال تاريخ مصر البعيد والقريب وحفلت به السجلات والمصادر وهما :

– الجفاف

لقد مرت مصر فى القرن العشرين بخمس دورات جفاف خطيرة كانت الأولى بين عامى ١٩١١-١٩١٥، والثانية من١٩١٨-١٩٢٢، والثالثة من ١٩٣٩-١٩٤٥، والرابعة من ١٩٦٨-١٩٧٣، وكانت الدورة الأخيرة بين عامى ١٩٧٨-١٩٧٩ والتى بلغت أقصى حدتها عام١٩٨٤[٤١]، فخلال الفترة الأخيرة نجد أننا سحبنا ما مجموعه٩٠مليارم٣ من السد العالى، لولاها لطالنا الجفاف الذى طال معظم دول شرق أفريقيا وخلف دماراً شاملاً، ويترجم خبراء الاقتصاد هذا الرقم إلى انتاج ١٨ مليون طن أرز، ٣٤,٧ مليون طن قمح قيمتها بالأسعار العالمية السائدة ٥,١٤مليار دولار، وللمقارنة أن تكلفة السد العالى لا تتجاوز٤٠٠مليون دولار[٤٢]، وهذا فقط على سبيل المثال لا الحصر لما حققه السد من قضاء شبه تام على هذه المشكلة الخطيرة التى كان من الممكن أن تلم بمصر.

– الفيضانات

لم تكد البلاد تحتفل بانتهاء المرحلة الأولى للسد العالى حتى دهمها فيضان عام ١٩٦٤ الذى كان يختلف عن غيره من الفيضانات فقد كان شديد الارتفاع، وكان الموقف خطيراً فى مصر حيث تجاوزت مناسيب المياه أمام معبد أبو سمبل أعلى السد الواقي، وعدم إمكان ملء الحياض قبل الموعد المقرر نظراً لما كان يجرى بالنهر من أعمال بالإضافة لعدم نضج المحاصيل[٤٣]، كما كان يجب تشغيل محطة كهرباء خزان أسوان بكامل طاقتها حتى لا تتوقف المحطة عن الإنتاج واستمرت مقاومة هذا الفيضان شهر ونصف مما كلف الدولة عشرات الملايين من الجنيهات[٤٤]، فضلاً عن خروج

أكثر من ثلاثمائة مهندس ومائة ألف عامل، بلغت أجورهم أكثر من خمسة ملايين جنيه ولولا حجز السد على جزء من المياه لتطلب هذا الفيضان أضعاف هذه المبالغ(٤٥).

ورغم ذلك غرقت بعض السواحل والجزر وتلفت بعض الزراعات(٤٦) كما جاء فيضان ١٩٧٥ عالياً ولولا وجود السد لهدمت مساكن وهلك كثير من الحرث والنسل، فقد فاقت مناسيبه فيضان عام ١٩٦٤ولولا وجود السد لأرتفعت مناسيب النهر عند الروضة فى العشرة أيام الثانية من شهر سبتمبر(٤٧) بأكثر من متر فوق أعلى درجة لايمكن للجسور الصمود أمامها(٤٨). وكان فيضان ١٩٧٥ خير مؤكد لحماية السد العالى لمصر من الفيضانات وبذلك أصبحت مصر أمنة من خطر الفيضانات العالية التى كانت تهدد البلاد ويكرس لها آلاف العمال(٤٩).

وبالرغم من ذلك لا يزال يهدد البلاد خطر رئيسى آخر هو تتابع سلسلة متوالية من الفيضانات المنخفضة غير العادية للعديد من السنوات، والخوف من ألا يكفى المخزون المائى فى بحيرة السد العالى - نظراً للزيادة السكانية الهائلة - الأمر الذى يصيب مصر بأضرار اقتصادية هائلة (٥٠). وحتى نتعرف على الآثار الاقتصادية لمشروع السد حتى عام ١٩٨٧سنقوم بعرض تأثيره على الزراعة والصناعة حتى نحكم على مشروع السد العالى.

- أولا : الزراعـة

يعتبر السد العالى فتحاً جديداً لنظام الرى فى مصر حيث أن وظيفته تكمن فى خلق " فيضان " ذى إيراد سنوى ثابت يتفق مع الوفاء الكامل لاحتياجات الزراعة فى كافة المواسم، وبذلك تتمتع البلاد بإيراد معلوم ومضمون يرسم سياسة مائية ثابتة تحقق ما تهدف إليه البلاد من تقدم ورخاء(٥١). فقد ساعد توفر المياه على إعادة النظر فى مواعيد زراعة المحاصيل المختلفة كما أصبح توزيع المياه يجرى حسب حاجة المحصول وليس حسب تصرف النهر كما كان الحال قبل إنشاء السد العالى(٥٢).

ورغم ذلك لم تحدث تغيرات جوهرية فى التوسع الزراعى، وإن مكن من التوسع فى زراعة الأرز حتى أصبحت قيمة تصديره تعادل ١ مليون جنيه عام ١٩٦٦، ٤٧ مليون عام ١٩٦٧، بالإضافة لزيادة نسبةتصدير الفواكه، والسكر والثوم حتى بلغ اجمالى الاتفاقيات فى أبريل عام ١٩٦٨للتصدير الزراعى باستثناء القطن نحو ٦٥مليون جنيه(٥٣).

أما على مستوى تحويل الحياض إلى الرى الدائم فقد تم تحويل حوالى ٩٧٣ألف فدان للرى الدائم منذ تشغيل السد العالى(٥٤)، وهذا أدى بدوره إلى زيادة المساحة المحصولية فى مصر بنحو ٦٪، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجية الفدان لبعض المحاصيل وخاصة الذرة نتيجة لتوفر المياه بشكل منتظم على مدار العام، وبصفة عامة فقد أتاح تغذيه الأراضي الزراعية بالمياه فى الأوقات المناسبة(٥٥).

هذا بجانب ما وفره المشروع من خدمات اجتماعية وعمرانية تمثلت فى ربط القرى والمرافق العامة بجسور الترع مما سهل نقل المحاصيل وتسويقها(٥٦).

- ثانيًا: إستصلاح الأراضى

لقد بلغت جملة الأراضي التى تم استصلاحها منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٧٦ حوالى ٩١٢ ألف فدان، ونتج عن هذه الزيادة فى الأراضي الزراعية زيادة فى المساحة المحصوليه تقدر بنحو ١,١٣ مليون فدأن(٥٧)، وقد بلغت جملة الأراضي المستصلحة حتى عام ١٩٨٠ فى وادى النيل والدلتا حوالى ١,٠٧٢,٠٠٠، ونحو ١٥٪ منها أضيف بعد عام ١٩٧٦، وقد صرح الرئيس حسنى مبارك فى عام ١٩٨٦ بأنه طبقًا لأحسن التقديرات فإنه يمكن القول بأن حوالى مليون فدان هو الذى أضيف للأراضى الزراعية منذ عام ١٩٠٩، بالرغم من إدخال نظام الدورة الزراعية ذات المحاصيل المتعددة بعد بناء السد مما يعنى أن المساحة المحصولية فقط هى التى تزايدت، وتذكر التقديرات أن مصر تخسر سنويًا حوالى ٢٠,٠٠٠ فدأن زراعى منذ عام ١٩٨٠، سواء لأغراض البناء

أو صناعة الطوب وغير ذلك بالرغم من صدور قانون فى عام ١٩٨٥ يحظر تجريف الأرض الزراعية بهدف صناعة الطوب، بالإضافة لذلك فإن مصر تخسر أراضى زراعية أخرى بسبب مشاكل رشح التربة وتمليحها وسوء الصرف وتزايد النحر[٥٨]، ويمكن أن نضيف أن جزءاً لا يستهان به من الأراضي المستصلحة كانت ضعيفة وصعبة الري مما أدى إلى إهمال زراعتها، وبصفة عامة إن حوالى ٣٠٪ من الأراضي الزراعية التى تم استصلاحها لم تصل إلى حدتها الإنتاجية الكاملة، بالإضافة إلى أن بعض الأراضى المستصلحة احتاجت لكثير من المعالجة والإنفاق[٥٩].

وقد تم دراسة كفاءة القطاع الزراعى فى عام ١٩٧٣ وأتضح أن الزراعة المصرية لم تحقق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام عناصر الإنتاج المتاحة كالإفراط فى استخدام السماد بالإضافة إلى أن خطط التنمية المقترحة فى القطاع الزراعى بعد عام ١٩٧٣ لاتتفق مع تنمية هذا القطاع نظراً لإغفال العلاقات الاقتصادية والمعاملات الفنية بين الإنتاج الزراعى والعناصر الأخرى المختلفة، ويمكن إضافة الزيادة السكانية التى تلتهم الزيادة الإنتاجية فى المحاصيل المختلفة[٦٠]، فالجدول التالى يوضح نسبة الزيادة السكانية منذ عام ١٩٦٠حتى عام ١٩٨٦ [٦١].

جدول رقم (٢)

السنه	السكان بالمليون	نسبه الزيادة
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥,٣٠٠	٢,٤٪
١٩٦٦	٣٠,٠٨٣,٤٠٠	٢,٥٪
١٩٧٦	٣٦,٦٢٦,٣٠٤	٢,٥٪
١٩٨٦	٥٠,٣٠٠,٠٠٠	٢,٧٪

ولا يمكن إنكار أن القطاع الزراعى استوعب عدد كبير من العمالة فقد كان يعمل بالقطاع الزراعى عام (١٩٥٩-١٩٦٠) حوالى ٣٢٤٥عامل[٦٢] ونجد أن هذا العدد قفز إلى ٤٣,٢٤٣عامل فى تقديرات عام(١٩٨٣-١٩٨٤)[٦٣] وقد أوضح مجلس الشورى فى تقرير له عن حجم المساحات المتناقصة فى الأراضى الزراعية والتى تتراوح بين ٣٠ ألف إلى ٦٠ ألف فدان من أجود الأراضي الزراعية، فأصبح نصيب الفرد يصل إلى ٤٠٠ م٢ ولو استمر الحال على هذا النمط حتى نهاية القرن فسينخفض نصيب الفرد ليصل إلى ٣٥٠ م٢[٦٤]، وتعتقد الباحثة أنها ليست مسئولية السد حيث أنه أدى دوره بالوفاء لاحتياجات الزراعة من المياه وإنما يرجع ذلك إلى سياسات الحكومة المتلاحقة المختلفة و الثقافة السلبية حول الأرض و قيمتها عبر الزمان.

وقد كان من بين المشروعات الزراعية الناجحة إستصلاح أكثر من ٥٠,٠٠٠ فدان فى منطقة الطرف الجنوبي للوادى الجديد، خاصة فى مناطق واحتي الداخلة والخارجة في أوائل الستينات والسبعينات وبحلول عام ١٩٧٨كانت نصف هذه المساحة لا تزرع لأسباب عديدة وربما غير منظورة، كالتسرع فى عمليات الاستصلاح وعدم كفاية المياه وكذلك انخفاض مستوى المياه فضلاً عن وجود الكثبان الرملية وطمرها للمناطق المنزرعة وغير ذلك من الأسباب[٦٥].

بالرغم من كل الانتقادات التى توجه للسد فلا يمكن إغفال ما قدمه السد العالى بالنسبة للأراضي الزراعية والسكان ونجمله فيما يلى : –

- إتساع مساحة الأرض الزراعية بمقدار ١,٢ مليون فدان، وزيارة الإنتاج الزراعى بنسبه ١٠٪.
- إتساع رى ٨٥,٠٠٠ فدان كل عام فى صعيد مصر[٦٦].
- القضاء على البطالة الموسمية بين العمال والفلاحين، والتى كانت من أسباب الجريمة فى الصعيد[٦٧].

- زيادة المساحة المحصوليه بتحويل نحو ٩٧٣ الف فدان للرى الدائم.
- الحفاظ على مستوى الإنتاج الزراعى خلال موسم الفيضان[٦٨].
- التوسع الزراعى فى زراعة الأرز مما يدر على البلاد عملات أجنبية، حيث بلغت مساحة الأرز ١,٢٠٠ مليون فدأن عام ١٩٧٣ وهى بذلك زادت ثلاثة أمثال عما كانت عليه عام ١٩٥٢[٦٩].
- زيادة خصوبة أراضى النوبة الجديدة من خلال ترسب الطمى والامتزاج بملايين الأمتار المكعبة من المياه خلال شهور الصيف[٧٠].

وعند حساب الفارق بين مجموع النقص فى مساحة بعض المحاصيل ومجموع الزيادة فى محاصيل أخرى، يتضح إنه حتى عام ١٩٧٧ كانت توجد زيادة فى مساحة المحاصيل الشتوية والمحاصيل المستديمة (أشجار الفاكهة) قدرها ٩٣٩ ألف فدان مما يعنى زيادة المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية بهذا القدر[٧١]، كما قدر العائد الاقتصادي من تحويل رى الحياض إلى رى دائم بنحو ١٠٠ مليون جنيه سنويا[٧٢].

تحقيق مرونة في التخطيط الزراعى بما يتيح زراعة المحصول دون خشية من قله إيراد النهر مما أثر في تحسين اقتصاديات الزراعة وتحسين الصرف لجميع الأراضى الزراعية بما يزيد غلتها بنحو ٢٠٪[٧٣]، وأخيراً تحسن وضع الأراضي المنخفضة عن منسوب المياه[٧٤].

وقد بذلت الحكومة العديد من الجهود منذ ١٩٥٢ لمعالجة المشكلات الزراعية، ولكن لازالت الأراضي الزراعية لديها مشكلات لا يوجد لها حل حقيقى، خاصة بعد أن طرأت عوامل جديدة حاسمة ربما يقف في مقدمتها العجز عن ارتياد الصحراء لإضافة مساحات جديدة، وكذلك تعثر جهود التوسع الرأسي المستند لمنجزات العلم الحديث، فضلاً عن ضعف وتعثر السياسة المائية الحديثة وما يرتبط بها من مشروعات جديدة لتتواكب مع الزيادة السكانية الخطيرة في مصر، وقد تضاعفت جهود الدولة في

نصف القرن الأخير ثلاث مرات تقريباً ورغم ذلك أصبحت كل الجهود التي أنفقت في التوسع الزراعي - الأفقي والرأسي - صرخة في واد، ونضيف خطورة تجريف التربة الزراعية التي أدت لضعف إنتاجية التربة بل وتدميرها في كثير من الأحيان وهي من العلل الجديدة على المجتمع المصري ولكنها تشكل ظاهرة عامة لا تنفع معها تشريعات ولا قوانين ومن ثم عجز الجهاز الإداري القائم عن السيطرة عليها أو وقفها في ظل ظروف غابت فيها الخطط والسياسات العامة من أجل مصلحة الوطن، وأخيراً استشراء ظاهرة التمدد - ولا نقول التوسع - الحضري في الريف والمدينة على السواء وذلك على حساب الأرض الزراعية مما أنعكس على المشكلة الغذائية حيث بلغت من الخطورة ما يهدد استقلالية قرارت الدولة السياسية بل ووقوعها تحت وطأه الهبات والمعونات هذا فوق ما تنوء به من قروض لا يعلم مداها إلا الله(٧٥).

- ثالثًا: بحيرة ناصر

كان من نتائج بناء السد العالى خلق بحيرة متسعة للتخزين، وهى بحيرة ناصر التي تبلغ مساحتها ١٦,٠٠٠ كم٢(٧٦) ولقد أكدت بعض الدراسات أن البحيرة تعتبر مجالاً خصباً لنمو الأسماك لتواجد مقادير كافية من الفوسفات تقدر ١,٥مجم / لتر، كما أن الفيضان يزيد من نسبة الفوسفات، بالإضافة لغناها بالنترات والسليكات مما جعل البحيرة من أهم مصادر الثروة السمكية(٧٧).

وفى بداية تكوينها كانت وسائل النقل السريع وتبريد الأسماك غير كافية لربط البحيرة بمناطق الاستهلاك(٧٨)، وقامت الدولة بإعداد الخطط للعمل بمشروعات عاجلة ومن ثم وقعت اتفاق مع الحكومة اليابانية من أجل دراسة التخطيط السليم للبحيرة مما ساعد على تطوير أسطول الصيد بالبحيرة لزيادة الإنتاج السمكى(٧٩)، وتجدر الإشارة إلي أنه توجد زيادة ملحوظة في الإنتاج السنوى فقد كان يبلغ ٢٢الف طن عام ١٩٧٨، إلى أن وصل إلى ٣٤,٥٣١ طن عام ١٩٨٤(٨٠)، وبهذا الشكل نجد أن البحيرة أصبحت تمثل أهم المنتجات السمكية فى المياه الافريقية(٨١).

بالإضافة لأهمية البحيرة فى إنتاج الأسماك فإن لها أهمية زراعية أيضاً، فقد أكدت الدراسات الاستكشافية والصور الجوية إلى أن الأراضي المتاخمة لشواطيء البحيرة ذات قدرة إنتاجية منخفضة، ولكن إذا تم تقييمها على أساس تكاليف اعدادها للتنمية الزراعية تحت ظروف الرى الحالية، فنجد أن بعض الزراعات يمكن أن تتلائم مع طبيعة هذه الأرض وظروف ريها(٨٢)، ومن ثم فهى فى حاجة إلى دراسة مقننة من الهيئات المختصة.

وقد قامت دراسات علمية على يد خبراء الأمم المتحدة ومراكز البحث العلمى وأكدت أن الأراضي الصالحة للاستزراع حول بحيرة ناصر تبلغ أكثر من مليون فدان، وتم اختيار ٦٠ فدان على بعد ٤ كم من شاطئ البحيرة بأبى سمبل وتم زراعتها - كمزرعة تجريبية - عن طريق الرى بالرفع ونجحت بها زراعة الفواكه والموالح، وتم التعاقد مع هيئة التعمير والمشروعات الزراعية لإجراء دراسات حصر وتصنيف التربة فى ٢٥٠ ألف فدان ورغم ذلك لم يزيد ما تم استصلاحه من أراضى حول البحيرة عن ٢٥٠٠ فدان فقط، موزعة فى مواقع متناثرة كما يوجد مزرعتى قسطل وأدندان تبلغ مساحتهما معاً نحو ٦٧٥فدان يقوم النوبيون بزراعتها، ومن المؤسف أنهم كانوا يلقون جزءاً من الإنتاج فى عرض البحيرة تخلصاً منها لصعوبة المواصلات للأسواق (٨٣).

- رابعًا: إنتاج الكهرباء

لقد كانت صناعة الكهرباء حتى عام ١٩٥٩ ينحصر إنتاجها فى محطات تقع بمراكز الاستهلاك بالقاهرة، أما المحافظات فكانت تولد الكهرباء بها من محطات مصلحة الميكانيكا والكهرباء أو محطات توليد صغيرة، واتجهت الدولة لاستغلال طاقة مياه النيل، فبدأت فى إنشاء محطة كهرباء السد العالى وقامت بإنشاء الخطوط الكهربائية من أسوان للقاهرة(٨٤).

وقد صدر تقرير الخبراء العالميين يوضح أن الاستفادة المبدئية فى الطاقة الكهربائية فى حدود ٥٠٠ ألف كليو وات وبذلك يتم توفير ٢٥٠٠ جنيه من العملات

الأجنبية يومياً وهذا يعنى أن السد وفر الطاقة الكهربائية بصفة مبدئية بحوالى ٧٥ ألف جنيه إسترليني فى الشهر الواحد(٨٥)، وتم تقدير متوسط أقصى طاقة كهربائية يمكن الحصول عليها من محطة السد العالى بحوالى ٨ مليار ك وات / ساعة سنوياً، وقدرت الطاقة المولودة من محطة السد العالى بحوالى ١٠٥ مليار ك وات/ساعة منذ إنشائه حتى نهاية عام ١٩٨٤، وبذلك يكون قد وفر ٣٠٥مليون طن من الأزوت(٨٦)، مما يترتب عليه ارتفاع متوسط الاستهلاك السنوى للفرد من ٤٠ ك وات/ساعة عام ١٩٥٢ إلى ٢٠٠ ك/ساعة عام ١٩٧٠، ومما هو جدير بالذكر أن ارتفاع مستوى المعيشة يقدر فى أى بلد بزيادة نصيب الفرد من الكهرباء(٨٧)، ونجد أن الطاقة المولودة من السد العالى تعادل أربعة أمثال الطاقة المولدة من خزان أسوان(٨٨).

ولابد أن نلاحظ أن حالة الفيضان لابد وأن تؤثر على توليد الكهرباء ، فعندما توالت فيضانات ضعيفة خلال عامى ١٩٨٠-١٩٨٥أدت لانخفاض الإنتاج الكهربائي، كما ساءت أحوال التوربينات حيث كان يعمل ستة توربينات فقط من بين أثنى عشر توربين، والواقع أن بدء تشغيل محطة السد العالى الكهرومائية فى عام ١٩٧١أتاح انطلاق أول برنامج للصناعات الثقيلة من خلال بناء ثلاث قواعد صناعية رئيسية بمصر وهى مصنع كيما للأسمدة الكيماوية بأسوان، ومصنع الألومونيوم بنجع حمادى ثم مصنع الحديد والصلب بحلوان(٨٩).

- خامساً: مصنع كيما

هو أول مصنع أقيم فى عهدة الثورة وتم إنشاؤه فى محافظة أسوان وبدأ إنتاجه فى عام ١٩٦٠بطاقة إنتاجية تقدر به ٣٤٠ ألف طن من سماد نترات النشادر الجيرى، ٣١٪ من الأزوت(٩٠)، وقد كانت طاقته الإنتاجية تتوقف على مقدار توليد الكهرباء من محطة خزان أسوان والتى كانت متأثرة ببرنامج تنفيذ السد العالى، الذى أتاح بعد بنائه طاقة أرخص من تلك المولدة من محطة خزان أسوان - لأنها كانت تدور بالمازوت - فكان من الطبيعى أن يتوسع مصنع كيما خاصة فى ضوء الاستهلاك المتزايد(٩١)، وقد زاد

الإنتاج بالمصنع حيث بلغ قيمته ٨,١١٧مليون جنيه عام(١٩٦٢-١٩٦٣) إلى أن بلغ ١٤,٨ مليون جنيه عام(١٩٦٩-١٩٧٠)[٩٢].

وقد كان للسد العالى دور كبير فى الإنتاج بمصنع كيما، حيث أن المصنع كان يعمل بربع طاقته الإنتاجية قبل السد العالى، وبعد بنائه أصبح يعمل بكامل طاقته الإنتاجية[٩٣]، مما هيأ العمل لحوالى ألفين عامل بالمصنع[٩٤]، ومن الملفت للنظر أن هذا العدد لم يزد حتى اليوم.

وتوجد أهمية كبيرة للمصنع خاصة فى الاقتصاد المصرى من حيث توفير الخامات لإنتاج السماد محلياً، مما يضمن استمرار الإنتاج فى مختلف الظروف ولا تتعرض البلاد لأزمة - كالتى حدثت خلال الحرب العالمية الثانية -[٩٥]، كذلك توفير السماد بسعر رخيص وإتاحه الفرص أمام استثمار رؤوس الأموال لاستغلالها فى مشروعات مجزية، فضلاً عن توفير نحو ١٣ مليون جنيه كانت تدفع لاستيراد السماد الأزوتى[٩٦]. ومما هو جدير بالذكر أن بعض منتجات المصنع ذات أهمية كبرى فى الصناعات الحربية مثل حمض النتريك والنشادر، وإنتاج هذه المواد محلياً يكفل الاستمرار فى الإنتاج الحربى فى مختلف الظروف[٩٧].

وقد صدرت تقارير مجلس الشورى عن مصنع كيما تعده مثالاً لتبديد الطاقة الكهربائية، حيث أن الشركة تستهلك لإنتاج ١٣٠,٠٠٠ طن من السماد ما يقرب من بليونى كليو وات /ساعة، أى ما يعادل ١٢,٠٠ ك وات/ساعة لكل طن أمونياء ولو تم توليد هذه الطاقة من محطة بخارية حديثة لأصبحت قيمتها ٥٨٩,٢ دولار لكل طن أمونيا، وأن سعر الامونيا عالمياً هو ٢٠٠دولار فيصبح من الأوفر استيرادها من الخارج فتوفر الدولة حوالى ٥,٠٧٥ مليون دولار سنوياً، ولكن نظراً لأن صناعة السماد من الصناعات الأساسية لمصر فمن الأفضل تحويل هذا المصنع ليعمل بالغاز الطبيعى[٩٨].

- سادساً: الألومونيوم

تم إقامة مصنع الألومونيوم بنجع حمادى بعيداً عن الأراضي الزراعية فى منطقة تقترب من محطة تحويل كهرباء السد العالى، حتى يسهل توصيلها للمصنع[٩٩]، وقد تعاقدت جمهورية مصر العربية مع الاتحاد السوفيتى لإنشائه فى يوليو ١٩٦٩وظهرت باكورة إنتاج معدن الألومونيوم عام ١٩٧٤[١٠٠]. وقد كان المشروع يهدف لإنتاج معدن الألومونيوم بمعدل ٤٠٠ الف طن سنويًا حيث أن صناعة الألومونيوم تمثل القاعدة الأساسية للصناعات غير الحديدية[١٠١].

وتتمثل الطاقة الإنتاجية لصناعة معدن الألومونيوم بثلاثة خطوط تدرج تشغيلها منذ ١٩٧٥ومنتصف ١٩٧٦حتى منتصف ١٩٧٧ لتصل طاقة الخطوط الثلاثة إلى ١٠٠,٠٠٠ طن خلال عام ١٩٧٨، مما أدى لإنخفاض استيراد الألومونيوم من ١٥,٠٠٠طن إلى ٩,٠٠٠طن خلال الأعوام(١٩٧٦-١٩٧٧)[١٠٢].

وجاءت تقارير مجلس الشورى مهاجمة لمصنع الألومونيوم وتقول أن البلد تنتج ١٣٣ ألف طن ألومونيوم، تصدر منها للخارج ٦٥٪ بمبلغ قدره ٩٥,٠٦٥مليون دولار وبحساب تكلفتها نجد أن المصنع يستهلك ١,٣٩١٨٤مليون كليو وات /ساعه من الكهرباء وهى تعادل ٤,٧٣٢,٢٦٠ طنًا من المازوت وبذلك نجد أن الدولة تبيع المازوت للخارج بسعر ١٢٤,٨دولار لكل طن، بينما سعره العالمى يعادل ١٧١ دولار للطن[١٠٣].

وبناء عليه ترى الباحثة أنه ربما كان هناك حلاً مجدياً لتخفيض سعر تكلفة الألومونيوم وهو يتطلب دراسة وافية علمية للنهوض بالاقتصاد القومى حيث إنه يجنب الدولة استيراد الألومونيوم ويوفر مبالغ طائلة فضلاً عن الدور الاجتماعي الذى تلعبه المصانع الكبرى فى عمالة اعداد كبيرة مما يساهم بالقطع فى حل مشكلة البطالة كما يؤدى إلى إحداث نقله اجتماعية للمجتمع بأسره.

- سابعاً: الحديد والصلب

لقد أقيم مجمع الحديد والصلب فى حلوان قبل بناء السد العالى فى عام ١٩٥٧ نتيجه للاتفاق مع شركة ديماج الألمانية، وأتاح السد توفير القوى المحركة الزهيدة التكاليف للمصنع[١٠٤]، مما أدى بدورة إلى التوسع فى المصنع بإضافة وحدتين جديدتين لزيادة الإنتاج، بتمويل من الاتحاد السوفيتى مع الاعتماد على الخامات المحلية فى الإنتاج من الواحات بالصحراء الغربية[١٠٥]، وتعتبر صناعة الحديد والصلب القاعدة الرئيسية للصناعات الثقيلة بمصر فقد نجح فى تحقيق فائضاً فى ميزانية النقد الأجنبي عند تشغيله بطاقته الكاملة أعتباراً من عامى(١٩٧٧-١٩٧٨) - أى بعد بناء السد العالي - والانتفاع بطاقته التى تقدر بنحو ٤٧مليون جنيه سنوياً[١٠٦].

ونجد تطور قيمة الإنتاج من الحديد والصلب فقد بلغت عام(١٩٦٦-١٩٦٧) نحو ٣٥٩,٩٦٤ طن إلى أن قفزت فى عامى (١٩٨٦-١٩٨٧) إلى ٥٤٦,٩٢٩ طن مما يؤكد نجاح صناعة الحديد والصلب فضلاً عما أستوعب من العاملين الذين بلغ عددهم نحو ٣٤٤٦عامل فى عام ١٩٧٥ ونجد هذا العدد زاد إلى ٢٩,٤٢٩ عامل فى عام ١٩٧٥[١٠٧].

بالإضافة إلى ما سبق فقد ساهم السد العالى فى كهربة الريف وزيادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الكهرباء[١٠٨] - مما أدى بدورة لتطور الريف المصرى الذى يمثل عدد سكانه اكثر من ٥٠٪ - كما ساهمت الصناعة فى زيادة غلة الفدان وكذلك توسيع الرقعة الزراعية من خلال توفير الأسمدة والمعدات الزراعية. وعلى أية حال فقد ساهمت الصناعة بـ ٣٠٪ مناجمالي الدخل القومى وحوالى ٤٥٪ من حجم متوسط الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة لاستيعاب ٢٠٪ من حجم العمالة المصرية[١٠٩].

ورغم ذلك فإن الإنتاج الصناعى لم يعتمد على السوق المحلى ليساعده فى النمو، فقد ظل يعانى من البيروقراطية المفرطة التى لم تستطع تحقيق النجاح المطلوب، زيادة على ذلك أن القطاع الخاص كان شبه غير موجود حيث إنه يوجه استثماراته - وما زال - نحو التجارة والسياحة لأنها تعطى أرباحًا فورية(١١٠).

- تأثير السد على الاقتصاد المصرى :

لقد قام السد بتعويض كل ما أنفق عليه فى مدة لا تقل عن عامين حيث بلغ مقدار الدخل من الطاقة الكهربائية التى تولدت من السد وتحسين اقتصاديات المشروع لكهربة خزان أسوان حوالى ١٠٠ مليون جنيه، كما كان الدخل من التوسع الزراعى فى مليون فدان من الأراضى الجديدة حوالى ٦٣مليون جنيه، بالإضافة لتوفير ٥٦ مليون جنيه من احتياجات الرى لجميع الأراضى فى كل السنوات حتى فى أقلها إيرادًا، وتوفير ١٠ ملايين جنيه من جراء عملية حماية البلاد من غوائل الفيضانات العالية وما كان يترتب عليها من غرق الشواطئ النهرية، وتوفير ٥ مليون جنيه من تحسين الملاحة فى مجرى النيل، بالإضافة إلى ما تحقق من زيادة الدخل القومى فى العام الواحد، فقد وفر السد العالى ١٠٠ مليون جنيه من العملات الأجنبية فى العام نتيجه لزيادة الإنتاج الذى أدى بدوره لانخفاض نسبة الواردات وزيادة نسبة الصادرات(١١١)، بالإضافة إلى أن القطاع الزراعى ساهم بنحو ٣٠٪ من الدخل القومى، حيث زاد الإنتاج الزراعى فأصبحت الزراعة تعد مصدرًا أساسيًا للصادرات حيث بلغت مساهمة المنتجات الزراعية الخام والمصنعة نحو ٧٥٪ من الصادرات(١١٢).

- الخلاصة :

نجد أن مميزات السد تفوق كثيراً عيوبه حيث يمكن إقامة مشروعات لتلافى العيوب بينما لم يكن وارد الاستغناء عن السد، فيكفى إنه فى عام ١٩٨٤ شهدت أثيوبيا أسوء جفاف عرفته منذ أمد بعيد تسبب فى موت نحو مليون شخص بأثيوبيا من

جراء المجاعة التى أعقبته[١١٣]، ونضيف إنه أنقذ مصر من أزمة الطاقة فى الفيضان الأخير(١٩٧٩-١٩٨٧) حيث كان الطلب يزيد على قدرات المحطات الحرارية، وبرزت الأهمية للسد أكثر عندما أرتفعت أسعار البترول وكان استخدامه فى محطات توليد الكهرباء غير اقتصادي، وكان يولد الكهرباء بأرخص الأسعار مما أنقذ مصر من خطر توقف المزارع والمصانع[١١٤] وكذلك نضوب النفط المستخرج منها لكثافة الحاجة إلى استخدامه، ويمكن القول بلا فخر إنه مشروع القرن لمصر فقد عمل بالقطاع الزراعى نسبة كبيرة وفقاً لتقديرات مركز الإحصاء فقد عمل به نحو ٤٥٪ من عدد السكان خلال الثمانينات مما أحدث تغير وحراك اجتماعي كبير بالنسبة لهذا العدد الضخم مما وفر الأمن والحماية للأعداد الغفيرة التى كان يتهددها العديد من المخاطر كالفقر والجوع والعطش بل وأفسح المجال للصناعة والزراعة، كما إنه كان فرصة عظيمة للتقارب بين شعبى الاتحاد السوفيتى ومصر الذى ينبغي أن نكن له كل احترام وتقدير لمشاركته فى هذا البناء الشامخ، بينما وقف الغرب أمام بنائه إلا بعد تنفيذ شروطه وخضوع مصر لارادته وسياسته، وبذلك أصبح السد يمثل أعظم مشروعات الثورة على الإطلاق فقد خلد اسم الرئيس جمال عبد الناصر لنضاله من أجل بنائه وخوضه معارك سياسية واقتصادية وربما عسكرية، لكنه ومن خلفه الشعب المصرى صمد أمام تلك العواصف وتحدى العالم من أجل البناء ومن أجل سعادة ورخاء الأجيال القادمة.

ويكفى إنه فى الذكرى الثلاثين للسد العالى تم ترشيحه كأحسن مشروع هندسي مائي فى القرن العشرين من قبل الهيئة العالمية للسدود[١١٥]، كما قامت دراسة على يد بانال - أشهر أخصائي سدود فى العالم - تم خلالها فحص ١٢٠ سد حول العام، ورغم أن السد العالى لم يكن أكبرها لكنه أحتل المكانة الثانية من حيث المميزات الاقتصادية التى حققها وتعتبر شهادة عالمية بأن السد هو الأفضل فى العالم[١١٦].

ورغم كل ذلك فهناك سؤال مُلح..هل وفر السد العالى الأمن الغذائي فى مصر؟ من المؤسف أن الإجابة بالنفي نظراً للنمو السكانى السريع الذى يلتهم الزيادة

الزراعية(١١٧)، ولا يعد ذلك عيبًا فى السد ونتائجه بقدر ما يعد قصوراً فى سياسات الحكومات المصرية المتعاقبة التى من الواجب عليها وضع الخطط المناسبة اللازمة لمواجهة أى مشكلات تواجه المجتمع كما وضعت حكومة الثورة خطط تنمية مصر ببناء السد العالى، كما يجب أن تركز وسائل الاعلام على نشر الوعى بين المواطنين بأخطار الزيادة السكانية الرهيبة، ومواجهة الزيادة الحالية بمشروعات جديدة تنشئها الحكومة لاستيعاب الزيادة السكانية، ولا يعنى ذلك أن تتحمل الحكومة وحدها عبء مواجهة هذه الزيادة، ولكن يجب الأخذ برأى العلماء والباحثين كل فى مجاله وبحث كل الموضوعات المطروحة واختيار الصالح للتطبيق من أجل النهوض بالمجتمع ككل وحدة واحدة، فالمشروعات الكبيرة التى توفر الأمن والرخاء للمواطنين لا تتوقف عند حد معين ولكنها فى حاجة لبحث ودراسة علمية بناءة لمعالجة هذه الأزمة التى تمثل قنبلة موقوتة من الممكن أن تنفجر فى أى لحظة ما لم يتم علاجها بشكل فعال وجذرى وأخيراً إن الاحتفاظ بالشئ أصعب من الحصول عليه، لذا يجب أن تهتم جميع الهيئات المعنية بالسد العالى بخطورة أثاره الجانبية ومتابعة مشكلة الطمى والنحر ووضع الحلول سريعًا قبل أن يحدث مالا يحمد عقباه.

حواشي الفصل السادس

(١)جمال حمدان، شخصية مصر، ح٢، عالم الكتب، ١٩٨١، ص ١٠١١.

(٢)الأهرام، العدد ٣٢١٥١، ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤، قسم الأبحاث، ص ٣، عمود ١-٨.

(٣)الجمهورية، العدد ١٠,٧٧٤٤ مارس ١٩٧٥، قسم الأبحاث، ص ٣، عمود ١-٦.

(4) Journal of Egyption Society of Engineers , Vol 2, Egypt, January-Mars 1972, p 1.

(٥)عبد التواب عبد الحى، النيل والمستقبل، مركز الاهرام، ١٩٨٨، ص ١٩٥-١٩٦.

(٦)الأهرام، العدد ٣٢١٣٠، ٢٩نوفمبر ١٩٧٤ ؛ عبد المنعم بليغ، ص ٧، عمود ٣-٥.

(٧)جنوب الوادى،العدد الرابع، ١٥ أغسطس ١٩٧٩، عبد الوهاب حامد وجمال توفيق، ص٩.

(٨) المهندس على فتحى كان مدير لخزان أسوان القديم كما كان وكيلاً لمصلحة الطبيعيات ثم أستاذ للرى بجامعة الإسكندرية. على فتحى، السد العالى وأثاره، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١.

(٩)نفسه، ص ٥٠-٥٢.

(١٠)الأخبار، العدد ١٥٣١، ٩ مارس ١٩٧٤، عبد الوهاب مرسى، ص ٤، عمود ٣-٥.

(١١)جمال حمدان، المرجع السابق، ص ١٠٠٤ ؛ لمزيد من المعلومات أنظر الأهرام، العدد ٣٣٢٦٠، ٢ يناير ١٩٧١، ص ٧، عمود ٥-٦.

(١٢)الأهرام، ٢٩ نوفمبر ١٩٧٤، العدد السابق، ص٧.

(١٣)عبد التواب عبد الحى، المرجع السابق، ص ١٩٨.

(١٤)الأهرام الاقتصادي، العدد ٦٥١، ٦ يوليو ١٩٨١، أسامه مهران، ص ١٢-١٣.

(١٥)سماح يسن، البقرات والسنابل والسد العالى، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٤٣-١٤٤.

(١٦)اللجنة الأهلية للرى والصرف، النيل وتاريخ الرى فى مصر، الهيئة العام المساحة، ١٩٩٠، ص ٢٩٦.

(١٧)أحمد السيد النجار، من السد إلى توشكى، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٣٤.

(١٨)الأهرام الاقتصادي، العدد ٤٩٠، ١٥ يناير ١٩٧٦، ص ١٢.

(١٩)تقرير رقم ١ تفتيش عام ضبط النيل، أبحاث النحر لمجرى النيل خلف السد العالى، وزارة الرى، ١٩٦٦، ص ٨.

(٢٠) محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادي، طرابلس،١٩٨٠، ص ٥٨-٥٩.

(٢١)يوسف أبو الحجاج، السد العالى والتنمية الاقتصادية، ب-ط، ١٩٦٤، ص ٥٥.

(٢٢)نشرة رقم ٢٧، مشروع التطوير المتكامل لمجرى النيل من أسوان للقاهرة، تقديم طاهر محمد ابو الوفا، معهد البحوث والآثار الجانبية للسد العالى، القاهرة ١٩٧٧، ص ١-٥، ٨.

(٢٣)يحيى يسرى، الرى والصرف فى مصر بين الماضى والحاضر، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٧٨.

(٢٤) لمزيد من المعلومات انظر الاهرام، العدد ٣٠٩٩٧، ٢٣ اكتوبر ١٩٧١، ت محمد عبد الرقيب، ص ٥،٩.

(٢٥)سماح يسن، المرجع السابق، ص ١٤٣.

(٢٦)عبد السلام نبيه، السد العالى، القاهرة ١٩٧٣، ص ١٩٥.

(٢٧)لمزيد من المعلومات أنظر مجدى حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بيروت ١٩٩٣،

(٢٨)سماح يسن، المرجع السابق، ص ١٤٣-١٤٤.

(٢٩)عبد السلام نبيه، المرجع السابق، ص ١٩٥، ١٩٦.

(٣٠)محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ٥٧-٥٨.

(٣١)يوسف أبو الحجاج، المرجع السابق، ص ٥١-٥٢.

(٣٢) طاهر محمد ابو الوفا، مشروع السد العالى، ح١، الإسماعيلية، ١٩٦٧، ص١٦٣.

(٣٣) الأهرام الاقتصادى، العدد السابق، ١٥ يناير ١٩٧٦، ص ١٢-١٣.

(٣٤) وإن كانت بدأت آثار هذه المشكلة تظهر بوضوح مما اضطر المسئولين عن كهرباء السد العالى إلى عمل تعديل فى مداخل التوربينات لترتفع فتحات السحب عن مستوى طبقات الطمى،عبد

الخالق لاشين، مصريات فى الفكر والسياسة، سينا للنشر،١٩٩٣، ص٢٤٦.

(٣٥) الأهرام الاقتصادى، العدد ٦٦٦، ١ أغسطس ١٩٨١، أحمد عصمت، ص ٤٦-٤٧ ؛ أحمد السيد النجار،المرجع السابق، ص ١٢٢-١٢٣ ؛ أجيه يونان، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٣٨.

(٣٦)جمال حمدان، المرجع السابق، ص ١٠٠٢.

(٣٧)سماح يسن، المرجع السابق، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣٨)على فتحى، المرجع السابق، ص ٥٣.

(٣٩)سماح يسن، المرجع السابق، ص ١٤٩-١٥٠.

(٤٠)روز اليوسف، العدد٢٤٣٢، ٢٠ يناير ١٩٧٥، سمير عزت، ص ٢٩.

(٤١)مجلة علوم المياه، العدد الثالث، نوفمبر ١٩٨٧، محمد عبد الهادى راضى، ص١٤-١٦ ؛ لمزيد من المعلومات أنظر أحمد عبد الرازق محمود، قضية نقص مياه النيل، الهيئة العامه للاستعلامات، ١٩٩٠، ص١٥-١٦ ؛ التقرير السنوى لتفتيش عام ضبط النيل، وزارة الرى (١٩٨٠-١٩٨١)، ص ٣١-٣٢.

(٤٢)عبد التواب عبد الحى، المرجع السابق، ص ١٦٩.

(٤٣)عبد السلام هاشم ومحمد كمال فتح الله، فيضان ١٩٦٤، وزارة الرى، ١٩٦٨، ص٩.

(٤٤)أحمد السيد النجار، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٤٥)عبد العظيم ابو العطا، مصر والنيل بعد السد العالى، القاهرة ١٩٧٨، ص١٣٧-١٣٨.

(٤٦)الكلمة التى ألقاها م/أحمد الزرقانى بالمتحف الزراعى بدعوة وزير الزراعة، فى ٨ مارس ١٩٦٦، ص ٧-٨.

(٤٧) لمزيد من المعلومات. روز اليوسف، العدد ٢٤٣٢، ٢٠ يناير ١٩٧٥، تقرير وزير الرى الرسمى لمجلس الوزراء الشعب، ص ٢٨.

(٤٨)عبد العظيم أبو العطا، المرجع السابق، ص ١٤٠-١٤١.

(٤٩)مصطفى الجبلى، نظرة عصرية على الزراعة المصرية، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٦٨-١٦٩.

(٥٠)نبيل سيد أمبابى، موارد المياه فى مصر، القاهرة، ب-ت، ص٤٦-٤٧.

(٥١)يحيى يسرى، المرجع السابق، ص ١٧٢.

(٥٢)محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٥٣) على الجرتلى، التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢-١٩٦٦)، القاهرة،١٩٧٤، ص ١٢٢.

Peter Mansfield , Nasser`s Egypt , African , Libary, 1969, p220.

(٥٤) لمزيد من المعلومات أنظر الأهرام الاقتصادى، العدد ٤٩١، ملحق عدد فبراير ١٩٦٧، ص ١٣.

(٥٥) أحمد السيد النجار، المرجع السابق، ص ١١٢-١١٣.

(٥٦) عبد العظيم أبو العطا، المرجع السابق، ص ١٤٢.

(٥٧) محمد عبد الرقيب، السد العالى بين ضخامة عوائده وشكوك أعدائه، وزارة الرى، ١٩٧١، ص ١٥.

(٥٨)عبد الخالق لاشين، المرجع السابق، ص ٢٢٨.

(٥٩)رشدى سعيد وآخرون، نهر النيل نشأته وإستخدام مياهه فى الماضى والمستقبل، دار الهلال، ١٩٩٢، ص ٢٥٦.

(٦٠)مصر المعاصرة، العدد ٣٥٣، يوليو ١٩٧٣، مطابع الاهرام، ص٨٢-٨٣.

(٦١)عبد الخالق لاشين، المرجع السابق، ص ٢٢٩.

(٦٢)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى للاحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٢-١٩٦٦)، القاهرة، يونيو ١٩٦٧، ص ٢٣٧.

(٦٣)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢-١٩٨٤)، القاهرة يونيو ١٩٨٥، ص ٢٦٨.

(٦٤)محاضر مجلس الشورى، تقرير رقم ١عن الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى عن السياسة الزراعية، القاهرة، (١٩٨٠-١٩٩٢)، ص٦٦-٦٧.

(٦٥)عبد الخالق لاشين، المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(66) Bulletin de la Société du Géographie D`Egypt,Tomes Li-LiL 1978, p120.

(٦٧)يوسف أبو الحجاج، المرجع السابق، ص٣٨-٣٩.

(٦٨)أشرف كمال وثناء خليفة، المياه العربية وتحديات القرن الحادى والعشرين، أسيوط، ١٩٩٩، ص ٧٦٥.

(٦٩)يحيى يسرى، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(70) B.Emery Walter, Egypt In Nubia, London, 1965, p27.

(٧١)إسماعيل صبرى وأخرون، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨،ص ٢٠٦.

(٧٢)أحمد السيد النجار، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٧٣)عبد العظيم ابو العطا، السد العالى وأثاره مجله المهندسين، العدد الاول، ١٩٧٨، ص ٢١-١٥.

(74) Journal of Egyption Society of Engineers, op.cit, p2.

(٧٥)عبد الخالق لاشين، المرجع السابق، ص ٢٣٤-٢٣٦.

(76) Bulletin de la Société du géographie D`Egypt , op.cit , p 119.

(٧٧) موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤-١٩٩٠)، م١، رئاسة الجمهورية ١٩٩٠، ص ٣٩٤.

(٧٨)محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ٦١.

(٧٩)جنوب الوادى، العدد ٨، يناير ١٩٨٠، تحقيقات الوادى، ص ٢٧-٢٨.

(٨٠)موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المرجع السابق، ص ٣٩٤.

(81) Abdél latif Aboul-fotoub,fisheries of Lake Nasser , Cairo, 1974 , p 222.

(٨٢)إبراهيم السيد عساف، بحيرة ناصر والامكانيات الزراعية لشواطئها، مجلة جمعية المهندسين، العدد الأول، ١٩٦٨، ص ٥٧-٥٨.

(٨٣)الأهرام، العدد ٣٣٢٧٤، ١٦ يناير ١٩٧٨، ص ٧عمود ٦،٤.

(٨٤)فؤاد طاهر، الشبكة الكهربائية الموحدة بالجمهورية العربية المتحدة وبعد بناء السد العالى، مجلة جمعية المهندسين، العدد الاول، ١٩٦٨، ص ٤١-٤٦.

(٨٥)أخر ساعه، العدد ١٧٢٤، ٨ نوفمبر ١٩٦٧، ص ٥.

(٨٦)موسوعه المجالس القومية المتخصصة، المرجع السابق، ص ٥.

(٨٧)يحيى يسرى، المرجع السابق، ص ١٧٤.

(٨٨)جمال حمدان، المرجع السابق، ص ١٠٠٠.

(٨٩)حبيب عائب، المياه فى الشرق الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، ب-ت، ص ١٣٥-١٣٦.

(٩٠)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، صناعة الأسمدة النيتروجينيه والفوسفاتية العضوية عام ١٩٩٥/١٩٩٦، ص ٤٠.

(٩١)إبراهيم راشد، السد العالى حاضرة ومستقبله، القاهرة، ب-ت، ص ٣١٢-٣١٣.

(٩٢)محمد عيد الرقيب، المرجع السابق، ص ١٦.

(٩٣)محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ٥١-٥٢.

(٩٤)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الإنتاج الصناعى ١٩٧٣، مارس ١٩٧٩، ص ١٩٠، حديث شخصى مع المحاسب غطاس شامل من مصنع كيما بأسوان فى مكتبه الكائن بالمصنع صباح يوم ٢٠٠٣/٣/٢٥.

(٩٥)وزارة الصناعة، الصناعة فى عهد الثورة ومشروع الخمس سنوات، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٣٧.

(٩٦)محمد مأمون وميخائيل توفيق، المجتمع المصرى، دار الكتاب بالمصرى، ب-ت، ص ١٨٧-١٨٨.

(٩٧)وزارة الصناعة، المرجع السابق، ص ٣٧.

(٩٨)محاضر جلسات مجلس الشورى، تقرير رقم ٢ لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة، القاهرة (١٩٨٠-١٩٩٢)، ص ٣٤-٣٥.

(٩٩)محمد محمود الديب، التصنيع فى مصر (١٩٥٢-١٩٧٢)، ط١، مكتب الانجلو، ١٩٨٠، ص١٥٢.

(١٠٠)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، صناعة الألومونيوم فى جمهورية مصر العربية، يوليو ١٩٧٨، ص ١٦.

(١٠١)إبراهيم راشد، المرجع السابق، ص ٣٠٩-٣١٠.

(١٠٢)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، المرجع السابق، ص ٢٥، ٣٧ .

(١٠٣)محاضر مجلس الشورى، تقرير رقم ٢ المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥.

(١٠٤)أجيه يونان، المرجع السابق، ص ٥٤.

(١٠٥)محمود عبد الفضيل، المرجع السابق، ص ٥٢.

(١٠٦)إبراهيم راشد، المرجع السابق، ص ٣٠٨-٣٠٩.

(١٠٧)الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاء الإنتاج الصناعى ٥٢-١٩٦٨، نوفمبر ١٩٦٩، ص١١١ ؛ إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى ٨٦-١٩٨٧، ح١، ص ٨١، إحصاء الإنتاج الصناعى ١٩٥٧، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٦ ؛ إحصاء الإنتاج الصناعى السنوى، ١٩٧٥، القاهرة، مارس ١٩٨١، ص ١٦٣.

(١٠٨)أحمد السيد النجار، المرجع السابق، ص ١١٦.

(١٠٩)الأهرام الاقتصادى، العدد ٦،٦٥١ يوليو ١٩٨١، جمال زايده، ص ١٨-١٩.

(١١٠)حبيب عائب، المرجع السابق، ص ١٣٥-١٣٦.

(١١١)يوسف أبو الحجاج، المرجع السابق، ص ٥٦-٥٧.

(١١٢)محاضر جلسات مجلس الشورى، تقرير رقم ١، المصدر السابق، ص ١٠.

(١١٣)أحمد السيد النجار، المرجع السابق، ص ١١٨-١٢٠.

(١١٤)القدس، العدد ٥٥، فبراير ١٩٨٥، ص ٢٨.

(١١٥)حديث شخصى مع م/ عبد الرحمن شلبى مستشار وزير الرى بمكتبه فى الوزارة صباح٢٠٠٢/٧/٢٣.

(116) WWW. Egypt Magazine. Com, Issued 23 rd , spring 2000.

(١١٧) حبيب عائب، المرجع السابق، ص ١٣٢.

الخاتمة

لعل أهم ما توصلت إليه الباحثة بعد هذه الدراسة هو أن ثورة يوليو ١٩٥٢ خلقت لمصر كيانًا مستقلاً فى المنطقة. فقد نجح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى مواجهة سياسة الغرب الاستعمارية بل والتصدى لهذه السياسة التى كانت تهدف لتحقيق السيطرة على سياسة دول الشرق الأوسط عن طريق العطايا والهبات التى يمنحها الغرب لمن يخضع لسياسته فى الشرق، كما كان الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي بمثابة لطمة كبرى للغرب حيث إنه تخيل أن سحبه للتمويل يرغم مصر على الاستجابة لمطالبه، وقد كانت السياسة المصرية حكيمة خاصة عندما انتهزت فرصة سحب التمويل لتأميم قناة السويس، وتعتقد الباحثة أنه لولا سحب الغرب للتمويل فى هذه الفترة لربما تأخر تأميم قناة السويس.

كما كان الشروع فى بناء السد العالي بمثابة البدء فى صراعات مع دول حوض النيل خاصة مع أثيوبيا والسودان، وأن الغرب كان السبب الرئيسي لتدخله بشكل غير مباشر لعرقلة بناء السد العالى، ورغم ذلك نجحت مصر فى القضاء على جميع الخلافات حتى نفذت مشروع السد العالى، ومن ثم نجد أن سياسة الغرب لا تتغير بمرور الزمن أو باختلاف الساسة، فتظل سياسة العطايا والهبات والقروض أداة لإغراق الدول الضعيفة والفقيرة، وبالتالي يسهل فرض أى سياسة على الدول التى تخضع للمنح والقروض، ولا يتسنى للدول العربية القدرة على مواجهة الغرب إلا بالاتحاد العربى فى جميع المجالات.

وبالنسبة لما حققه السد العالي من فوائد فنجده نجح في حماية مصر من الفيضانات سواء العالية أو المنخفضة، ثم إمداد مصر بقوة كهربائية ضخمة أدت للتطور الصناعي، كما أن مشروع السد العالي وفر لمصر كمية كبيرة من المياه لاستغلالها

بشكل فعال فى تطوير القطاع الزراعى، فضلاً عن تحديث القرية المصرية ولا نستطع إنكار أن مشروع السد العالى يعتبر بمثابة "مشروع القرن" الذى أدى إلى تطور المجتمع المصرى.

ولكن من الضرورى أن نعلم أن المعركة لم تنته بعد فى النطاق المحلى نظراً للتحديات التى تواجهها الأراضي الزراعية خاصة أن المشكلة تعدت توفير المياه بتدخل الإنسان فى تجريف الأراضي الزراعية وكذلك الزحف العمراني، ومن ثم نجد أننا فى حاجة ماسة إلى قوانين صارمة وسياسة مدروسة لمعالجة المشكلات الزراعية ككل، كما يجب أن يحظى مصنع كيما للسماد بدراسات علمية ميدانية للنهوض بصناعة السماد نظراً لارتباطها بالتطور الزراعي، بالإضافة للبحث عن وسائل جديدة لمعالجة مشكلات المجتمع المصري التى منها عدم كفاية الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجات السكان المتزايدة، فضلاً عن تفاقم مشكلة البطالة واتساع حجمها فى مصر.

الملاحق

– ملحق (١)

المعونة الفنية السوفيتية الأولى لمصر ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨

– ملحق (٢)

المعونة الفنية السوفيتية الثانية لمصر ٢٧ أغسطس ١٩٦٠

– ملحق (٣)

اتفاقية مياه النيل بين مصر و السودان ٨ نوفمبر ١٩٥٩

ملحق (١)*

الاتفاق مع الاتحاد السوفيتي بشأن المعونة الفنية و الاقتصادية لتنفيذ المرحلة الأولى من بناء السد العالى

١ـ اتفاق

فى شـأن قيـام إتحـاد الجمهـوريات السوفيتية الإشتراكية بتقديم المعونة الإقتصاديـة للجمهـورية العربيـة المتحدة لبناء المرحلة الأولى للسد العالى بأسوان.

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة و حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتيـة الإشتراكية بـدافع من العلاقات الوديـة بيـن البلدين و رغبة فى زيادة و توطيـد التعـاون الإقتصـادى و الفنى بينهما على أساس من المسـاواه و عدم التدخل فى الشئون الداخلية و الإحترام الكامل للكرامة و السيادة القومية فى كل من البلدين و نظراً لما لإنشاء السـد العالـى بأسـوان مـن عظيـم الأهمـيـة الإقتصادية القـومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة فقد اتفقا على ما يأتى :

مـــادة (١)

تلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى تنمية اقتصادها القومى فإن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية تبدى موافقتـها على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى إنشاء المرحلـة الأولى من السد العالى بأسوان.

و تتضمن هذه المرحلة إنشاء الجزء الأمامى من قطاع السد الرئيـسى نفسه بارتفاع ٥٠ مترا و بطول ٦٠٠مترا و الجزء الخلفى بارتفاع ٢٧مترا و طول ٦٠٠ مترا و إنشاء أعمـال تحـويـل الميـاه و البوابات و المعدات و الآلات اللازمـة لهذه الأعمال مع ملاحظة أن هذه الأبعاد تقريبية و سيتفق الطرفان عليها فى أثناء عمل مباحثات تفاصيل التصميم أو عندما تدعو الحاجة فى أثناء التنفيذ.

* الوقائع المصرية، العدد ٤٣، ٢/٦/١٩٥٨ ص ٥-٣؛ وزارة الخارجية مطبوعات المعاهدات الثنائية، ١٩٥٩، ص ٣٤٤ و ما بعدها:
Decuments on International Affairs, (Edi.,) King Gillian, London,1962,p.337-338

وتتضمن المرحلة الأولى أيضاً مشروعات تحويل الحياض ومشروعات الري و إصلاح الأراضي و ذلك لاستغلال المياه الإضافية الناتجة من هذه المرحلة و سيحدد مقدار المعونة التى سيقدمها الجانب السوفيتي بالاتفاق بين الطرفين لتنفيذ هذه المشروعات بعد إتمام الجمهورية العربية المتحدة أعمال المباحث اللازمة لهذه المشروعات.

ومن المفهوم بين الطرفين أن جميع المصروفات التى يتكبدها الجانب السوفيتي سواء كانت لبناء السد نفسه أو لتنفيذ أعمال الري و تحويل الحياض والتي تتم على حساب القرض ستغطى فى حدود مبلغ القرض المقدم وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذا الاتفاق.

مادة (٢)

تحقيقاً للتعاون المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا الاتفاق تقوم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بما يلي :

(أ) تقوم بوساطة الهيئات السوفيتية بإعداد برامج تنفيذ الأعمال وكذلك الأبحاث و الدراسات اللازمة التي يتفق عليها الجانبين بقصد إدخال أية تعديلات على تفاصيل التصميم قد تظهر ضرورتها وفقاً لما يتفق عليه مع الجهات المختصة بالجمهورية العربية المتحدة على أن يتم ذلك جميعه في أقصر وقت ممكن وطبقاً للشروط والأوضاع الهيدروليكية والبيانات الأساسية الموضوعة بمعرفة الجمهورية العربية المتحدة على أن تتمشى هذه التعديلات مع تصميم السد في مرحلته النهائية.

(ب) تقوم وفقاً لما يتفق عليه الطرفان بتوريد البوابات و الآلات والمعدات- مع مجموعات من قطع الغيار اللازمة لها - وكذلك المواد اللازمة لإنشاء و تشغيل أعمال المرحلة الأولى و ما يتصل بها من مشروعات على أتم وجه و التي لا يتيسر وجودها بالجمهورية العربية المتحدة.

(ج) تقديم المعونة الفنية اللازمة للإنشاء و لهذا الغرض ستوفد العدد اللازم من الأخصائيين السوفيت وفقًا لما يتفق عليه الطرفان.

مـــادة (٣)

تقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتكوين هيئة خاصة لإدارة المشروع يعهد إليها بالشئون الإدارية و الفنية و المالية.

و يعهد إليها بالأعمال التي تطلبها حكومة الجمهورية العربية المتحدة للمرحلة الأولى من السد العالي إلى مقاولين يتم اختيارهم بموافقة الطرفين وذلك على أساس استخدام المعدات السوفيتية والإستعانه بالأخصائيين و الفنيين السوفيت.

و يتضمن العقد الذي يبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمقاولين علاوة على تصميم و مواصفات الأعمال كل التزامات المقاولين وكذلك الخدمات والتسهيلات التي تقدمها حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

و تشرف الهيئة المشار إليها على المقاولين للتيقن من قيامهم بتنفيذ الالتزامات المطلوبة منهم و فقًا لنصوص العقد على أن تقوم من جانبها بالتسهيلات والخدمات المنصوص عليها في العقد.

مـــادة (٤)

تكون الهيئات السوفيتية مسئوله عن الإدارة الفنية لإنشاء الأعمال للمرحلة الأولى من السد العالي بأسوان و إنجاز كل هذه الأعمال على أتم وجه و سلامتها و تركيب الآلات و المعدات و إعدادها للتشغيل و ذلك في المواعيد التى يتفق عليها الطرفان و بشرط أن تفى الهيئة الخاصة و المقاولون المشار إليهم فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق بالتزاماتهم فى أعمال المباحث و الإنشاء و التركيب طبقاً لبرنامج التنفيذ لمثل هذه الأعمال والذي يتفق علية الطرفان و لهذا الغرض توفد الهيئات

السوفيتية إلى الجمهورية العربية المتحـــدة خبيراً فنياً ذا مؤهـــلات عالية مع العدد اللازم من المهندســـين السوفيت والفنيين والعمال المهرة وفقاً لاتفاق الطرفين.

و يقوم الخبير السوفيتي بمعاونة رئيس الهيئة المشار إليها فى المادة (٣) ويتم الاتفاق بينهما على تنسيق العمل بين الأخصائيين السوفيت و أخصائي الجمـهورية العربية المتحدة فى الإشراف الفني على الأعمال المشار إليها.

مـــــادة (٥)

تقـــدم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية إلى حكومة الجمهورية العـربية المتحـــــــدة قرضاً مقداره أربعمـــــائة مليون روبل (يعادل الروبل ٠,٢٢٢١٦٨ من الجرام من الذهب الخالص) وذلك لتغطية نفقات ما تقوم به الهيئات السوفيتية فيما يختص بوضع برنامج تنفيذ المشروع وأعمال البحث والدراسات وتسلـــيم الآلات و المعدات والمواد على أساس الأسعار وتسليم الموانى السوفيتية (فوب) وأيضاً نفقات سفر الأخصائيين السوفيت عند سفرهم من الإتحاد السوفيتي إلى الجمهورية العربية المتحدة وعودتهم منها وذلك وفقاً للمادة ٢ من هذا الاتفاق.

و فى حـــــالة زيادة الثمن الاجمالى للماكينات و المعدات و البوابات و المواد السابق ذكرها مقـــــــدرا على أساس سعر التسليم بالموانى السوفيتية (فوب) ومصاريف انتقال الأخصائيين السوفيت وكذلك مصاريف الهيئـــات السوفيتية شاملة ما يحتـاج إليـه من مساعدات فنيـة ممـا يـدخـل تحـــت هذا الاتفاق عن مبلغ الــــــقرض و قدره ٤٠٠ مليون روبل فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة طبقاً لاتفاقي التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمـــهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي.

مـــــــــــــادة (٦)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة المبالغ المستخدمة من القرض المقدم لها طبقاً للمادة ٥ من هذا الاتفاق على أثنى عشر قسطاً سنوياً متساوياً تبدأ بعد عام من تاريخ إتمام المرحلة الأولى للسد العالي بأسوان وملء الخزان بحيث لا يتأخر ذلك عن أول يناير سنة ١٩٦٤، وهو يعتبر تاريخ استخدام القرض بالنسبة إلى الآلات والمعدات والمواد هو تاريخ بوليصة الشحن.

أما بالنسبة إلى أداء نفقـــــات أعمال التصميم والأبحاث والدراسات وكذلك نفقات إيفاد الأخصائيين السوفيت للجمهـــــورية العربية المتحدة فيعتبر تاريخ استخدام القرض هو تاريخ الفواتير الخاصة بذلك.

وسعر الفائدة القـــرض هو ٢,٥٪ سنوياً وتسرى الفوائد من تاريخ استخدام كل جزء من القـــــرض على أن تؤدى خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام التالي للعام الذي استخدمت فيه.

مـــــــــــــادة (٧)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحـــــدة القرض و فوائده وذلك بأن تدفع بالجنيه المصري (سعر الجنيه المصري يساوى ٢,٥٥١٨٧ من الجرام من الذهب الخالص) المبالغ المستحـــقة فى حساب خاص يفتح فى البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحـــــــــدة لمصلحـــة بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

و يحسب سعر الروبل بالنسبة إلى الجنيه المصـــرى على أساس سعر التعادل الذهبى بين العملتين فى يوم الدفع.

و تستخدم الهيئات السوفيتية جميع المبالـغ المدفوعة فى هذا الحساب فى

شراء سلع من الجمهورية العربية المتحدة وفقاً لاتفاقي التجارة و الدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة و الاتحاد السوفيتي.

كما يجوز تحويل أية مبالغ مدفوعه فى هذا الحساب إلى جنيهات استرلينية أو إلى أية عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان.

وإذا تغير سعر التعادل للجـــنيه المصرى فيعاد من تاريخ حدوث هذا التغيير تقويم رصيد حسـاب بنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لدى البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحدة طبـــقاً للتغيير الذى يطرأ على ما يحتويه الجنيه المصرى من ذهب.

مـــــــــــــادة (٨)

يقوم كل من البنك المركزى بالجمهورية العربية المتحـــدة وبنك الدولة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بفتح حسابـــــات خاصة لتسجيل العمليات المتعلقة باستخدام القرض الممنـــوح وفقاً لهذا الاتفاق وأداءه وكذلك الفوائد المستحقة وفقاً له كما يتفقان على الترتيبات المالية والفنية اللازمة لتنفيذه.

مـــــــــــادة (٩)

تؤدى حكومة الجمهورية العربيـــة المتحدة إلى الجانب السوفيتي جميع النفقات التى تتكبدها الهـيئات السوفـيتية فيما يتعلق بنفقات المسكن والمأكل وكذلك مصاريف سفر الأخصائيـــين السوفيت - داخل حدود الجمهوريـــة العربية المتحدة لتقديم المعونة الفنية طبقا لهذا الاتـــفاق وفقاً للشروط الواردة بالعقود الخاصة - و يتم اداء النفـــــقات المشار إليها عن طريق إضافة هذه المبالغ بالجنيه المصرى إلى " حساب المتحصلات " المفتوح لدى البنك المـــركزى للجمهورية العربية المتحـــدة لمصلحـــة بنك الدولـــة لاتحاد الجمهوريات السوفيتـــية الاشتراكـــية وفقاً لاتفاق الدفـــع المعـــمول به بين حكومة الجمـــهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

مـــــــادة (١٠)

يكـــــون توريد المعدات و الآلات و المواد وكذلك القيام بإعداد المشروع و الدراسات و أعمال البحث و إيفاد الأخصائيين السوفيت إلى الجمهورية العربية

المتحدة وفقاً لشروط العقود التى تبرم بين الهيئات الخاصة بالجمهورية العربية المتحـــــدة و الهيئات السوفيتية المختصـة ووفقاً لما ورد بالبند الثالث من هذا الاتفاق.

و تحـــدد العقود بصفــة خاصة المقادير التواريخ و الأثمان و الضمانات الخاصة بنوع المعـــدات و الآلات و مطابقتها للطاقات المحددة و مسئولية كل من الجانبين فى الظروف الخارجة عن إرادة أى منهما و مخالفة أحكام براءات الاختــــراع و كذلك أحكام و شروط تنفيذ التزامات الجانب السوفيتى وفقاً لهذا الاتفاق.

و تحدد أسعـــار المعـــدات والآلات والمواد التى تسلم إلى الجمهورية العربية المتحدة من اتحــــاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وفقاً لهذا الاتفاق على أساس الأسعار فى الأسواق العالمية.

مـــــــادة (١١)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة الخامسة الخاصة باستخدام القرض لتغطية أثمان الآلات والمعـــدات والمواد تسليم الموانى السوفيتية على أســاس السعر (فوب) ويتم توريد الآلات والمعدات والمــــواد التى يقدمها اتـــحاد الجمهوريات السوفيتيـــــة الاشتراكية مؤمناً عليها فى موانىء الجمهورية العربية المتحدة (سيف).

و تؤدى مصاريف الشحن و التأمين على حدة على أســاس السعر الفعلى وذلك وفقاً لاتفاقى التجـــارة و الدفع المعمول بهما بين الجمهـــورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتى.

و يكون النقل البحرى للمهمـــات و الآلات و المـــواد الســـابق ذكرها بعالية وفقًا لأتفاقية النقل بالمراكب المبرمة بين البلدين بتاريخ ١٩٥٨/٩/١٨.

مـــــــــادة (١٢)

فى حالة حدوث أى نزاع بين سلطات الجمـــــهورية العربية المتحدة والهيئات السوفيتـــية حول أى موضوع يتصل بهذا الاتفاق أو بتنفـــيذه يتشاور في شأنه ممثلو حكومتى الجمهورية العربية المتحـــــدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية للوصول إلى اتفاق بشأن النزاع أو الخلاف المشار إليه.

يسرى هذا الاتفاق بعد التـــصديق عليه على أن يتم ذلك فى أقصر وقت ممكن ويصبح الاتفاق نافذ المفعـــــول من تاريخ تـــبادل وثائق التصديق عليه فى موسكو.

حرر هذا الاتفاق بمدينـــــة القاهرة فى سنة ١٩٥٨ من نسختين أحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الروسية لكل منهما نفس القوة القانونية.

ملحق (٢)*

الاتفاق بين الاتحاد السوفيتي و الجمهورية العربية المتحدة بشأن المرحلة الثانية من بناء السد العالى

اتفـــــاق

فى شأن قيام اتحاد الجمهوريات السوفيتية الأشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجمهورية العربية المتحدة لإتمام إنشاء مشـــروع السد العالى بأسوان فى وضعه النهائي.

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الأشتراكية بدافع من الرغبة فى إستمرار العلاقات الودية بين البلدين.

وتوليد التعاون الاقتصــــادى و الفنى بينهمـا على أساس من المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلـــية والأحترام الكامل للكرامـــــة الوطنية والسيادة فى كل من البلدين.

ونظراً لما لإنشاء السد العالى بأسوان من عظيم الأهمية الاقتصــــادية القومية لحكومة الجمهورية العربية المتحدة.

وتنفيذاً لما تم الأتفاق عليه بالخطــــابات المتبادلة فى ١٥، ١٧ من يناير سنة ١٩٦٠بيـن رئـــــيس الجـمـــــهورية العـربية المتحـــــدة ورئيس حكومة إتحاد الجمهوريات السوفيتية الأشتراكية فى شأن مساهمة الاتحاد السوفيتى فى إتمام إنشاء مشروع السد العالى بأسوان. قد أتفقا على ما يأتى :

* الجريدة الرسمية، العدد ١٨٩،١٩٦١-٨-٢٠، ص ٧٨-١١٧٥: الجمهورية العربية المتحدة مجموعة المعاهدات والتفاقيات، وزارة الخارجية،١٩٦١،ص١٣٤وما بعدها.

مــــــــــــادة (١)

تبدى حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية - بدافع من الغرض فى مساعدة التطور الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة وتلبية لرغبة حكومة الجمهورية العربية المتحدة – موافقتـــــهما على التعاون مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة فى إتمام إنشـــــــاء المرحلة النهائية من مشروع السد العالى بأسوان، وتضمن هذه المرحلة الأعمال الآتية :

(أ) اتمام انشاء السد لقطاعه النهائى بارتفاع كلى مقداره ١١١متراً من قاع النهر.

(ب)إنشاء محطة القوى الكهربائية المالية فى مجرى قناة التحويل بالبر الشرقى للنهر بقدرة ٢,١بليون كيلو وات.

(ج)إنشاء مفيض يســـمح بتمرير تصرف مقداره ٢٠٠ مليون متر مكعب فى اليوم بحيث لا يتجاوز منسوب التخزين ١٨٢ متراً.

(د)إنشاء خطين لنقل الطاقة الكهربائية من محطـــــة توليد الكهرباء بالسد العالى إلى القاهرة بجهـــــد مقداره ٥٠٠/٤٠٠ كيلو فولت و بطول ٩٠٠ كيلو متر لكل منهما بما فى ذلك من ١٠ إلى ١٢ محطة محولات.

(هـ)مشروعات الرى و الإصـــــلاح فى الاراضى المرتبة على مياه السد العالى و التى تبلغ مساحتها ٢ مليون فدان شاملـــة الاراضى المرتبة على المرحلة الأولى للسد العالى.

مع ملاحظة أن هذه البيانات مبدئية وسيتـــفق عليها الطرفان أثناء إجراء مباحث تفاصيل التصميم أو عندما تدعو الحاجة أثناء التنفيذ.

مــــــــادة (٢)

تحقيـــقاً للتعاون المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا الاتفاق تقوم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية بما يلى:

(أ)تقوم بوساطة الهــيئات السوفيتــــية بإعداد التصميم الكامل، ورسومات التشغــــيل والمواصفات وقائمة الكميات.وذلك طبقًا للأوضاع الهيدروليكية والبيانات الموضوعة بمعرفة الجمهورية العربية المـــتحدة و عند الاقتضاء القيام بالأبحاث و الدراسات اللازمة فضلاً على وضع خطط تنفيذ أعمال إتمام السد العالى فى قطاعه النهائي طبقاً للمتفق عليه.

ويجب إتمام جميع هذه الأعمـــــال السابقة فى أقصر وقت ممكن بحيث يتسنى إتمام إنشاء السد العالى إلى منسوب ١٥٥ مـــتراً فى عام ١٩٦٧ وإتمامه فى قطاعه النهائى فى عام ١٩٦٨.

(ب)تصميم و صناعة وتوريد وإقامة جميع البوابات بالملحـــقات الميكانيكية والكهربائية اللازمة لتشغيلها مع تقديم ما تحتاج إليه من قطع الغيار اللازمة.

(ج)تصميم و صـــناعة وتوريد و إقامة واختـــيار وتشغيل جمـــيع معدات المحطة الكهربية المائية والبوابات اللازمة لها بحيـــث يتحقق اتمام وتركيب وحدات المحطة والبوابات وإعدادها جاهزة للتشغيل طبقاً للبرنامج الآتى:

أولاً- الوحدات الثلاث الاولى فى عام ١٩٦٧.

ثانيًا- الوحدات الثلاث الثانية فى عام ١٩٦٨.

ثالثًا- الوحدات الثلاث الثالثة فى عام ١٩٦٩.

رابعاً- الوحدات الثلاث الرابعة فى عام ١٩٧٠.

وكذلك تصميم وصناعة وتوريد وتركيب واختبار جميع المعدات اللازمة لخطى نقل الكهرباء بجهد ٥٠٠/٤٠٠ كيلو فولت و بطول ٩٠٠ كيلو متر لكل منهما من أســـــوان إلى القاهرة (باستـــشـــناء إنشاء و تركيب الأبراج الحاملة، للخــــــطوط) بما فى ذلك ثلاث أو أربع محطات محولات مـــزودة بأجهزة التعويض اللازمة لتنظيم

الجهد و كذلك خطوط نقل الكهرباء ذات الجهد ١٣٢ /٢٢٠ كيلو فولت و البالغ طولها ١٠٠٠ كيلو متر تقريباً بما فى ذلك من ١٠ إلى ١٢ محطة محولات شاملة لأجهزة المواصلات و الوقاية و مراكز توزيع الأحمـــــــال التى تعمل بنظام الموجات الحاملة،كل ذلك طبقاً لما يتفق عليه الطرفان و بحيث يتحقق تشغــــيل خط واحد ذو جهد ٥٠٠/٤٠٠ كيلو فولت و الخطـوط ذات الجهد ١٣٢/٢٢٠ كيلو فولت البالغ طولها ٦٠٠٠ كيلو متر تقريباً خلال عام ١٩٦٧- ١٩٦٨. أما الخط الثانى ذو الجهد ٥٠٠/٤٠٠ كيلو فولت فيتم تشغيله خلال عام١٩٦٨.

وكذلك توريد مجموعات كافيه من قطع الغيار لجميع المعدات المذكورة بعالية.

(د)توريد وتركيب آلات الإنشاء الأضافيه اللازمة لإتمام مشروع السد العالى فى مرحلته النهائـــية بالإضافة إلى المواد اللازمة لإتمام مشروع السد العالى و التى لا تتوافر فى الجمهورية العربية المتحدة، وذلك على حسب المواعيد التى يتفق عليها.

(هـ)تقديم المعونة الفنية اللازمة للإنشاء، ولهذا الغرض ستوفد العدد اللازمة من الاخصائيين السوفيت و فقًا لما يتفق عليه الطرفان.

(و)تقديم المعونة الفنية اللازمة لتدريب الفنيين العرب فى الاتحاد السوفيتى أو فى الجمهورية العربية المتحدة لأعمال تتعلق بمشروع السد العالى وذلك إذا ما رغبت حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

(ز)قيام الهيئات السوفيتية بالأعمــــال التى تتطلب خبرة خاصة و التى تتحدد طبيعتها و أسس القيام بها فى الخطابات المتبادلة بين الطرفين عند توقيع هذه الاتفاقية.

(ح)إجراء الاختبارات اللازمة للتحقق من سلامة السد و كذلك الاختــــبارات النهائية على البوابات و محطة القوى الكهربائية الماشية عندما يــصل منسوب التخزين إلى درجته القصوى و هو ١٨٢ متراً. و من المفهوم أن هذا الوضع سوف لا يتأخر تحقيقه من عام ١٩٧٥.

(ط)توريد و تركـــــيب و تشغيل المهمات الميكانيكيـــــة و الكهربية اللازمة لمشروعات الرى و إصلاح الاراضى المنوه عنها فى المـــادة الاولى من هذه الاتفاقية.

و من المفهوم أن التواريخ المذكـــورة بعاليه قد بينت على أساس قيام الجانب العربى بتقديم البيانات اللازمة و تحقيق قيامه بالالتزامات المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية و ما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين.

مـــــــــــادة (٣)

تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتـــية الاشتراكية إلى حكومة الجمهورية العربية المتحدة قرضـــــاً فى حدود تسعمائة مليون روبل(تعادل الروبل ٠,٢٢٢١٦٨ من الجرام من الذهب الخالص) وذلك لتغطـــــية نفقات الهيئات السوفيتية فيما يختص بتصميم المشروع وأعمـــال البحث والدراسات وتوريد و تركــــيب البوابات ووحدات التوليد الكهربيـــة المائية والمعدات والمواد وفقاً للمادة الثانية من هذا الاتفـــاق على أساس سعر التسليم للموانى السوفيتية (فوب) و مصاريف انتقال الأخصائيـــين السوفيت الموفدين لتقديم المعونه الفنية طبقاً لهذا الاتفاق من وإلى الجمهورية العربية المتحدة.

وفى حالة زيادة التكاليــــف الاجمالية لما ورد فى البنود السابـــقة عن مبلغ القرض المحدد فى هذه المادة بـــ ٩٠٠ مليون روبل، فإن حكومة الجمهورية العربية المتحدة تؤدى هذه الزيادة إلى حكومة اتحاد الجمهـــوريات السوفيتية الاشتراكية عن طريق تسليـــــم بضائع من الجمهورية العربية المتحدة طبقًا لاتفاقي التجارة والدفع المعمول بهما بين الجمهورية العربية المتحدة و حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية.

مــــــــــــادة (٤)

تؤدى حكومة الجمهورية العربية المتحدة المبالغ المستخدمة من القرض المقدم لها طبقاً للمادة الثانيه من. هذا الاتفـــاق على اثنى عشر قسطا سنوياً متساوياً. تبدأ بعد عام من تاريخ إتمام السد العالى فى وضعه النهائى و إتمام محطة القوى جاهزة لتولـــيد ما لا يقل عن ١,٠ مليون كيلو وات على ألا يتأخر ذلك عن أول ينايـــر ١٩٧٠أما الجزء من القــــرض الذى سيستخدم ابتداء من أول يناير ١٩٦٩ فى إتمام الأجزاء المتبقية من المشروع فـــــيؤدى بشروط الدفع نفسها بعد عام من تاريخ إتمام هذه الأعمال كافة بحيث لا يتأخر ذلك عن أول يناير عام ١٩٧٢.

و سعر فـائدة القرض هو ٢,٥٪سنوياً و تسرى الفوائد من تاريخ استخدام كل جزء من القرض على أن تؤدى خلال الأشهـــر الثلاثة الأولى من العام التالى للعام الذى استحقت فيه. و يعتبر تاريخ استـــخدام القرض بالنسبة إلى الآلات والمعدات والمواد تاريخ بوليـــصة الشحن أما بالنسبة إلى أداء نفقات أعمال التصميم والبحوث والدراسات و كذلك نفقات إيفاد الأخصائيين السوفيت إلى الجمهورية العربية المتحدة فيعتبر تاريخ استخــــدام القرض هو تاريخ الفواتير الخاصة بذلك.

مــــــــــــادة (٥)

فيما عدا ما هو وارد فى مـــواد هذا الاتفاق تسرى أحكام ٣،٤،٧،٨،٩،١٠،١١،١٢ من اتفاق قيام اتحاد الجمهوريات السوفيـــتية الاشتراكية بتقديم المعونة الاقتصادية والفنية للجمهورية العربية المتـــــحدة فى بناء المرحلة الأولى للسد العالى بأسوان والـموقع فى ٢٧ من ديسمبرسنة ١٩٥٨ كما تسرى الاحكام والشروط الواردة بالخطابات المتبادلة بين الطرفين فى تاريخ توقيع الاتفاق المذكور نفسه، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

مـــــــــــــادة (٦)

يصدق على هذا العقد فى أقصر وقت ممكن و يصبح نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه فى القاهرة.

حرر هذا الاتفاق بمدينة موسكو فى يوم ٢٧ أغسطس سنة ١٩٦٠ من نسختين باللغة العربية و الأخرى باللغة الروسية و لكل منهما القوة القانونية نفسها.

عن حكومة	عن حكومة
الجمهورية العربية المتحدة	اتحاد الجمهوريات
موسى عرفه	السوفيتية الاشتراكية
	ى.ف.ارخيبوف

ملحق (٣)*

إتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة و جمهورية السودان للانتفاع الكامل بمياه نهر النيل

اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ وملحقاتها

نظرًا لأن نهر النيل فى حاجة إلى مشروعـــــات لضبطه كاملاً لزيادة إيراده للانتفاع التام بمياهه لصالح جمهورية الســـودان و الجمهورية العربية المتحدة على غير النظم الفنية المعمول بها الان. الطبيعــــى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليار ســـنوياً من الأمتار المكعبة. و يستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين ونظراً لان هذه الأعمال تحتاج فى إنشـــائها و إدارتها إلى اتفاق وتعاون كامل بين الجمهوريتين لتنظـــيم الإفادة منها و استخدام مياه النهر بما يضمن مطالبهما الحاضرة و المستقبلية.

ونظرًا إلى أن اتفاقية مياه النيل المعـــقودة فى سنة ١٩٢٩ قد نظمت بعض الاستفادة بمياه النيل. ولم يشمل مداها ضبطًا كاملاً لمياه النهر فقد اتفقت الجمهوريتان على ما ياتى :

أولاً- الحقوق المكتسبة الحاضرة :

١ـ يكون ما تستخدمه الجمهـــورية العربية المتحدة من مياه نهر النيل حتى توقيع هذا الاتفاق هوالحق المكتســـب لها قبل الحصول على الفوائد التى ستحققها مشروعات ضبط النهر وزيادة إيـــراده المنوه عنها فى هذا الاتفاق و مقدار هذا الحق ٤٨ ملياراً من الأمتار المكعبة مقدرة عند أسوان سنويًا.

* الجريدة الرسمية، العدد الأول، ١٩٦-١-٢بص ٤-١، وثائق وزارة الخارجية، الاتفاق بين الجمهورية العربية المتحدة و جمهورية السودان،وزارة الاشغال، ١٩٦٠، ص١٣-١. http://www.Mfa.gov.eg

٢- يكون ما تستخدمه جمهـــــــــورية السودان فى الوقت الحاضر هو حقها المكتسب قبل الحصول على فائدة المشروعات المشار إليها و مقدار هذا الحق أربعة ملياراتمن الامتار المكعبة مقدرة عند أسوان.

ثانيا - مشروعات ضبط النهرو توزيع فوائدها بين الجمهوريتين :

١- لضبط مياه النهر و التحكم فى منع انسياب ميـــــــــاهه إلى البحر توافق الجمهوريتان على أن تنشئ الجمهورية العربية المتحدة خزان السد العالى عند أسوان كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل.

٢- ولتمكين السودان من إستغلال نصيبه توافــق الجمهوريتان على أن تنشئ جمهورية السودان خزان الروصيرص على النيل الازرق وأى أعمال اخرى تراها جمهورية السودان لازمة لاستغلال نصيبها.

٣- يحسب صافى الفائدة من الــــــــــسد العالى على أساس متوسط إيراد النهر الطبيعى عند اسوان فى سنوات القرن الحالى المقدر بنحو ٨٤ مليار ســــنوياً من الأمتار المكعبة. و يستبعد من هذه الكمية الحقوق المكتسبة للجمهوريتين وهى المشار اليها فى البند (أولاً) مقدرة عن أسوان كما يستبعد منها متوسط فاقد التخزين المستمر فى السد العـــالى فينتج من ذلك صافى الفائدة التى توزع بين الجمهوريتين.

٤- يوزع صافى فائدة السد العالى المنوه عنه عنه فى البــــــــــند السابق بين الجمهوريتيـــــن بنسبة ١٤,٥ للسودان إلى ٧,٥ للجمهورية العربية المتحدة فى ظل متوســط الايراد فى المستقبل فى حدود متوسط الايراد المنوه عنه فى البند السابق. وهـــــــــذا يعنى أن متوسط الايراد إذا ظل مساوياً لمتوسط السنوات الماضيـــــــة من القرن الحاضر المقدر بـــ٨٤ ملياراً واذا ظلت فواقد التخزين المستـــــــمر على تقديرها الحالى بعشرة مليارات، فان صافى فائدة السد العالى تصبح فى هذه الحـــــــاله ٢٢ ملياراً و يكون نصيب جمهورية السودان منها ١٤,٥ مليار ونصيب الجمهورية العربية المتاحدة ٧,٥ مليار.

ويضم هذين النصيبين إلى حقهما المكتسب فان نصيبهما من صافى ايراد النيل بعد تشغيل السد العالى الكامل يصبح ١٨,٥ مليار لجمهورية السودان و٥٥,٥ مليار للجمهورية العربية المتحدة.

فإذا زاد المتوسط فان الزيادة فى صافى الفائدة الناتجة عن زيادة الايراد تقسم مناصفة بين الجمهوريتين.

٥ ـ لما كان صافى فائدة السد العالى المنوه عنه فى الفقرة ٣ يستخرج من متوسط إيراد النهر الطبيعى عند أسوان فى سنوات القرن الحالى مستبعداً من هذة الكمية الحقوق المكتسبة للبلدين وفواقد التخزين المستمر فى السد العالى فإنه من المسلم به أن هذه الكمية ستكون محل مراجعة الطرفين بعد فترات كافيه يتفقان عليها من بدء تشغيل خزان السد العالى الكامل.

٦ ـ توافق حكومة الجمهورية العربية المتحدة على أن تدفع لحكومة جمهورية السودان مبلغ خمسة عشر مليوناً من الجنيهات المصرية تعويضاً شاملاً عن الاضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية الحاضرة نتيجة التخزين فى السد العالى لمنسوب ١٨٢ [مساحة] و يجرى دفع هذا التعويض بالطريقة التى اتفق عليها الطرفان و الملحقة بهذا الاتفاق.

٧ ـ تتعهد حكومة جمهورية السودان بأن تتخذ إجراءات ترحيل سكان حلفا وغيرهم من السكان السودانيين الذين ستغمر أراضيهم بمياه التخزين بحيث يتم نزوحهم عنها نهائياً قبل يوليو سنة ١٩٦٣.

٨ ـ من المسلم به أن تشغيل السد العالى الكامل للتخزين المستمر سوف ينتج عنه استغناء الجمهورية العربية المتحدة عن التخزين فى جبل الاولياء. ويبحث الطرفان المتعاقدان ما يتصل بهذا الاستغناء فى الوقت المناسب.

ثالثًا- مشروعات استغلال المياه الضائعة فى حوض النيل :

نظرًا لان كميات من مياه حوض النيل تضيع الآن فى مستنقعات بحر الجبل و بحر الزراف و بحر الغزال ونهر السوباط فمن المحتم العمل على عدم ضياعها زيادة لإيراد النهر لصالح التوسع الزراعى فى البلدين فإن الجمهوريتين تتوافقان على ما ياتى :

١- تتولى جمهورية السودان - بالاتفاق مع الجمهورية العربية المتحدة - إنشاء مشروعات زيادة إيراد النيل بمنع الضائع من مياه حوض النيل فى مستنقعات بحر الجبل و بحر الزراف و بحر الغزال وفروعه ونهر السوباط وفروعه و حوض النيل الأبيض و يكون صافى فائدة هذه المشروعات من نصيب الجمهوريتين بحيث توزع بينهما مناصفة و يسهم كل منهما فى جملة التكاليف بهذه النسبة ايضاً.و تتولى جمهورية السودان الإنفاق على المشروعات المنوه عنها مما لها و تدفع الجمهورية العربية المتحدة نصيبها فى التكاليف بنسبة النصف نفسها المقررة لها فى فائدة هذه المشروعات.

٢ - إذا دعت حاجة الجمهورية العربية المتحدة بناء على تقدم برنامج التوسع الزراعى الموضوعة، إلى البدءفى أحد مشروعات زيادة إيراد النيل المنوه عنها فى الفقرة السابقة بعد قرار من الحكومتين - فى وقت لا تكون حاجة جمهورية السودان قد دعت إلى ذلك - فإن الجمهورية العربية المتحدة تخطر جمهورية السودان بالميعاد الذى يناسبها للبدء فى المشروع و فى خلال سنتين من تاريخ هذا الإخطار تتقدم كل من الجمهوريتين ببرنامج للإنتفاع بنصيبه فى المياه التى يديرها المشروع فى التواريخ التى يحددها لهذا الانتفاع و يكون هذا البرنامج ملزماً للطرفين .وعند انتهاء السنتين فان الجمهورية العربية المتحدة تبدأ فى التنفيذ بتكاليف من عندها.

وعندما تتهيأ جمهورية السودان لاستغلال نصيبها طبقًا للبرنامج المتفق عليه فانها تدفع للجمهورية العربية المتحدة نسبة من جملة التكاليف تتفق مع النسبة التى

حصلت عليها من صافى فائدة المشروع على ألا تتجاوز حصة أية من الجمهوريتين نصف الفائدة الكاملة للمشروع.

رابعًا- التعاون الفنى بين الجمهوريتين :

١ـ لتحقيق التعاون الفنى بين حكومـتى الجمهوريتين :و للســـير فى البحوث و الدراسات اللازمة لمشروعات ضبط النهر و زيادة إيراده و كذلك لإستمرار الأرصاد المائية على النهر فى احباســه العليا توافق الجمهوريتين على أن تنشأ هيئة فنية دائمة من جمهورية السودان و من الجمهورية العربية المتحدة، بعدد متساو من كل منهما يجـــرى تكوينها عقب توقيع هذا الاتفاق و يكون اختصاصها:

(أ) رسم الخطوط الرئيسية للمشروعات التى تهـــدف إلى زيادة ايراد النيل والإشراف على البحوث اللازمة لها لوضع المشروعات فى صورة كاملة تتقدم بها إلى حكومتى الجمهوريتين لإقرارها.

(ب)الإشراف على تنفيذ المشروعات التى تقرها الحكومتين.

(ج)تضع الهيئة نظام تشغيل الأعمال التى تقام على النيل داخل حدود السودان كما تضع نظم التشغيل للأعمال التى تقـــام خارج حدود السودان بالاتفاق مع المختصين فى البلاد التى تقام فيها هذه المشروعات.

(د)تراقب الهيئة تنفيذ جميع نظم التشغيل المـــشار اليها فى الفقرة(ج) بوساطة المهندســـين الذين يناط بهم هذا العمل. من موظفى الجمهوريتين فيما يتعلق بالاعمال داخل حدود الســـودان و كذلك خزان السد العالى وسد أسوان و طبقًا لما يبرم من اتفاقــــات مع البلاد الاخرى عن مشروعات أعالى النيل المقامة داخل حدودها.

(هـ) لما كان من المحتـمل أن تتولى السنوات الشحيحة الايراد و يتوالى انخفاض مناسيب التخزين بالسد العالى لدرجات قد لا تساعد على تمكين سحب

احتياجات البلدين كاملة فى أية سنه من السنتين فإنه يكون من عمل الهيئة أن تضع نظاما لما ينبغى ان تتبعه الجمهوريتان لمواجهة مثل هذة الحالة فى السنوات الشحيحة بما لا يوقع ضرراً على أى منهما و تتقدم بتوصياتها فى هذا الشأن لتقرها الحكومتان.

٢ـ لتمكين اللجنة من ممارسة اختصاصها المبين فى البند السابق و الاستمرار رصد مناسيب النيل و تصرفاته فى كامل أحباسه العليا ينهض بهذا العمل - تحت الإشراف الفنى للهيئة - مهندسو جمهورية السودان و الجمهورية العربية المتحدة و يوغندا.

٣ـ تصدر الحكومتـــــــان قراراً مشتركاً بتكوين الهيئة الفنية المشتركة و تدبير الميزانية اللازمة لها من اعتمـــــادات البلدين و للهيئة أن تجتمع فى القاهرة أو الخرطوم على حـــسب ظروف العمل. وعليها أن تضع لائحة داخليه تقرها الحكومتان لتنظيم اجتـــماعاتها و أعمالها الفنية و الإدارية و المالية.

خامساً- أحكام عامة :

١ـ عندما تدعو الحاجة إلى إجراء أى بحث فى شئون مياه النيل مع أى بلد من البلاد الواقعة على النيل خارج حدود الجمهوريتين فإن حكومتي جمهورية السودان والجمهورية العربية المتحدة تتفقان على رأى موحد بشأنه بعد دراسته بمعرفة الهيئة الفنية المشار إليها. و يكون هذا الرأي هو الذي تجرى الهيئة الاتصال بشأنه مع البلاد المشار إليها.

وإذا أسفر البحث عن الاتفاق على تنفيذ أعمال على النهر خارج حدود الجمهوريتين فإنه يكون من عمل الهيئة الفنية المشتركة أن تضع ـ بالاتصال بالمختصين فى حكومات البلاد ذات الشأن - كل التفاصيل الفنـــــية الخاصة بالتنفيذ و نظم التشغيل و ما يلزم لصيـــــانة هذه الأعمال. و بعد إقرار هذه التفاصيل و اعتمادها من الحكـــــومات المختصة يكون من عمل هذه الهيئة

الإشراف على تنفيذ ما تنص عليه هذه الاتفاقات الفنية.

٢- نظراً إلى أن البلاد التى تقع علـى النيل (غير الجمهوريتين المتعاقدتين) تطالب بنصيب من مياه النيل. فقد اتفقت الجمهـوريتان على أن تبحثا معا مطالب هذه البلاد و تتفقا على رأى موحد وبشأنها و إذا أسفر البحث عن أمكان قبول أية كمية من إيراد النهر تخصص لبلد منهما. فان هذا القدر محسـوباً عند أسوان، يخصم مناصفة بينهما و تنظم الهيئة الفنية المشتركة المنوه عنها فى هذا الاتفاق مع المختصين فى البلاد الاخرى مراقبة عدم تجاوز هذه البلاد للكميات المتفق عليها.

سابعاً - فترة الانتقال قبل الانتفاع من السد العالى الكامل :

نظراً لان انتفـــــاع الجمهوريتين بنصيبيهما المحدد لهما فى صافى فائدة السد العالى، لن يبدأ قبل بناء السد العالى الكـــــامل و الاستفادة منه. فان الطرفين يتفــــقان على نظام توسعهما الزراعى فى فترة الإنتقال من الأن إلى قيام السد العالى الكامل بما لا يؤثر على مطالبهما المائية الحاضرة.

ثامناً - يسرى هذا الإتفــــاق بعد التصديق عليه من الطرفين المتعاقدين على أن يخطر كل من الطرفـين الطرف الأخر بتاريخ التصديق بالطريق الدبلوماسى.

تاسعاً - يعتبر الملحــق رقم ١ و الملحق رقم ٢ المرفقان بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ منه.

حرر بالقاهـــرة من نسختين أصليتين باللغة العربية بتاريخ ٧ من جماد الأولى سنة ١٣٧٩ الموافق ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٩.

عن الجمهورية العربية المتحدة	**عن جمهورية السودان**
زكريا محى الدين	**اللواء طلعت فريد**
إمضاء	**إمضاء**

نص خاص بالسلفة المائية التى تطلبها الجمهورية العربية المتحدة :

توافق جمهورية السودان على مبدأ منح الجمهورية العربية المتحدة سلفة مائية من نصيب السودان من مياه السد العالى يمكن أن تواجه بها ضرورة المضى فى برامجها المقررة للتوسع الزراعى.

و يكون طلب الجمهورية العربية المتحدة لهذة السلفه بعد أن تراجع برامجها خلال خمس سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق فإذا أسفرت مراجعة الجمهورية العربية عن إستمرار احتياجتها إلى سلفة فإن جمهورية السودان تمنحها سلفة لا تزيد على مليار و نصف مليار من نصيبها بحيث ينتهى استخدام هذه السلفة فى نوفمبر سنة ١٩٧٧.

ملحق رقم (٢)

و قد تبـادل كل من رئيسى الوفدين نص الملحق التالى الخاص بالتعويضات عن الأراضى التى سيغرقها السد العالى فى وادى حلفا.

بالإشـارة إلى المادة "ثانياً" فقرة "٦"من الإتفاق الموقع بتاريخ اليوم بشأن الإنتفاع الكامل بمياه النيل سيتم دفع تعويضات قدرها ١٥ مليون جنيه مصرى بالاسترلينى أو بعملة ثالثة يتفق عليها الطرفان محتسبة على أساس سعر ثابت قدره ٢,٠٨٧١٥٦ من الدولار الامريكى بالجنية المصرى الواحد و بناء على ما تم التفاهـم عليه ستقوم حكومة الجمهورية العربية المتحدة بدفع هذا المبلغ مقسطاً على الوجه الاتى :

٣ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٠

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنه ١٩٦١

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنة ١٩٦٢

٤ ملايين جنيه مصرى فى أول يناير سنه ١٩٦٣

مصادر الدراسة

وثائق عربيه غير منشوره :-

- دار الوثائق القومية :

- تقارير، إدارة الخدمات،المحاضرة التي ألقاها ميشيل بلدي ١٣يونيه ١٩٤٧ بشـــأن تعويض أهالي النوبة عن التعلية الثانية لخزان أسوان.
- وثائق مجلس الوزراء محافظ تحت رقم
  - ٢ /٤ ب، نظارة الأشغال، بشأن خزان أسوان.
  - ٢٤، مذكرات وزارة الأشغال بشأن تعلية خزان أسوان.
- وزارة الخارجية محافظ تحت رقم
  - ٢٨٨، خاصة بميزانية الدولة (١٩٥٢-١٩٥٦)، ومشكلة المياه في مصر
  - ٣٤٤، تشمل مشروعات الولايات المتحدة لدول حوض النيل.
  - (٣٥٩ – ١١٣٧ – ١١٨٣ – ١٢١٨ – ١٢٦٢ – ١٣٣٤ – ١٣٤٢)، خاصة بتمويل السد العالى.
  - ١١٣٦ خاصة بدراسات وزارة الأشغال للانتفاع بمياه النيل
  - ١٢٣٦ خاصة بدول حوض النيل
  - ١١٩٦ خاصة بالعلاقات المصرية السودانية

- وثائق وزارة الدفاع :

  - محاضرة القائمقام سمير حلمى عن مشروع السد العالى بنادى ضباط القوات المسلحة بالزمالك فى ١٩ أبريل و مايو ١٩٥٥ ، وهى خاصة بأهميـــة بنـــاء السد العالى وأثاره.

- وثائق الهيئة العامة لبناء السد العالي بأسوان :

  - وثائق السد العالي، مجلس إدارة السد، ١٥/١/١٩٦١.

وثائق أجنبية غير منشوره :-

- **Foreign office (f.o),Prem 11/1282.**
- **Rendering Technical assistance in Construction of the. first stage of the high Aswan dam, Cairo , n.d.**

وثائق عربيه منشوره :-

- التقرير السنوى لتفتيش عام ضبط النيل، وزارة الرى، (١٩٨٠-١٩٨١).
- الجريد الرسمية، ١٩٥٨، ١٩٦١.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوى إحصاء الإنتاج الصناعى١٩٥٧، القاهرة ١٩٦١.
- ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٢-١٩٦٦)، القاهرة، يونيو ١٩٦٧.
- ، إحصاء الإنتاج الصناعى (١٩٥٢-١٩٦٨)، القاهرة، نوفمبر١٩٦٩.
- ، إحصاء الإنتاج الصناعى ١٩٧٣، القاهرة، مارس١٩٧٩.
- ، إحصاء الإنتاج الصناعى ١٩٧٥، القاهرة، ١٩٨١.
- ، صناعة الألومونيوم فى جمهورية مصر العربية، القاهرة، يوليو١٩٧٨
- ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية المصرية العربية (١٩٥٢-١٩٨٤)، القاهرة يونيو ١٩٨٥.
- ، كتاب إحصاء الإنتاج الصناعى (١٩٨٦-١٩٨٧)، ح١، القاهرة، ب.ت
- ، صناعة الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية العضوية، القاهرة، ١٩٩٠-١٩٩٦
- الكلمة التى لقاها المهندس احمد الزرقانى بالمتحف الزراعى ١٩ مارس ١٩٦٦، النتائج المبكرة لمشروع السد العالى .
- النشرة التشريعية، أكتوبر ١٩٦٢.
- الوقائع المصرية، ١٩٥٥-١٩٥٦، ١٩٥٨، ١٩٦٢.
- بلاد النوبة وعلاقتها بمشروع السد العالى، إدارة السد.ب.ت .
- بيان وزير الخزانة المركزى عن مشروع ميزانية الجمهورية العربية المتحدة، القاهرة، ١٩٥٩.
- تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير عن مشروع السد العالى، فبراير ١٩٥٥.
- تقرير اللجنة التى تشكلت بالوزارة لبحث مشروعات ضبط النهر وأثرها فى زيادة الإيراد الصيفى ودفع الفيضانات، الأعضاء : عبد العظيم إسماعيل، حسن زكى، طاهر أبو الوفا، مارس ١٩٥٧.

- تقرير ١) تفتيش عام ضبط النيل، أبحاث النحر لمجري النيل خلف السد العالى، وزارة الرى، ١٩٦٦.
- تقرير لجنة الخبراء العالميين للسد العالى، نوفمبر ١٩٥٤.
- تقرير عن آثار بلاد النوبة المهددة بالغرق لمناسبة مشروع السد العالى، المطابع الأميرية، ب.ت .
- تقرير عن التعلية الثالثة المقترحة لخزان أسوان، وزارة الري، ب – ت .
- حديث الزعيم جمال عبد الناصر إلى الأمة، ح٢،(١٩٥٥-١٩٥٧)، الإسكندرية، ١٩٥٦.
- محاضر مجلس الشورى، تقرير رقم ١) عن الإنتاج الزراعي والرى واستصلاح الأراضي الزراعية، القاهرة،(١٩٨٠-١٩٩٢).
- مجلس الأمة، (١٩٥٧، ١٩٦٤، ١٩٧٠)
- ، تقرير رقم ٢) لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة والقوى العاملة، القاهرة، (١٩٨٠-١٩٩٢).
- مجموعة قوانين ولوائح السد العالى، نوفمبر ١٩٥٨.
- مذكرة بضرورة المبادرة بتنفيذ، إدارة السد، ٨ يناير ١٩٥٨.
- مذكرة عن تنفيذ مشروع السد العالى، إدارة السد، إعداد طاهر محمد أبو الوفا واحمد الزرقاني، إدارة السد، سبتمبر ١٩٨٥.
- مطبوعات المعاهدات الثنائية فى الأعوام ١٩٥٩، ١٩٦٠، ١٩٦١.
- ملخص إعمال تحضيرية وتنفيذية لمشروع السد العالى.
- نشرة رقم ٢٧، مشروع التطوير المتكامل لمجرى النيل من أسوان للقاهرة، تقديم طاهر أبو الوفا، معهد البحوث والآثار الجانبية للسد العالى، القاهرة، ١٩٧٧.

<u>وثائق أجنبية منشورة :-</u>

- **American Foreign Policy (1950-1955), vol # ,Washington, 1975.**
- **Britain's Foreign Policy in Egypt and Sudan 1947 – 1956 , edt.,Jr.hall, Lebanon, 1966.**
- **Documents of International affairs 1955, oxford,1958.**
- **Documents on International affairs,edt.,by king Gillian, London,1962.**
- **Foreign Relation of u.s (1955 – 1957) , vol xv , Arab – Israel dispute, Washington , 1989.**

- Ministry of social affairs in Eleven years from july 23rd 1952 to july 23rd 1963, Cairo.

- Parliamentary debates, session 1955 –1956 , 10th – 27th April, vol 551 , London 1956.

- Parliamentary debates, session 25 June 1955 – 6 July 56, vol 555 , London, 1956.

- Parliamentary debates, session 23 July – 2August 1956 , vol 557 London , 1956.

- Report, Sadd elaali project, Republic of Egypt, February, 1955.

- Sadd Elaali Authority, Preliminary statement for the use of firms propsing to tender for the hydraulic Gate equipment Relation to the diverson tunels, special note, Cairo, n.d.

<u>الدوريات العربية</u> :-

- أخر ساعة ١٩٦٧
- الأخبار ١٩٥٦، ١٩٧٥
- الأهـرام ١٩٥٢، ١٩٥٤ – ١٩٥٥، ١٩٥٨، ١٩٦٤، ١٩٦٦، ١٩٧٠ – ١٩٧١، ١٩٧٤ – ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٨٦.
- الأهرام الاقتصادي ١٩٦٧، ١٩٧٦، ١٩٨١.
- البصير ١٩٥٢ – ١٩٥٤.
- البلاغ ١٩٥٢.
- الجمهورية ١٩٧٥.
- الطليعة ١٩٧٠.
- القدس ١٩٨٥.
- المصري ١٩٥٢.

- المصور ١٩٥٦.
- جنوب الوادي ١٩٧٩ – ١٩٨٠.
- روزا ليوسف ١٩٧٥.
- مجلة علوم المياه ١٩٨٧.
- مصر المعاصرة ١٩٧٣.

الدوريات الأجنبية:-

- **Bulletin 6, Hydromechanization,united arab republic, Aswan, 1969.**
- **Bulletin de la société dugéographie d'Egypt, tomesli – lil, 1978.**
- **Economic Review of the Arab world, vol tv, No 17, November 1970.**
- **Journal of Egyption society of Engineers, vol ,Egypt, January – 1th Mars 1972.**
- **L `Egypt contemporaine, No 346 , le caire, October 1971.**
- **The Middle east Journal, vol 9, No 4, U.S.A , Autumn, 1955.**
- **The World today, vol , No 12 , London, December 1955.**

المقالات العلمية العربية:-

- إبـراهيم عسـاف، بحيـرة ناصـر والإمكانيـات الزراعيـة لشـواطئها، مجلـة جمعيـة المهندسين، العدد الأول، ١٩٦٨.
- طـاهر محمـد أبـو الوفـا، النتـائج الاجتماعيـة والاقتصـادية لإنشـاء السد العالي، مجلـة جمعية المهندسين، العدد الأول، ١٩٦٨.
- عبد العظيم أبو العطا، السد العالي وأثاره، مجلة المهندسين، العدد الأول، ١٩٧٨.
- علي فتحي، السد العالي وأثاره، مجلة المهندسين ، العدد الأول، ١٩٧٨.
- فؤاد طـاهر، الشبكة الكهربائيـة الموحدة بالجمهوريـة العربيـة المتحدة بعد بنـاء السد العالي، مجلة المهندسين، العدد الأول، ١٩٦٨.
- محمد إيهاب رفعت، تطور الري في مصر قبل وبعد السد العالي، مجلة المهندسين، العدد الرابع، ١٩٧١.

المذكرات:-

- أحمد حمروش، قصة ثورة يوليو، جـ٢، بيروت، ١٩٧٨.
- أنطوني ايدن، مذكرات قناة السويس، ت محمود حسن إبراهيم، ب - ط، ب - ت.
- أيزنهاور، مذكرات، ت هيوبرت بونعمان، ب - ط، ١٩٦٩.
- ثروت عكاشة، مذكرات في السياسة والثقافة، جـ١، دار الهلال، ١٩٩٠.
- ، مذكرات في السياسة والثقافة، دار الشروق، ٢٠٠٠.

- صلاح منصور، مذكرات الصعود، ج١، القاهرة، ١٩٩٩.
- عبد اللطيف البغدادي، مذكرات، ج٢، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٧.
- علي صبري، التطبيق الاشتراكي في مصر، ط٤، كتب قومية، ب – ت.
- كليرن، مذكرات (١٩٣٤ – ١٩٤٦)، ت عبد الرءوف احمد عمرو، ج٢، تاريخ المصريين، ١٩٩٥.
- محمد فوزي، حرب السويس ١٩٥٦، ت مختار الجمال، ط١ القاهرة، ١٩٨٤.
- محمود رياض، مذكرات (١٩٤٨ – ١٩٧٨)، ط٢ القاهرة، ١٩٨٥.

المقابلات الشخصية :-

- مقابلة مع المهندس عبد الرحمن شلبي مستشار وزير الري في مكتبه الكائن بالوزارة صباح يوم ٢٠٠٢/٧/٢٢.
- مقابلة مع المحاسب غطاس شامل في مصنع كيما بمكتبه الكائن بالمصنع في محافظة أسوان، ٢٠٠٣/٣/٢٥.

المراجع العربية والمترجمة :-

- أ.أ جاريبشيف، ناصر، ت سلوى أبو سعد واحمد مشرق، القاهرة، ١٩٧٧.
- إبراهيم راشد، السد العالي حاضرة ومستقبلة، القاهرة، ب – ت.
- إبراهيم زكي، تقارير، ب – ط، ١٩٢٦.
- إبراهيم زكي قناوى، محاضرة مشروع السد العالي وتطورات تصميمه وتنفيذه، ب – ط، ١٩٧١.
- أجيه يونان، دراسة مقارنة بين السد العالي وسد الفرات، القاهرة، ١٩٧٧.
- أحمد السيد النجار، من السد إلي توشكي، القاهرة، ١٩٩٩.
- أحمد عبد الرازق محمود، قضية نقص مياه النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٠.
- أحمد مجاهد وآخرون، المحاضرات العامة (١٩٦٠ – ١٩٦١)، جامعة القاهرة، ١٩٦٢.
- أرسكين تشايلدرز، الطريق إلي السويس، ت خيري حماد، القاهرة، ١٩٦٢.
- إسماعيل صبري وآخرون، الاقتصاد المصري في ربع قرن (١٩٥٢ – ١٩٧٧)، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٨.
- اشرف كامل و ثناء خليفة،المياه العربية و تحديات القرن الحادى و العشرين، تقديم محمد رأفت محمود،جامعة أسيوط، ١٩٩٩.
- أعمال ندوة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، مصر وأفريقيا والجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦.
- الجمهورية العربية المتحدة، السد العالي، وزارة السد، ب – ت.
- اللجنة الأهلية المصرية للري والصرف، النيل وتاريخ الري في مصر، الهيئة العامة للمساحة، ١٩٩٩.

- المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي، مشروع السد العالي، القاهرة، ١٩٥٤.
- ، مشروع السد العالي، القاهرة، ١٩٥٥.
- أمين سامي، ملحق تقويم النيل، دار الكتب المصرية، ١٩٣٦.
- أمين سعيد، الجمهورية العربية المتحدة، ج٢، دار أحياء الكتب العربية، ١٩٦٠.
- انتوني سوريال عبد السيد، العلاقات المصرية الأثيوبية (١٨٥٥_ ١٩٣٥)، ج١، تاريخ المصريين، ٢٠٠٣.
- أنور عبد العليم، الشروط المائية في الجمهورية العربية المتحدة ووسائل تنميتها، دار المعارف، ١٩٦١.
- إيفان كوموزين، سد أسوان العالي، ت عصمت عبد الحميد، م مصطفي شهاب، الدار القومية، ١٩٦٥.
- بهي الدين زيان، بناء المجد، دار الفكر العربي، ١٩٦٠.
- توم ليتل، إخضاع النيل لإرادة الإنسان السد العالي في أسوان، ت خيري حماد، القاهرة، ١٩٦٨.
- جايل ماير، الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢، ت عبد الرؤوف احمد عمرو، تاريخ المصريين ، ١٩٩٨.
- جمال حمدان، شخصية مصر، ج٢، عالم الكتب، ١٩٨١.
- جمعية بناة السد، و رحل عقل السد العالي، ١٤ مايو ١٩٩٩.
- جيفري أرنسون،العلاقات المصري الامريكية، ت السيد أمين شلبي، القاهرة، ١٩٩٦.
- حافظ داود طوقان، السد العالي العظيم، القدس، ١٩٧٢.
- حبيب عائب، المياه في الشرق الأوسط الجغرافيا السياسية للموارد الزراعية، مركز الدراسات العربية، ب – ت.
- حسن الشربيني، تطور الري في مصر، القاهرة، ب – ت.
- حسن زكي، السيد العالي وسياسة ضبط النيل، المطابع الأميرية، ١٩٧٦.
- رجب محمود، ملحمة السد العالي، القاهرة، ١٩٩٦.
- راشد البراوي، مجموعة الوثائق السياسية، ج١، مكتبة النهضة، ب – ت.
- رشدي سعيد، نهر النيل، الهيئة العامة للكتاب، ط ١، ١٩٩٣.
- رشدي سعيد وآخرون، نهر النيل نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، دار الهلال، ١٩٩٢.
- رضا احمد شحاتة، تطور اتجاهات السياسة الأمريكية نحو مصر، القاهرة، ١٩٩٤
- روبرت مابرو، الاقتصاد المصري (١٩٥٢ – ١٩٧٢)، ت صليب بطرس، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٧٦.
- رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ١٩٧٥.
- سماح يسن، البقرات والسنابل والسد العالي، القاهرة، ١٩٨٩.
- شوقي الجمال، تاريخ سودان وادي النيل (١٨٢٠ _ ١٨٧٩)، معهد الدراسات الأفريقية، ١٩٦٩.
- صلاح الدين الشامي، مياه النيل، القاهرة، ١٩٥٨.
- صلاح بسيوني، مصر وأزمة السويس، مكتبة الدراسات التاريخية، ١٩٧٠.

- صنع الله إبراهيم وآخرون، إنسان السد العالي، القاهرة، ب ـ ت.
- طاهر محمد أبو الوفا، مشروع السد العالي، جـ[1] الإسماعيلية، ١٩٦٧.
- عبد التواب عبد الحي، النيل والمستقبل، مركز الأهرام، ١٩٨٨.
- عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة (١٨١٥ ـ ١٩٧٠)، القاهرة، ١٩٩٦
- عبد الحميد محمد الموافي، مصر في جامعة الدول العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠)، تقديم عز الدين فوده، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٣.
- عبد الخالق لاشين، مصريات في الفكر والسياسة، سينا للنشر، ١٩٩٣.
- عبد الرحمن الأبنودي، نص الرسائل المتبادلة بين جراحي القط العامل في السد العالي وزوجته فاطنة احمد عبد الغفار في جبلاية الفار، ب ـ ط، ١٩٧٧.
- عبد الرءوف احمد عمرو، تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ـ ١٩٥٧)، تاريخ المصريين، ١٩٩١.
- عبد السلام نبيه، الإدارة في السد العالي، القاهرة، ١٩٧٢.
- ، السد العالي، القاهرة، ١٩٧٣.
- عبد السلام هاشم ومحمد كمال فتح الله، فيضان ١٩٦٤، وزارة الري، ١٩٦٨.
- عبد العزيز كامل، في ارض النيل، القاهرة، ١٩٧١.
- عبد العظيم أبو لعطا، مصر والنيل بعد السد العالي، القاهرة، ١٩٧٨.
- عبد العظيم محمد سعودي، تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢ـ ١٩١٤)، تاريخ المصريين، ٢٠٠١.
- عبد الملك عودة، السياسة المائية المصرية ومياه النيل في القرن العشرين، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩.
- عبد المنعم أبو بكر، بلاد النوبة، الإدارة العامة للثقافة، ١٩٦٢.
- عبد المنعم بليغ، الأرض والماء والتنمية في الوطن العربي، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- عبد المنعم شميس، الجمهورية العربية المتحدة بعد عام، ب ـ ط، ١٩٥٩.
- علي الجرتلي، التاريخ الاقتصادي للثورة (١٩٥٢ ـ ١٩٦٦)، القاهرة، ١٩٧٤.
- علي فتحي، السد العالي وأثاره، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٦٧.
- عوده بطرس عوده، عبد الناصر والاستعمار العالمي، بيروت، ١٩٧٥.
- فطين احمد فريد، العلاقات المصرية الأمريكية، جـ[1]، مطابع الدار الهندسية، ٢٠٠١.
- فؤاد المرسي، العلاقات المصرية السوفيتية (١٩٤٣ـ ١٩٥٦)، القاهرة، ب ـ ت.
- فيليب جلاب، هل نهدم السد، كتب الأهالي، ١٩٨٥.
- مجدي حماد، ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بيروت، ١٩٩٣.
- محمد أمين حسونة، جمهورية مصر في عامها الأول، القوات المسلحة، ب ـ ت.
- محمد جلال كشك، ثورة يوليو الأمريكية، ب ـ ط، ١٩٨٨.
- محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم، ت جريدة النهار، ١٩٧٢.
- ، ملفات السويس، ط٣، مركز الأهرام، ١٩٩٦.
- محمد سعيد محمد الحسن، عبد الناصر والسودان، القاهرة، ١٩٩٢.

- محمد صبيح، النيل، دار الثقافة، ١٩٤٥.
- محمد عبد الرقيب، السد العالي بين ضخامة عوائده وشكوك أعدائه، الهيئة العامة للسد وخزان أسوان، ١٩٧١.
- محمد عبد الفتاح أبو الفضل، تأملات في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، جـ١، القاهرة، ١٩٩٤.
- محمد مأمون وميخائيل توفيق، دراسات في المجتمع المصري، القاهرة، ب – ت.
- محمد محمود الديب، تصنيع مصر (١٩٥٢ – ١٩٧٢)، ط١، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد محمود الصياد، النيل الخالد، وزارة الثقافة، ١٩٦٢.
- ، سيد الأنهار، بيروت، ب – ت.
- محمود أبو العينين، مشكلة الحدود المصرية السودانية في أواخر القرن العشرين، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، ٢٠-٢١ديسمبر ١٩٩٧، إعداد عبد العظيم رمضان.
- محمود أبو زيد،المياه مصدر التوتر في القرن ال٢١، مركز الأهرام، ١٩٩٨.
- محمود زكي عبد اللطيف وآخرون، السد العالي، القاهرة، ١٩٧١ .
- محمود عبد الفضيل، الاقتصاد المصري بين التخطيط المركزي والانفتاح الاقتصادي، طرابلس،١٩٦٨.
- محمود محمد جمال الدين، (١٩٥١- ١٩٥٦) عرض تحليلي للأحداث في تاريخ مصر المعاصرة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢.
- مصطفي الجبلي، نظرة عصرية على الزراعة في مصر، القاهرة، ١٩٨٤.
- ممدوح محمود مصطفي منصور، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط،القاهرة،١٩٩٥.
- موسوعة المجالس القومية المتخصصة (١٩٧٤ – ١٩٩٠)، م١، رئاسة الجمهورية، ١٩٩٠.
- موسى عرفة، السد العالى، دار المعارف، ١٩٦٥.
- نبيل سيد أمبابي، موارد المياه فى مصر (مياه النيل)، القاهرة، ب- ت.
- نجلاء أبو عز الدين، ناصر العرب، ت فريد أبو عزا لدين، القاهرة، ١٩٨٨.
- نسيم مقار، مصر وبناء السودان الحديث، القاهرة، ١٩٩٣.
- نوال عبد العزيز مهدى، دراسات فى تاريخ العلاقات المصرية السودانية (١٩٥٤-١٩٥٦)، القاهرة، ١٩٨٢.
- هـ أ هيرست، النيل، ت حسن احمد الشربينى، المطبعة الاميرية، ١٩٤٧.
- هنرى أزو، فخ السويس، ت محمود حسن إبراهيم ، القاهرة، ١٩٦٦.
- وجيه عتيق، السياسة الدولية وخفايا العلاقات المصرية الألمانية (١٩٥٢-١٩٦٥)، القاهرة، ١٩٩١.
- وزارة السد العالي، الجمهورية العربية المتحدة، دار النشر للجامعات، ب – ت.
- وزارة الصناعة، الصناعة فى عهد الثورة ومشروع السنوات الخمس، القاهرة، ١٩٥٧.

- وولتر أمرى، مصر وبلاد النوبة، ت تحفة هندوسه وعبد المنعم أبو بكر، القاهرة، ١٩٧٠.
- ويلتون وين، عبد الناصر قصة البحث فى الكرامة، بيروت، ١٩٥٩.
- ويليم ويلكوكس، خزان أسوان وبحيرة موريس، ت احمد حافظ عوض، المطبعة الاميرية، ١٩٠٢.
- يحيى يسرى، الرى والصرف فى مصريين الماضى والحاضر، المطابع الأميرية، ١٩٧٩.
- يوسف أبو الحجاج، السد العالى والتنمية الاقتصادية، المكتبة الثقافية ١٩٦٤.
- يوسف سميكة، مشروعات استغلال مياه النيل، رئاسة الجمهورية لجنة التخطيط القومى، ١٩٥٧.

المراجع الأجنبية :-

- Abdel Latif Aboul – Fotoh,Fisheries of Lake Nasser , Cairo,1974.
- Addison Herbert, Sun and Shadow at Aswan , London,1959.
- Arabie Mohammed,tha Impact of Aswan High Dam on the Economic development of the UAR, Hoston University, January 1970.
- Ashibl Yusuf, the Aswan High Dam,Beirut ,1971.
- Aziz Fouad, Irrigation in Egypt From Sdd el Kafra (2650.B.C) to Sadd Elaali (1964 A.C),Cairo , 1987.
- B.Emery Walter , Egypt in Nubia , London , 1965.
- B.Rivlin Helen Anne , the Agricultural Policy of Muhammed Ali in Egypt , Cambridge , 1961.
- Dawisha Karen, Soviet Foreign Policy to Wards Egypt, New Yourk , 1979.
- D.C Watt the High Dam at Aswan and the Politics of Control, Dams in Africa, (edt.) Rubi , 1968.
- Elizabeth Monroe, Brttain`s Moment in the Middl East (1914-1956), London, 1963.
- Greener Leslie, High Dam over Nubia, New York, 1962.
- JR. Arthur Goldschimidit , Modern Egypt , A. U. C , n.d .
- M. Elhakim omar , Nubian Architecture, Cairo, 1999 .
- M. Neja Abu-Izz Eddin, Nasser of Arabs, Beirut,1975.
- Morlowe John, Anglo Egyption Relations 1800-1956, Second Edition, inc., n.d .
- Muhammed Abdel-Wahab, Nasser and Amercain foreign Policy (1952-1956), American University, 1989.
- Peter Mansfield, Nasser`s Egypt, African Library, 1969.
- Stewart Desmond,Young Egypt , London, 1958.

- Stewart Desmond,Young Egypt , London, 1958.
- Wheelock Kith, Nasser new Egypt, New York, 1960 .

مواقع الإنترنت :-

- http :// www. Mfa. Gov.eg.
- www. Egypt Magazine. com, issued 23 rd Spring 2000 .

المحتويات

صدر فى هذه السلسلة

١- الأصول التاريخية لمسألة طابا ، دراسة وثائقية .

د. يونان لبيب رزق .

٢- مجمع اللغة العربية ، دراسة تاريخية .

د. عبد المنعم الدسوقى الجميعى .

٣- التيارات السياسية والاجتماعية بين المجددين والمحافظين دراسة فى فكر الشيخ محمد عبده

د. زكريا سليمان بيومى .

٤- الجذور التاريخية لتحرير المرأة المصرية فى العصر الحديث .

د. محمد كمال يحيى .

٥- رؤية فى تحديث الفكر المصرى ، الشيخ حسين المرصفى وكتابة رسالة الكلم الثمان مع النص الكامل للكتاب.

د. احمد زكريا الشلق .

٦- صياغة التعليم المصرى الحديث ، دور القوى السياسية والاجتماعية والفكرية ١٩٢٣-١٩٥٢.

د. سليمان نسيم .

٧- دور مصر فى افريقيا فى العصر الحديث .

د. شوقى عطا الله الجمل .

٨- التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٩- المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ - ١٩٤٥ .

د. لطيفة محمد سالم.

١٠- الأسس التاريخية للتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السودانية ١٨٢١ - ١٨٤٨ .

د. نسيم مقار .

١١- حول الفكرة العربية فى مصر ،دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر .

د. فؤاد المرسى خاطر .

١٢- صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ - ١٩١٢، دراسة تاريخية.

د. يواقيم رزق مرقص .

١٣- الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور .

د. سامية حسن ابراهيم .

١٤- العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ - ١٩٢٤.

د. أحمد دياب .

١٥- حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشرين .

د. أحمد عصام الدين .

١٦- مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا .

د. عبد الله عبد الرازق ابراهيم .

١٧- رؤية فى تحديث الفكر المصرى، دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول .

د. أحمد زكريا الشلق .

١٨- صناعة تاريخ مصر الحديث ، دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى.

د. حمادة محمود إسماعيل .

١٩- الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥- ١٩٥٢، من ملفات الخارجية البريطانية .

د. لطيفة محمد سالم .

٢٠- الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .

د. عادل حسن غنيم .

٢١- الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣،جمعية الانتقام.

د. زين العابدين شمس الدين نجم .

٢٢- قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ - ١٩٣٦

د. زكريا سليمان بيومى .

٢٣- فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ - ١٩١٤ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٢٤- الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا .

د. شوقى الجمل .

٢٥- تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٢٦- جمعية مصر الفتاه ١٨٧٩، دراسة وثائقية .

د. على شلش .

٢٧- السودان فى البرلمان المصرى ، ١٩٢٤ - ١٩٢٦ .

د. يواقيم رزق مرقص .

٢٨- عصر حككيان

د. أحمد عبد الرحيم مصطفى .

٢٩- صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ١٨٩١ - ١٩١٣ .

د. حلمى أحمد شلبى .

٣٠- المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى .

د. سعيدة محمد حسنى .

٣١- دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٣٢- الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ .

د. إسماعيل محمد زين الدين .

٣٣- دور الاقاليم فى تاريخ مصر السياسى .

د. حمادة محمود إسماعيل .

٣٤- المعتدلون فى السياسة المصرية .

د. أحمد الشربينى السيد .

٣٥- اليهود فى مصر .

د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد

٣٦- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر .

د. الهام محمد على ذهنى .

٣٧- المعتدلون فى السياسة المصرية .

ماجدة محمد حمود .

٣٨- مصر والحركة العربية .

د. محمد عبد الرحمن برج .

٣٩- مصر وبناء السودان الحديث .

د. نسيم مقار .

٤٠- تطور الحركة النقابية للمعلمين المصريين ١٩٥١ - ١٩٨١ .

د. محمد أبو الاسعاد .

٤١- الماسونية فى مصر .

د. على شلش .

٤٢- القطن فى العلاقات المصرية البريطانية ١٨٣٨ - ١٩٤٢ .

د. عاصم محروس عبد المطلب .

٤٣- المفكرون والسياسة فى مصر المعاصرة .

د. محمد صابر عرب .

٤٤- السودان فى البرلمان المصرى .

د. يواقيم رزق مرقص

٤٥- طوائف الحرف فى مصر ١٨٠٥ - ١٩١٤ .

د. عبد السلام عبد الحليم عامر .

٤٦- مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى ١٩٧٩ - ١٩٨٧ .

د. عبد الله الأشعل .

٤٧- السياحة فى مصر خلال القرن التاسع عشر ١٨٩٨ - ١٨٨٢، دراسة فى تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى .

د. السيد سيد أحمد توفيق دياب .

٤٨- حوادث مايو ١٩٢١، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩.

د. حمادة محمود اسماعيل .

٤٩- حدود مصر الغربية، دراسة وثائقية .

د. فاطمة علم الدين عبد الواحد .

٥٠- الدور الأفريقى لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

د. شوقى الجمل .

٥١- مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥ - ١٨٧٩ .

٦٥- قبل أن يأتي الغرب...

ناصر عبدالله عثمان.

٦٦- الخارجية المصرية ١٩٣٧ ـ ١٩٥٣.

د.صفـــاء شاكــر.

٦٧- الطلبة والحركة الوطنية فى مصر ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢.

د.عاصم محروس.

٦٨- الوطنيـة الأليفـة.

د.تميم البرغوثي.

٦٩- الفلاح والسلطة والقانون

د.عماد هلال

٧٠- أحوال مصر الإدارية والاقتصادية فى القرن التاسع عشر.

د.زين العابدين شمس الدين

٧١- جذور الأصولية الإسلامية في مصر المعاصرة، رشيد رضا ومجلة المنار.

أحمد صلاح الملا

٧٢- الجامعة الأمريكية فى مصر

د.عماد حسين

٧٣- الماسونية والماسون فى مصر

وائل إبراهيم الدسوقى

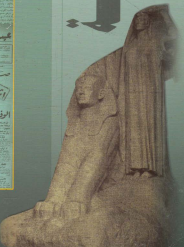
وبين يديك العدد (٧٤).

٧٤- معركة بناء السد العالى

إلهام محمد السيد عفيفي

مصر النهضة





مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة